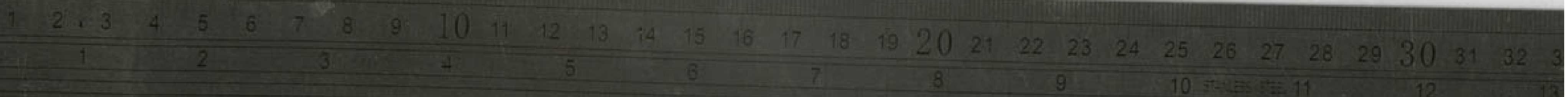
معدات فلكئة مع مجردات مباينة ليس ما فوق او لا فلا ولا ملاء ... آثار فاعل والفعال قابلية

جزؤ ولا تجزء موجه لوجه شيئ الجسم مادة معينة صورة ما

الفرق بين الضدين والنقيضين هو ان الضدين لا يجتمعان واما يرتفعان كالسواد

والبياض مثلا بخلاف النقيضين فانهما لا يجتمعان ولا يرتفعان كالوجود والعدم مثلا

استصحاب در حكم موجود حكم ثابت در حكم عليه



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله الطيبين سيما مولانا امير المؤمنين واولاده الائمة الغر الطيبين اما بعد فهذا هو الجزء الرابع من مقدمة كتابنا الموسوم بانوار البصائر وهو في نقد من الاوفى بر اذكر فيه المسائل الكلامية يشتمل على ابواب مسمى بلب اللباب وفصل الخطاب فاقول وانا احقر العباد حسن بن محمد علي عفي عنهما يوم التناد

الباب الاول في الامور العامة وفيه فصول الفصل الاول في الوجود وفيه فصول

اصل اعلم ان الوجود ممتاز محفوظ بنفسه بسيط يقابله العدم مطلقا فيتعين ومقيد او لا يتقيد الا بنوع تشخصي او نوعي او جنسي وتكثره وتركبه والتسلسل وما يحيل من اجتماعها

والحكم على معدوم او تعقل موجود معدوما او ارتفاعهما في الثوابت ليس بمحله اذ ذلك لتعين للمعدوم ولهما في كل عالم حكمة ثم هو ابده البديهيات بالوجدان مستغنيا عن تكلف البيان بوجوه ضعيفة البنيان والا لتميز كل موجود عن المعدوم من حيث انهما كذلك به

اصل الحق ان الوجود مشترك معنوي و هو في الممكنات واضح الاثبات وفي الواجب من المعضلات لا يحدثه الان بل ان هذه الاطلاقات لما كانت اعتبارية لا تنافيها كالشيئية والوجوب وانما هما الوجود الواجب وجوده ثم وهو عينه

والا لما وجدت وسواه بسواه وللماهيات لحوق الحاق الوجود وعقلانية والا لما ادركت مغايرة نحوه خارجا والا لما امكن مفقودة لوجدانه من حيث هي فلا دور ولا تناقض ولا تسجيل العقيدة والا لما غايرت والحرية والا لما تمايزت

اصل الوجود المطلق عرض للمقيد وهو منتزع منه حيث هو فلكلك بالاعتبارات الخارجية او باختلاف العوالم لا ينافي التشكيك والا لاختلفت النوعية ثم الماهية والوجود جزءان فتنقلب من الماهية الموجودة وكان من جعلها موجودة لحقيقة من المطلق استناد الى عدم ادرك الماهية سواء اكتنفت ولولا ذلك لما قيل من تحصل

اصل الوجود تجليات هي فيوضات من المفيض الى المفاض عليه الى الوجود تختلف باختلاف العوالم فلكل منها اثار تخصه لولا ذلك لارتفع الاشتراك وانقطع الاسباب وقد جرت العادة بتقسيم الوجود الى خارجي ينبغي اصيل فيترتب عليه الاثار الخارجية وذهني ظلي غير اصيل لكنه لم يترتب عليه تلك الاثار وان ترتب عليه اثار اخر ويمكن ان له وجود خارجي خاصة بمعنى عدم ارتسام صورة منه تتخص من الاذهان وان كان له وجود لا يتخصص منه كالواجب ومنه ماله وجود ذهني خاصة كالمفاهيم الاعتبارية ومنه ماله الوجودان كالمدركات بالصور من الموجودات الخارجية صور عقلانية فقط كالعقل والنفس ام وخيالية ايضا ولولا الذهني امتنع الاستنتاج وبطل الحكم على ما لا ثبوت له في الخارج بل امتنع تعقله لعدم ثبوت المعقول في بوجه لبطل العاقل وامتناع تعقل عدم العرف بكنه ونسبى الذهني وجودا عقليا للممكنات تحصل منه العلم للعالم قيل حصول الصورة من العقل للعاقل وقيل هو الصورة الحاصلة وقيل اضافة خاصة بين العاقل والمعقول

وقيل بصفة ذات اضافة والتحقيق ان الوجود الذهني نوع من الاضافة فرع العلة الى المعلول يحوم الى الوجود
الذهني لتبعية المثل للمحال فيلزم المحال مدفوع بان الموجود في الذهن من الاعيان الخارجية صورها واشباحها لا اعيانها
ليقع آثارها ومن هنا امتنع تصور ما لا صورة له بل كل ما لا ينتهي الى الحس ان امكن تعقله والحكم بوجوده
الذهني مفهوم كلي بحصوله يقوم بالذهن نور نفسه هو العلم به وبهذا الاعتبار يكون العلم موجودا خارجيا وذا مفهوم
ذهنيا ونقول حرف تقدم وكلمات نذ وحيث والوجود الذهني عالم معنوي عقلي له نور آثار الخارجية الآثار
قوة نفسانية منطبعة بالعقل يحلي لها الصور العقلانية الكلية الحاضرة عند العقل تتصور تجرد في نفس الامر
بشرط اعتدال القوة وسلامتها اذ ينعدم الاول بخطئها ويعدم الثاني بخطؤه كما الاحول والاخفش ومن نطقه بالحس
السابقة ثم الظاهرة ارتباطا للاستعداد منها احيانا بمدركاتها لحصول تلك الصورة ويقابلها الخارج ونظائر
صورها المجردة والمادي نعم يرد شبهة على القول بوجود الاشياء الخارجية بانفسها في الذهن وجود الآثار الآن
تندفع باختلاف في انواع العوالم ثم الموجودات الذهنية بين صور خيالية يحصل بكل حاصل نفسانية وصور
كلية عقلانية حاصلة في النفس وقد يخص تلك بالذهنية وهذه بالعقلية عند التغير اصل الوجود يحصل بكل حاصل في
ثم العوالم لا نفس حصوله اذ فيه بناء على كل متاصل فهو او لابد والحصول غير متاصل وقيل هو الحصول حتى يلزم التسلسل
ان كمال الموجود ... بحسب تقدم وجه بانه ذكره اصل لا مؤثر في الوجوب الواجب لانه فاعل لا يؤثر آثاره بالفاعلية الا هو
والا اجتمعت العلل التامة على واحد بخفي اصل الجزء وجوده الشر عدم وكذا ما يليها فالوجود خير محض والا
تركب وتسلسل ولانه كمال اذ ما بالفعل اشرف مما بالقوة ولانه يجمع الوحدات وكل وحدة كمال وقد يطلق على

اختلاف الوجود باختلاف الموضوعات

الذهن

والشر ...

الشر بالعرض من شرع الى اثر عدمي والعدم لا يكون مقتضيا خيرا والا لم يتفتنا ... او لو اطلق عليه فلا ثم الحكم على المعدوم
... كل متعام محض اعتبار لانه خارج عن الاعتبار وخصه مدلول لا ومضافه مدلول لا شيء اصل الوجود لا انفاذ معقول لا
والا امتنع والايجاب ... الا استغنى عنه في الحصول بل يخالفها ... فيما لا قد يجامعها اصل في ترادف الوجود و
الثبوت والشيئية خلاف قيل به فلا واسطة بين الموجود والمعدوم اذ لو كان اعم من الوجود والشرم ثبوت للمحالات
المعدومة منها اذ الممكنة لكان ثابت غير متناهية وهو محال للتطبيق والا انحصر في الموجودات منها والنفا
لم يبق محل لتاثير القدرة اذ المقدور كل حادث صالح للوجود والعدم والمفهوم الثابت ليس بحادث بنفسه
فليس بمقدور بنفسه ولا باتصافه بالوجود فليكون المقدور اذ اتصافه مفهوم ثابت مع انه لا
يقتضي تقسيم الوجود الى وجود موجود به ثبوت الثابت ووجود معدوم به اتصافه فيلزم اجود كل موجود
بوجودين وتوصيف الواجب بالعدم وتركه وقيل بعدمه والشرم الوسط بثبوت الماهيات وان كان
غير موجودة وشيئيتها وذلك لتمايزها في انفسها وتحققها خارجا لا موجودة ولا معدومة كالوجود قيل
وكالكليات قيل وكالحالات وهي كل صفة متحققة لا موجودة ولا معدومة ويمنع بطلان عدم التناهي هنا
لا متصاعد بها فيعلم انه نفي للثبوت ثبوت والثابت وجود مجرد يجبر كقولنا للموجود وجد والمراد الحق
نبغة وقيل بذلك في الممكنات دون الممتنعات لكونها غير جائزة تفصيلا والحق ان المراد بالثبوت الشيئية
ان كان صلاحية التصور والتعقل وقبول القدرة بحده وتمامه في عالم العلم فلا محذور به وفيه هو فرد ولا
قدم لتغاير العالمين واستحالة قدم العالم في الخارج منه ذاتا وزمانا وان كان المراد وجود الاشياء

باعتبار انها وجود آخر عقلياً بالنسبة الى الخارج ثبوتاً منفصلاً بتمامه وان كان المراد الثبوت في الخارج
فهو ظاهر كلامهم معناه بعدم تحقق الوصف والوجود قائم بنفسه والكليات اعتبارية وكذا الحالات اصل
اختلف في تأصيل الوجود فقيل بالوجود او نفيها لان تأصيل كل ما تأصل به فهو اولى به ومتعلق القدرة عندهم الماهية وقيل
بعدم الوجود او نفيها لزوم التسلسل ثم منهم من قال بتأصل الماهية الثابتة اذ لا يدرك من الموجود سوى الماهية وتحقيقه
ان الوجود المطلق لا تأصل له الثانية فيتأصل الاول ومتعلق القدرة عندهم هو الوجود وقيل ثبوتها ومتعلق القدرة
عندهم اضافة الوجود الى الماهية واتصافها به وكلامهم يعطي ان قلتما والحق ان المتأصل ان اوجب القدم اذ لا
قديم سوى وجود الواجب والا فوجود غيره متأصل بذاته والوجود المطلق انتزاعي غير متأصل والماهيات
متعلق القدرة من حيث الوجود كما يأتي في الجعل وهو الذي يعطيه الجمع بين الادلة الموافق للمطالب الاولى اصل
لا تمايز في الوجودات المقيدة ولا في الاعدام لكن عند الاضافة الى الموضوعات الذهنية او الخارجية بهذا المعنى يمكن القول
بتمايز الاعدام بعد الوجود الذهني وعدم تمايز الصرف منه ويصح اسناد عدم المعلول الى عدم العلة فقط لا تمايزه
ويصح قولنا الوجود موجود او معدوم بمعنى الظهور وعدمه وكذا العدم اصل [illegible] العدم
او يجعل [illegible] بذاته او بغيره والثاني هو الامكان بمعنى جواز الانفكاك [illegible] الاول الوجوب في
الايجاب والامتناع في السلب بمعنى عدم جواز الانفكاك [illegible] مع اعتبار [illegible]
وجها مع اعتبارها في العقل فهي امور اعتبارية والا تسلسل وقد يكون موضوعها معدوماً في الخارج و
حاصل التقسيم ستة وبالمتقاربين [illegible] واجب الوجود وممكن الوجود وممتنع الوجود وغيرها

الغني

الغني عن غيره وحدها اصل كل من الوجود والعدم اما غني عن الغير او محتاج اليه او جامع للوصفين بجهتين
لتناقضهما فالاول واجب لذاته وجوداً او عدماً والثاني ممكن لذاته كذلك والثالث واجب لغيره
وجوداً او عدماً وقد ينقلب بانقلاب الغير ولا يكون الا ممكناً لذاته لما مر من التناقض بحسب الغير علته
ثم الممكن لا تجتمع في الماضي والحال عندها وفي الاستقبال خلاف قيل انه كذلك وقيل ممكن بالذات والغير
وقيل لا حكم له بالغير واللاحق يقع والثالث مخالف له والثاني ان اراد الامكان بلا شك
وجود العلة فهو حكم لوجوده وان اراد بملاحظة وجوده فيلزم امكان تخلف المعلول وجاز الآخر لوثوق
الى الوثوق بالغير فلم يبق غير وثوق في عالم الكون والفساد الا بملاحظة الذوات فلا موجود الا واجب
الوجود اصل الموجود في الخارج على مراتب الاول موجود بذاته وجوده عين ذاته وهو واحد لا اله الا
هو الثانية موجود بالاول خارج عنه لا يفارقه الثالثة موجود مفارق عنه غني عن المادة ذاتاً
وفعلاً الرابعة محتاج اليها فعلاً الخامسة محتاج اليها ذاتاً وفعلاً السادسة موجود بغيره بحسب
[illegible] من الاولين وهو موجود وجوده غير ذاته ومقتضيه موجود بالاول قائم به والحق
[illegible] الاقتضاء ان كان حال وجوده تقدم الشيء على نفسه والا قام الوجود
بالعدم [illegible] بالاول محل للاعراض فيكون متغيراً او يكون الوجود عين ذاته بل ولا مقتضيه اصل
وجه حاجة الممكن الى المرجح امكانه فضلاً عن حدوثه لتعقل الامكان قبل الحدوث والترجيح محتاج ضرورة
ولا ينافي خفاؤه وعدم التصديق به من بعض جعلوه الحدوث وان قلنا بمساوات الضروريات

ظهور او خفاء الاطراف وقصور الالتفات اليها او الى ما قد يوجب ذلك كما في السفسطة نعم قد يكون
الحدوث وجها ثانويا في الوجود اللاحق دون العدم لكونه وجوديا اصل العالم والغني بالذات هو الواجب
حادث ذاتي بالضرورة والا كان واجبا وحادث دهري على التحقيق والا كان وجوده واجبا
لكان واجبا او لا يعقل الحكم بتساوي الوجود والعدم بالنسبة الى شيء الا مع تقدمهما عليه فكما
تقدمه الوجود المحض لابد ان يتقدمه العدم الا انه مضاف لاستحالة العدم الصرف لوجوب الوجود الصرف
فان قيل تقدمه وجود لا يضاف اليه فلا يقابله العدم المضاف اليه قلنا كفى كون وجوده مضافا الى
الصرف فان قيل يكفي الاعتبار في تساوي النسبة قلنا الاعتبار يوجب التساوي الاعتباري و
المفروض الحقيقي ثم ما في جوف الجهة حادث زماني لمقابلة حركاته لوجوداتها فعلم معنى قوله كان
الله ولم يكن معه شيء فان قيل لزم الجهل حال عدم العالم قلنا عدم العلم لعدم المعلوم ليس بجهل والتفصيل
خارج عن العلم الذاتي كما يأتي في الالهيات انشاء الله تعالى اصل الشيء ما لم يجب لم يوجد ولا يجب
الممكن الا بوجود العلة التامة فلا يكفي مطلق الاولوية الناشئة عن العلل الناقصة والا تسلسل وترجح
بلا مرجح ثم اذا وجد لحقه وجوب آخر لشرط بقاء العلة ومع ذلك لا يفارقه النقص لامكان الذاتي
اذ كان الوجوب الذاتي كمالا للوجود كذا الامكان الذاتي نقص فيه لقضية التناقض وينعكس الامر
في العدم فهو فيهما محفوف بهما فتبصر اصل الامكان اما امكان استعدادي بغير ذاته وهو التهيؤ
لتحقق المقتضي وعدم المانع عند تحققه وعدمه والتهيؤ بالامكان الوقوعي ايضا وهو يتشكك بالشدة

بلاملاحظة الاقتران
بالزمان

والضعف ففي الوجود كاستعداد النطفة ثم العلقة ثم المضغة للانسان وفي السلب كاستعداده بالقوة
او بالفعل لعدم في التركيب كاستعداد حدوث التركيب في المركبات وهو مختص بالماديات المحضة
كما قيل لاستعداد النفوس المتعلقة بالمواد مع المواد للتركيب كاستعداد الممكن للوجود للامور الاتفاقية
معدودة للواجب وان لم يكن معلولة قريبة له لخصوصيات اشخاص الممكنات وان كان ما بينها
لما ذاتيا فهو الاستعداد واللا استعداد نعم اذا كان وجوده لازما في الحكمة ولم يتحقق الاستعداد و
الفياض فائضة الاستعداد ثم افاضة الوجود كما في جهات انواع الممكنات ومطلق خوارق العادات
اصل يتصف كل من الوجود والعدم بالحدوث والقدم وهما اعتباريان لهما ومنهما انفصال حقيقي
ويتبعهما وصف الماهية بهما فالمسبوق بالغير منهما حادث ذاتي حقيقي وغير المسبوق قديم كذلك
والمسبوق بنقيضه منهما حادث زماني حقيقي وغير المسبوق قديم كذلك وان كان حادثا ذاتيا والمسبوق
منهما زمان اطول من زمان مسبوق بجزئه قديم اضافي بالاضافة الى ذلك الغير وذلك الغير حادث اضافي
بالاضافة اليه ثم السبق واللحوق والمعية استقرائي اما بالعلية او بالطبع ويسميان بالحقيقي عند بعض
والطبعي عند آخرين والذاتي عند جماعة ومنهم من خص الاول بالذاتي ومنهم من عد الذاتي قسما آخر
قبليهما وهما الا وجود الا بغير الزمان في الشدة او بالزمان او بالرتبة الحسية او العقلية او بالشرف وصدق
كل منها على هذه المراتب بالتشكيك لا يتأتى فيه الذاتي منها اذ لا تشكيك في الذاتيات لانا نقول المراد
بالذاتي الترتب بين الذاتين شملا بلا ملاحظة امر آخر لان الترتيب ذاتي لهما اصل الوجود والواجب

لا يكون مركبا ولا جزءا من مركب ولا متصلا بغيره ولا يكون زائدا على الذات والا لم يكن واجبا اصل
الموجود لا يوجد بوجود غيره مع المغايرة فالكليات الموجودة بوجود الفرد خارجا لم تغايره فيه بل تغايره في العقل
العقل ولذا لا توجد فيه الا بوجود خاص بها اصل الموجود لا يوجد بوجودين اذ لا يحصل الحاصل وتعدد
وجود الجوهر والعرض في لحاظ العقل لتعدد جهاته فيه واما في الخارج فهما موجودان بوجود
واحد اصل الموجود لا يوجد بعد ما عدم وان استعد به والا لاستغنى عن الواجب وللتناقض
فلا مناسبة بلا افتقار ولولا المناسبة المقتضية بين العلة والمعلول لجاز علية كل لكل او لزم
الترجيح بلا مرجح والفاعل انما اصل لشيء بغيره تاما اصل فعدم النقيض غير فاعل لوجود النقيض الآخر بل الفاعل
امر وجودي وانما هو شرط فيه وادى المناسبات تكفيه اصل العدم السابق لا يحتاج الى علة كالوجود
القديم بل المحتاج منها اللاحق اصل العدم اللاحق لازم معلول الموجود لا لارتفاع الوجود ولانه
امر عدمي فلا يكون فاعلا ولو للعدم وعدم طلوع الشمس مصحح لعدم وجود النهار لا فاعل له
اصل لا ريب في المعاد الجسماني باعادة الارواح والانفس الى الابدان بعد مفارقتها
بل بعد فنائها وفناء الابدان او كونها بالية او عظاما نخرة او منتقلة بانتقالات غير عديدة
او كونها هباء منثورا فان كلها كما ذهبت تعود وتظافرت عليها الادلة العقلية لكونه من
بل باكمل وجه يقتضي وجوه الامكان فلا بد ان يتحقق وكونه موافقا للحكمة ومظهرا للقدرة مع ان استشعار النفس
حسن بعض الآثار بعد الموت وطلبها لها وقبح بعضها وهربها منها دليل على استشعارها عالم المعاد

ثم كون العود الى هذا البدن لان تتنعم بلذات وتتألم بالآم بدنية وتكون في بدن كانت
الآثار لها في الدنيا اوقع لها واصلح في الحكمة فيقع اذ لا مانع منه والادلة النقلية من الكتاب
والسنة مع انه معلوم من الاسلام ضرورة نعم المعدوم بالعدم اللاحق لا يحتمل اعادته بوجوده
السابق بعينه من كل جهة من جهات الامكان والا لتخلل العدم بين الشيء نفسه الموجود و
وجوده وما يقال ان المتخلل زمان فقط بل عدم في زمان منع ان في التخلل فقط كفاية لان وجود
الشيء في كل عالم هو عينه فيه من حيث هو موجود ووجود الموجود في الخارج هو عينه فيه فاذا
عدم لم يوجد الا بوجود غير ذلك الوجود ومثله اذ لو كان عين ذلك استحال تخلل العدم واذا
منقولا كان الموجود به ذلك الموجود لكن لا بعين ذلك الوجود وان يسمى عينا عرفا كالشيء الذي
والجماعة يقولون عينه ما بقي مع تبدله بالتحليل والابدال وتخلل الزمنيات لموافقتها العرف
ثم المغايرة الماهية المعدومة بالعدم اللاحق للماهية المعدومة بالعدم السابق في اللوازم لمكن
وجودها ابتداء وامتنع عليها اعادة ووجه المغايرة ان امتناع العود لازم للماهية
اذا انعدامها بالعدم اللاحق ملحوظ فيها وهو يستلزم امتناع العود بما ذكرناه اصل تخلف
في وجه ارتباط الحادث بالقديم اي الممكن بالواجب وهو من المباحث المعضلة لان الحادث
متغير قد يكون وقد لا يكون والمبدأ تام ثابت مصون فلو كان علة للحادث بلا واسطة لزم تخلف
العلة عن المعلول حين عدمه السابق وتغيره بتغيره في العدم اللاحق فاضطربت العقول

في الوسط وعدمها ثم في تعينها وقد مر هاهنا في اماكن الفقهاء ومنهم من جعلها العقل من الحكماء او
الارادة الفعلية من المحدثين او الحركة او الزمان من المحققين من حيث ان كلا منها متغير بذاته لا بغيره
فكل جزء يفرض فيهما او فيها شرط لوجوده وجود الجزء الثاني في ذلك لا يمتنع اجتماعه معه والجزء الاول الذي
لا اول له لا يشترط لشيء قبله سوى عدم ما سواه فلتمام علته يوجد اولا او وجوده تتم علة الجزء الثاني
فيوجد بوجود الجزء الثاني فينتقض علة الجزء الاول فيعدم وهكذا الى ان يبلغ المنتهى كما هو محسوس
من الحركة الآنية فاذا كانت في الوسط ونسب وجودها الى القديم لا ذاتها لا تجدد ولا آخر
نسبة المتغير فيكون الواسطة شرطا في وجوده وعلة لتغيره ثم المراد بالحركة المعنوية احسن تعبيراتها
عند الرضا عليه السلام بقوله اول ما خلق الله الارادة فان مراده عم بها تعلق الارادة وهو حركة معنوية والا
فهي ذاتية غير مخلوقة ثم قال ثم خلق بها الحروف فعلم انها الواسطة ولعل مراده ثم تفصيل ذلك التعلق
بقوله ثم خلق بها الاشياء اذ لا يخلق شيء الا بارادة خاصة والحرف بمعنى القطعة والطرف
والحد والكل مناسبة سيما الحدود المعروف منه فنقوش وعلامات لا حقائق ثم الترتيب
بين المخلوقات انما في نسبتها والا فنسبة الكل من المتغير عنه والمتغير اليه واحدة واليه قدم
لتحقيقه ولبيانه في صدور الكثير عن الواحد وكيفية مطابقة العلم والمعلوم واما الزمان فيعتبر في الزمانيات
اصل ان للعقل ان يتعقل كل موجود ومعدوم ثابت وغير ثابت حتى عدمه بل العدم وان كان
صرفا بوجه مطلق والضابط في حكمه انه يتعقل مستحضرات شيء على الوجه الكلي واجتماعها فان وجد

عنده

عنده حكم بالوجود او الامكان فيه ثم لو تعقل في ذلك وجوده في النفس ووجده كذلك حكم بوجوده الذهني ثم لو ضم اليه
وجوده في الخيال ووجده كذلك حكم بوجوده الخيالي ثم لو ضم اليه وجوده في الخارج ووجده كذلك حكم بوجوده
الخارجي ثم ان وجده غيره بل المعدوم حكم بوجوده والا فامكانه في ذاته ووجوده مضافا الى علته وان لم يجده
بالفعل حكم بامكانه خارجا وثبوته عنده وان لم يجده قابلا للوجود خارجا حكم بامتناعه فيه وان لم يجد
الشيء على ذلك الوجه في وجدانه حكم بامتناع تعقله على ذلك الوجه وهو المراد بوجه الامتناع ومن هذا الباب
قولنا يمتنع تعقل الواجب بكنهه وان لم يجده كذلك في وجدانه ولا في بطلانه والا للوجود الى غير حكم بامتناعه فيهما
ونعقل للممتنع فيتعين ان يحصل بهذه التعقلات فاذا تعقل مثلا كلا من النقيضين ونعقل معنى الاجتماع
ونسبة اليهما ولم يجد جوازه بلا له فقد تعين عنده امتناع النقيضين فاشار اليه في حكمه وهذا القدر كاف
الحمل وربما يكتفي لو قيل بثبوت الماهيات ثم هذا في العلوم واما الجهل المركب فمن باب وجدته مبنيا على
مقدمات مغلوطة او مخبوطة او مغفول لمخالف او المخالفة فهي من مقولة وضيانة ليس في الوجه الا حكمها
وان كان مغفول القضية ومن هذا الاصل يعلم اقتباس نتايج الصادقة والكاذبة وحقائقها والضابط في عدم
احتواء المميزات المتعلقة بالمطلوب وتمييز الذاتية منها والعرضي الخاصة والعامة ودرك المشتركات
فيها من غير خلط اصل اعلم ان الموجود في الذهن منها بهم كما مر لا يكون الا كلية وان كانت جزئيات
الخارجية والعلم بها جزئي خارجي وكذا الموجود في الحواس وقيل انها مع ذلك كليات لصدقها على جزئيات
كثيرة خارجية وفيه ان الخارجي لا يكون كليا والصادق مفهوم منتزع من تلك الصورة العلمية او الحسية لا نفسها

في الفصل الثاني

لامتناع صدق العنوان لمرتبة تقييده على كثيرين وبدونه مفهوم الفصل الثاني في الماهيات وفيه اصول
اصل اعلم ان ما يتعقل من الشيء مع قطع النظر عن وجوده خارجا ولوازم وجوده هويته ذلك الشيء وماهيته
وان كان تعقل حال وجوده ذهنا او خارجا ولا تتقرر الا بنحو من الوجود وكانت مرتبة ثبوتها وما يتعقل منه بشرط الشيء بغير
الوجود لازم الماهية كالثبوت وما لا يتعقل الماهية له ثم ان كان موجودا كان هويته وجوده والا
فلا هوية له وما يتعقل منه بشرط وجوده مع قطع النظر عن غيره كان عرضا عاما له لازما لوجوده ومع الاختصاص
خاصته ثم الماهية لا تأثر لها في الوجود او العدم من حيث هي والا ارتفع الامكان وما يتعين منها بالا
وجودا فيجب او عدما فيمتنع مجرد تعين الا فهوية الواجب وجوده ولا يقتضي الشيء نفسه كما لا سبب
عنه والممتنع لا هوية له كما مر فان قيل كيف اقتضت الماهية الوجود ولم تقتضه قلنا لكونها من لوازم الماهية
دونه واللازم يتعقل بكذا ولان الاقتضاء فيها بمعنى عدم الانفكاك وفيه بمعنى الفاعلية فلا ينافي المعدوم
اصل الماهية تطلق غالبا على ما ذكر من الامر المعقول الكلي والذات والحقيقة هي مع اعتبار وجودها
وقد تطلق الذات على مصداق الماهية اعني الفرد من الكلي وقد تطلق الهوية عليه وقد يراد بها التشخص والكلي
تغيرات لا تستتر فيها اصل الصفات المتقابلة خارجة عن ماهية الموصوف بها وان كان مستتره لها
على البدل وهي بشرط لا معدومة وبشرط الشيء مغايرة اصل الماهية المطلقة اي لا بشرط كلي طبيعي موجود
بوجود المصداق في الخارج والكلية العارضة لها كلي منطقي والمركب من العارض والمعروض كلي عقلي لا وجود لها
الا عقلا اصل تنقسم الماهية في اللحاظ الى مركبة وبسيطة وكل جزء من المركبة بسيطة او منتهي اليها وكلتاهما

غير مجعولة سيما البسيطة لجعل يقتضي مجعولا ومجعولا اليه اذ لا تغاير بين الشيء ونفسه بل الوجود والفيض كما انهم
الكل اثر للواجب اذ الجعل الخاص الوجود والماهيات حدودها وقيل بجعل الاولى بمعنى الحاجة الى الغير
ولو كانت الى جزئها وقيل بجعلها مطلقا لامكانها المحوج لنفسها ولوجودها واجيب بان المحتاج
تصورها مع ان الجعل بهذا الوجه غير مراد بل المراد جعلها ماهية ويمنع الامكان المحوج عن البسيط في غير
الوجود وعلى ان المحوج الحدوث والتحقيق ما حقق اصل المؤثر في الكون هو الواجب فالمكونات
اثاره واقتضاؤه ويختلف بحسب اختلاف الاسامي باختلاف العوالم فالماهية قد توجد فيها وجودها عند
تعقل وجوده منه لان مناسبة الاثر للمؤثر توجب اثره فيظهر اثار من المكونات على مراتبها والتاثير في
الاثر من حيث هو فلا يلزم المناسبة بين الوجود والعدم ولا يختص الى محل والذات لا يسبق الا
بالذات والمؤثر تنفس التأثير فلا تسلسل اصل وجه التكوين ان الواجب لما كان جامعا
لجميع صفات الكمالية لكونه غير مشوب بالعدم ليشوبه نقص ومنها الفياضية لظهور الكمال المطلق
والاختيار والعلم والحكمة والغنى والوجوب والكون وجوده وصفاته عين ذاته ظاهرة بالفعل
لا بالقوة اذ الكل محض الوجود وهو وجود محض كان فياضا عن قدرة وعلم واختيار وحكمة ذاته ازلا
وابدا فيفيض بحسب ذاته المقدسة لسمي التكوين ونسبته خواطره واعلامه اليه سواء وان ترتبت نفسها
وكان الله ولم يكن معه شيء في مرتبة ذاته ولم يزل عالما قادرا فياضا وغير ذلك قبل وجود العلم
والعالم والمقدور والقدرة بملاحظة صفاته الذاتية والفعلية وعوالم التكوين من عالم الارادة كان

العلم التفصيلي المفصل بجميع العوالم وما فيها بحيث انتهى الى عالم الحس حتى عالم البقاء مما نعقل او لا نعقل
آثاره مظاهر لكماله بكل وجه من وجوه الامكان وجه للظهور وما يشوبها من النقص انما هو لشوب العدم
من حيث الامكان الذاتي اذ القادر غير المختار لا يكون الا ممكنا بالذات والنقص في آثار مختار بان
عن اختيار ربما او كونها فيضان الوجود ومعدا به او ممتنعا به حركة او سكون او اجتماع او افتراق
فهذه انتباعة تدور دائرة الاكوان عليها بين حسية ومعنوية وربما يلف دار ارتفاع وجه
التكوين فيثبت بالعدم اللاحق دون السابق فارغ عن الكون واللف وقد يكون اللف وفسادا
في عالم كونا في آخر او في حال وحالا في عرض وعرض كالموت وحوادث الزمان ومعدات الاعدام
ومعدا انتهاء من الوجوديات بل لا فنا وفيها محضا لانه تمحض الارتباط بالمؤثر الواجب اصل الممكن
بعد وجوده يحتاج في بقائه الى المؤثر والا لزم التعطيل بنفسه باقيا والتجدد غير معقول في عالم
المتجردة بالذات والظرف غير مختص بالظرف ولان علة الاحتياج اعني الامكان غير مفارق
عنه نعم للقائل بانها الحدوث القول بالاستغناء وتأثير العلة في البقاء باستدامة الوجود واستمراره
لا بتجديده فالاكوان باقية محتاجة اصل كل ممكن حادث فالواجب قديم ولا قديم سواه والا تعدد
فلم يجب والتكوين منه غني عن المادة والمدة لتكونا قديمين والثبوت عقلي لا يصلح مادة للخارج مع
انه مسبوق بغيره على المختار اصل الموجود اما قائم بنفسه كالواجب والجسم او بغيره كالنقطة والسواد

الفصل الثالث في التركيب

وفيه اصول اصل جزء المركب مقدم على الكل وجودا وعدما

خارجا

خارجا وذهنا الا آن في التقدم عدما يكفي جزء واحد والعلة للكل مغنية عنها للجزء ولما تحرر فيه اصل
التركيب قد يكون اعتباريا سواء اعتبر لواحد باشياء اعتبارية كالشيئية والثبوت والوجود
والوجوب للواجب او اجسام متعددة متصلة كعدة يعتبرها العقل امرا واحدا وقد تسمى باسم يخصه
كالعشرة والعسكر وهذا التركيب لا عبرة به اذ ليس منه حقيقة ولا ينافي البساطة لعدم
حاجة المركب في وجوده الخاص بالجهات الى شيء منهما ولا ارتفاع التركيب بارتفاع الاعتبار
كلا عبرة بالتسلسلات الاعتبارية لانقطاعها بانقطاعه وقد يكون حقيقيا فتحتاج الاجزاء
بعضها الى بعض والكل اليها في الوجود الخاص بالجهات والآثار كحاجة الهيولى الى الصورة في
البقاء وبالعكس في التشخص ثم ان تميزت في العقل خاصة كانت عقلية متداخلة موجودة
بوجود الكل مغايرة عن الاعتباري بآثار خارجية متغايرة كالنطق والحيوانية للانسان ولذا
تحمل على الكل وعلى كل حقيقة وان تميزت في الخارج ايضا كانت خارجية متباينة موجودة بخصها
معتبرا في وجود الكل ولا تحمل كذلك وهذا قد يكون خلطيا غير محسوس التمايز وقد يكون تركيبيا
محسوسة وهو من التركيب حقيقة لا حقيقة اصل المركب العقلي موجود بوجود يخص الكل ويعم الاجزاء
وماهيته صورة عقلانية منتزعة من صور عقلانية لامور متعددة فهي صورة تداخل الصور فا
الكل يغاير الجزء ماهية لا وجودا خارجا او ذهنا وقيل فيه غير ذلك من الغلط اصل الاجزاء العقلية
المحضة لا تكون متساوية والا تستدرك بل اعم وهو الجنس ويكون بمنزلة المادة للنوع واخص

اجزاء الكلية ولان المساوات ينافي التغاير اللازم للتركيب م

وهو الفصل بمنزلة الصورة له وهو منها بمنزلة الفرد منه خارجا يوجدان بوجوده مطلقا فلا ينافي نسبة
النوع لما هو من التحقق فيما يزول ابهام الجنس فيتعين ويطلق على نوع الا بالفصل على الاصح فلا يتحقق الجنس
الفرد في الخارج اذ الشيء ما لم يتميز لم يوجد لم يتوحد والشبهة القائل به لا مكان التميز بنفسه ثم اول
الى الاعتبار المحض فلم يتوحدا وعن هذا فيتركب فكل ممكن زوج تركيبي وما لا يحلل بوحده ذهنا فصورة
اجمالية تنفصل اجزاؤها الى مركب في الجنس الاول موجود بوجود النوع الاول وما عداها حاصل
معها بالقوة ومع فصله بالفعل كالجسم مع المادة والصورة اصل الفصل مقوم للجنس وللنوع
لا علة تامة لثبوته او لوجوده ذهنا او مطلقا كما قال بكل فرق وان كانت ناقصة لصحة الحمل وتوقف الافادة
في حال الاختراع وما لا جنس له لا فصل له ولا ينعكس على الاقوال اصل كل من الجنس والفصل قريب
بعيد في الاول من الاول سافل وفي الثاني عال والثاني من الثاني ناقص والاول تام والقريب
لا يكون الا واحدا كالاقصى البعيد ولا جنسين لماهية واحدة في مرتبة واحدة للاستدراك و
النوع ليس وراء الفصل في كل مرتبة ونوع الانواع ما لا نوع تحته بل اصناف لو كان وجنس الاجناس
ما لا صورة له اذ لا جنس فوقه بل على الوجود لمراتب الامكان وما بينهما انواع واجناس اضافية
وتمايز الانواع بالفصول الذاتية والاصناف بالعوارض الخاصة والافراد بالتشخصات وما لم
يتوحد لم يتشخص والتشخص امر اعتباري ينتزع من هيئة اجتماعية من الجواهر والاعراض الموجودة
بها النوع بوجود الفرد لا بشرط اليها بقولك انا لا اصيل كما قيل استنادا الى وجوه قوية

فتأمل اصل المتشخص اتم اتصالا بالوجود مع انه يتسلسل لو ازيد بوجوده بغير وجود المتشخص والا لا يكون متمايزا
الا بالاعتبار وكل موجود في كل عالم وحدة تناسبه وما لم يتوحد فيه لم يتشخص اخص من الوحدة
مطلقا لشمولها الكليات دونه وهما من التميز لحصوله مع الكثرة دونها كمراتب الاعداد فانها متمايزة
غير متوحدة الا بالوحدة الاعتبارية وليست في الوجود في الخارج كالتساوي في الوحدة مطلقا والتميز
يقتضي التعين وهو اتم من الوجود **الفصل الرابع** في الوحدة والكثرة وفيه اصول **اصل**
الواحد قد يكون متوحدا بنفسه وهو ما لا يشترك شيئا في شيء كالواجب تعالى وقد يكون لشيء
مغاير لنفسه مستندا الى ماهيته وهو مصداق الكلي المنحصر في الفرد كالمجردات اذ توحدها ليست
بانفسها والا لما شاركت بعضها بعضا في الكليات ولما امكن تعدد افرادها ذهنا ولا بالمواد لتجردها
فنوعها منحصر في الفرد الموجود كالعقل على الاصح لانه جوهر مجرد في ذاته وفعله بسيط فلا كمل تتوقف على
التحقيق والا لم يكن اولا فلا يلزم ماهية التوحد والا التركب واما النفس ففي حكم المواد لكونها مادية
في فعلها الا ان المواد تتوحد بتشخصاتها وهي بذاتيات وعوارض خاصة نفسانية في وجودها و
لذلك تتكثر اذ فعل كل بعد وجوده ويقتضي مادة خاصة **اصل** الوحدة في المادة المركبة المبتنية
ناشئة من تعينات فتعينت بكل جزء وعقلي من فيوضات ربانية تعيناتها حاصلة ماهية عقلية
وبتعين الوجود الخارجي تعيناتها صارت مادة محسوسة محدودة خارجية وبكل جزء خارجي
تعيناتها صارت محسوسة مركبة محدودة في حد آخر وبكل مقدار تعيناتها صارت محدودة في حد

الفصل الرابع

بموجود كل عرض تعينا حتى صارت المركبة المعينة فلحاظ التفكيك ليست الا وجودات ولذا انعدم بسلبها

وهذا هو الذي يقتضيه احدية الواجب وعليه اصل الوحدة والكثرة وما تقدم منهما كالاعداد امور

اعتبارية انتزاعية فهما من المعقولات الثانوية مستغنيان عن التعريف والوحدة تعد الكثرة

وتعدها فتكون اعلالها وكميا لا اولا بالفهما مع انهما لا تفارقهما لا بداية لها ولا نهاية وهي سارية

مع الوجود في كل الوجود مقوم للعدد ومنوعة ومع حده عنه منتزعة فيها النقص ويها الكمال ثم

من اسرار ذي الجلال ولا يتعلق بالوجود معروضها مقوم كل موجود مبدء الكم ومنشاه بها امتداد

التسلسل وانقطاعه وانقياد الكثرة وارتفاعه اصل لا تجامع الوحدة الكثرة الا باختلاف الجهة

فان كانتا ذاتيتين وجهة الوحدة جنس فالوحدة جنسية او نوع فنوعية او فصل ففصلية وان

كانت الوحدة ذاتية والكثرة عرضية فالواحد بالذات لا بالعرض وبالعكس في العكس ثم مع حمل

جهة الكثرة على جهة الوحدة وحدة بالموضوع وبالعكس وحدة بالمحمول اصل كل معروض للكثرة معروض

للوحدة وينعكس في الممكن كلية في الوحدة المقتضية للوجود حيث الحق العرضية ثم انما الوحدة

في تشكيك علاقة الاولى بها واحد فهما مع اطلاق العدد احدية اطلاقها والمنسوب لها تنتهما انما تم

المنسوب بالصدق على الكثرة الكلية ثم لمضافة والعلاقة المضافة الى غير قابل للقسمة فالى صورة

عليه ثم الى موجود خارجي لا موضوع مفارق ثم الى قابل للكثرة للقسمة فمن المقدار الشخصي

في الجسم الشخصي لانه بسيط فمتفق الاجزاء حقيقة او مركبا كالمختلفها فيها اصل الوحدة في الجنس

مجانسة وفي النوع مماثلة مطلقة وفي الفصل فيه وفي الكيف مشابهة وفي الكم مساوات وفي الوضع

موازاة وفي الاضافة مناسبة وفي الاطراف مطابقة اصل الوحدة الحقيقية هي الذاتية والاحدية

المقتضية لوجود الممكن وما عداها ليست منها حقيقة وان صدقت عليها حقيقة كالوحدة النوعية

والاتصالية والاجتماعية والكونية والالف رتبة والاستحالية والانفعالية وقد يطلق الاخر

على الثلاثة السابقة عليه فالاولى الى الاخلط والثانية الى الذاتية والثالثة الى ما يليه اصل

المثل ركان في الوحدة والكثرة متغايران بالمضاف اليه بعد معرفة ان لطمور معروض والعارض

عارض والمقابلة حاصلة كما هو الشان في كل عارض ومعروض وكل ما لا يتعقل منه ذلك لا يحكم له بعروض

اصل معروض الكثرة وان تشاركت معروضات وحداته في تمام الماهية كانت بينهما تماثل والا

فتخالف ثم ان امتنع اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة فتقابل ثم ان كان احدهما عدما

للآخر فان اعتبر فيه نسبتهما الى قابل لما اضيف اليه العدم فالتقابل بعدم وملكة ثم ان اعتبر

قبوله للجنس الشخصي في وقت القابلية بذلك العدم فتقابل العدم والملكة المشهورين

وان اعتبر قبوله اعم من ذلك لوقت واعتبر قبوله للجنس نوعه او جنسه او نوع تقابل له او

جنس عال له فتقابل العدم والملكة الحقيقيين وان لم يعتبر ذلك فيه فسلب والايجاب وهي له

التناقض سواء كان في القضايا او في المفردات وبحث الميزان عن الاول العدم عرض

لا في التباين وان لم يكن احدهما عدما للآخر فان لم يعقل احدهما الا بالقياس الى الآخر فمتضايفان

وان امكن اجتماعهما فمع امتناع كل مع
ضد للآخر فتخالف بالمعنى الأخص وبدونه
وان امكن افتراقهما فاطلاق وتقييد
وكلي وجزئي والا فتلازم ح

وان عُقل فتضاد ومع غاية البعد بينهما تعاند وهو التضاد الحقيقي والضد المنحصر في حكم النقيض
واشد التقابل التناقض ثم الملكة والعدم ثم التعاند فالتضاد ثم التضايف وامتنع تقابلهما
التضايف وقد يكون التضايف اعم من التقابل كما في ... والمتلازمين والمتماثلين وغيرها
اصل التضاد لا يكون بين الموجودات في مطلق الوجود بل من حيث الوجود الخاص ... الا
اجتماعية من المشخصات والنكرات او نسبته الى الجميع سواء والا خرج عن الامكان العام اصل
لا تناقض الا بجمع الرفع والجمع اذ ذلك في المفردات وفي الايجابات والقضايا الشخصيات يتبين
بثمان وحدات وحدة الموضوع والمحمول والزمان والمكان والشرط والاضافة والجزء والكل وفي
القوة والفعل فهي مشروطة بها ويزيد في المحصورة تاسع وهو اختلاف الكم اذ قد يكون التوافق
في الكلية تضادا وفي الجزئية تضادا في مفهوما ومنطوقا وفي الموجهة عاشر هو الاختلاف فيهما
بحيث يمتنع صدقهما وكذبهما فنقيض الامكان الضرورة ونقيض الدوام الاطلاق وبالعكس
اصل اذ نسب العدم والملكة في قضية سميت معدولة منسوبة اسما الجزء الذي حصل التركيب فيه فاما
معدولة الموضوع او المحمول او كليهما وفي تقابل الوجودية المسماة بالمحصلة صدقا فقط لامكان كذبهما
وتخالفهما بانتفاء الموضوع اصل التضاد لا يحصل الا بين اثنين وان كانت الاضداد اكثر وقد
تنتشر فيه لازم واحد كالجسم للحركة والسكون والكيف منه للالوان والملزوم لا يفارق
احدها ولا يجامع الكل منها اصل لا تضاد بين الاجناس والانواع والفصول المترتبة الا في ...

الفصل الخامس

الوجود والخارجي للانواع ... وتشخص الفرد ههنا الفصل الخامس في العلة والمعلول وفيه اصول اصل
اعلم ان كل متعدد وان امكن انفكاكه كما يعلم ووقع ذلك كان كل مستغنيا عن الآخر في وجوده وان
لم يقع فمحتاج ... ومع الترتيب مرتبان وان لم يكن فمع التساوي كانت بين ... في الخارج
توقفت ... وبين اجزائه ... ترتب به كونها فان كان في الخارج فخارجية او في
الذهن فذهنية ومع التساوي والاختلاف بالاولوية فالاولى بالنسبة الى اجزائه ركن ومع
غيرها احق به او بالاولوية والتوقف على غيرها فاجزاء مرتبة او اركان ... كلها وبها فجميعها ومع توقف
بعضها على البعض لازم وملزوم بين عام وخاص ثم مع التوقف في الوجود شرط وشروط وفي العدم
الغاية علة ومعلول والعلة القريبة تسمى سببا ايضا فالتامة تام فالناقصة ناقص والجابرة جابرة
والخارجة خارجة والمانع ما يمنع الاقتضاء اصل العلة ما يكون منه الشيء والمعلول ما يكون
منه او المحتاج اليه الشيء في وجوده والمحتاج اليه فيه وكل منهما بالفعل بسيطا ومركبا بالفعل او بالقوة
كليا وجزئيا ذاتيا وعرضيا عاما وخاصا قريبا وبعيدا مشتركا وخاصة مستقلا وغير مستقل العلية
والمعلولية من توابع المعقولات بالتضايف اصل العلة التامة لها مستقلة وغيرها معدة
كانت او موجدة والناقصة من المعدة غير محصورة لكثرة مراتب الاستعداد ومن الموجدة فاعلية
وغائية ومادية وصورية والاربعة لجزئيها التامة للمعلول مركب لا يكفي للبسائط الفاعلية مع الايجاب
ومع الغائية مع الاختيار اصل لا بد وجود العلة التامة يجب وجود المعلول بلا مانع والتخلف

شرط لابد منه معها فتقدم العلة ذاتي لا زماني والعدم لها يجب علاوه عنده سابقا او لاحقا الا المنتف
بقاء فهي علة البقاء واصل العلل المعدة الموجبة لاستعداد المعلول لقبول الاثر المجامع مع الاثر
اذ الفعلية لا تجامع القوة فزوالها شرط لتاثير العلة الموجدة فيجب عن الى داو احتيار وجودها
مانع عنه فيمتنع لكن لا يلزم تاثير العدم في الوجود اذ ما كل ما يتوقف عليه الشيء مؤثر فيه والا يا
الستار الشرط عن السبب نعم لو قيل بانه متمم لما كان قيل لزم ما قيل واحتيج الى تاويل اصل الواحد لا
بجميع الجهات وان كان لا يصدر منه الا الواحد اذ تعدد المعلول يوجب تعدد المناسبة الموجب
لتغاير جهاتها الموجب للتركيب فينافي تلك الوحدة الا انه يكفي لتعدد المعلول وساطة معلول له جهة
كثرة كتمام التمام او تساوي النسبة الواحدة الى كل من المتعدد فيتفصل منه من جهة واحدة او نسبة
واحدة تقتضيها باقتضاء واحد تلك المناسبة كما في نحدة كتحريك الفلك على وجه يقتضي حركات
متخالفة تخالف سكنات متفاوتة في كل منها عند استعداده ومرتبة مرتبطة بما يؤثر او النسبة واحدة
جارية في المعلولات بتاثير كل منها بحسب استعداد كالشمس او يكون كالنفس الجارية في المعلوية
او نسبة واحدة تؤثر بتنويع الماهيات كما نشاهد فيما يسقط في الماء فيتموج بامواج مختلفة فان
قيل يلزم التعطيل قلنا البقاء من التاثير مع انه يخص الاخر فان قيل احد طرفي المناسبة معدوم
قلنا بل ثبوت ماهية المعلول كاف اصل لا يجتمع علتان تامتان على معلول واحد شخصي في مرتبة واحدة للزوم
تحصيل الحاصل مع الترتيب وعدم الاستقلال او الترجيح بلا مرجح مع التوارد وقيل لا لكون العلل

كالنوعي بطوارئ ان لا بشبهه كل فرد من افراد علة وتفتقر اليها لشبه اتحاد العلل لو جامع وتحكمه
نوع المعلولات كنوع وفرد لافراده اصل البسيط من كل جهة اذا كان علة لا يكون معلولا وبالعكس
بل لا يكون معلولا مطلقا لوجوده وما عداه يكون باختلاف الجهات لامتناع اجتماع الفاعلية والقابلية
من جهة واحدة فاذا كان الشيء معلولا لشيء لا يكون علة له من جهة اخرى اصل يمتنع تسلسل العلل والمعلولات
لا نهاية بل ينبغي ان تنتهي السلسلة الى ما هو علة غير معلولة لان احاد السلسلة متناهية من جهتين تام
يحصل الابتداء وتفرد الاخرى للمنتهى والقابل يصدق على جميع السلسلة الا كان
وهو اما داخل فيها او خارج عنها او كلها فعلى الاول يؤثر الشيء في نفسه وعلله مع انه بلا
تعيين جزء اصل ومعه بلا مرجح فيستحيل وعلى الاخير يتاخر الشيء بجزء اصل على الفرض مع ما يرد
في الدور وعلى الوسط والا توارد الداخل والخارج يؤثر فالتوارد
مع الاختلاف بمراتب العلل والممتنع منه في مرتبة واحدة والقابل من ممكنات محدودة فيكون
والقابل هي موجودة اما كلا او قطعا وكل موجود متوجه بالاحدية او الواحدية والتركيب الاول لا
يلزم الثاني والقابل هي اما واجبة او ممكنة فعلى الاول يلزم تركب الواجب من ممكنات وعلى الثاني
يكون محدودة والقابل ان كان ممكنة كانت معلولة فاما عن داخل او عن خارج فعلى الاول يكون علة
ومعلولا وعلى الثاني ان كان عن ممكن كان من داخل وخارجا والا ثبت المقصود واستدل عليه القوم
بانه اذا اخرجنا العلل عن المعلولات وقسمنا كل ما حصل طرف ثم قطعنا جملة من طرف ووازنا الباقي

الاخرى فان تفاوت تحصل طرف آخر للمقطوع وكذا الامر في القسمة الاخرى والا لزم علاقة بالمعلولات
وبالعكس وتساوي الكل والجزء وتواردت العلل والمعلولات على واحد ولتعزل الفرد عن الزوج
سلسلة او تركبنا منه جزء وتعمل مامر من التطبيق فيتم المطلوب او نقيم احد السلسلتين على الاخرى قائمة فالضلع الواصل
بينهما محدود ومحدد لهما والا لما كان محصورا او هو خلف او نجعلها بعد ذلك مثلثا فان تساوت المتساقات
معه لزم تساوي الكل والجزء وان تفاوتت مع توازي درجات سلسلة حدثت ومع عدم تواردت
اصل لا عبرة بالاعتباريات لو تسلسلت كالاعداد والازواج والافراد وتضاعف الآحاد وتجزيها
لانقطاعها بانقطاع الاعتبار اصل العلية والمعلولية اما وجوديان او عدميان او بالتخالف
والا فاعلية الا للوجودية والعلية في الاعدام بلحاظ عدم الانفكاك اصل لا يكون الشيء علة لنفسه او لعلته
والا لتقدم على نفسه ووجد قبل وجوده فالدور محال مصرحا بلا واسطة او مضمرا بها دون المستند الى
ما يقتضيهما معا لا طرد جهتها اصل لا تجتمع الفعل والانفعال لتنافيهما واختلاف لوازمهما فان الفعل
يبعد والمكن بل قيل لا بعد واليه والانفعال يخفيه نعم مر وجه اجتماعهما الا انه في الكلي منهما دون الشخصي
اصل لا بد من التخالف ذاتا بين العلة والمعلول المحتاج اليها في ذاته وتشخصه والا دار واما الغني
في ذاته فيكفي اختلاف تشخصه اصل لا تلازم في الآثار بين متصاحبين والا فقد تتوارد العلل والمعلولات
اصل لا تتساوى العلة والمعلول رتبة في اولية او اولوية او حاجة بل العلة اولى واقدم واغنى و
المعلول محتاج اليها حاصل بها فانه لو نفيناها متناهى تبنا اهيهما شدة وعدة عدداً ومدداً وقد

تحقق

تحقق التأثير السابق وقد تشتبه العلية بين العلة والمعلول فيتردد فيستعلم بالتمييز اصل فاعل الحركة
الطبيعية الطبيعة والقسرية القاسر وقد يؤثر الفاعل بكيفية توجب حركات معينة والارادية الارادة
المنبعثة من التخيل ولو كانت مذهولة فانها مكنونة والا لبطلت الحركة ووقع السكون ان تحيث بكمية
او حركة دورية ان تحيث بخصوصية فقط عن الحافظ اصل العلة التامة المادية لا تؤثر الا في المادي
وبشرط وضع بينهما يوافق المكانية اصل الصورة مقومة للمادة لا فاعلة لها فهي علة ناقصة حالة
فيها متأخرة عنها ذاتا لكونها قابلة لها ملازمة لها وجود الوجود المركب منهما وهو موجود في الخيال
المسمى بالجسم بالقوة المستعدة للجسم بالفعل باول درجة الاستعداد فتكون المادة هيولى مستعدة
لتلك الصورة خارجا وكذا المادة ليست فاعلة للصورة وان تقدمت ذاتا بل تتقوم بها لانها
قابلة ولا شيء من القابل بفاعل ثم الاستعداد يتدرج قربا بامور معدة حالا في المحل القابل
بالفعل كما في النطفة والجنين اصل اذا افتقت العلة معلولا في حدود معينة ووجوه مشخصة امتنع
زيادته او نقصه عنها والا لم تكن تامة لها ومن هنا يأتي كل موجود حافظ لنفسه بحسب الاستعداد
مالم يقهر لان ذلك من شأن الوجود وفي الطبيعة حافظة لنفسها ثم الحفظ علة لملائمة الملائم ومنافرة
المنافر وهما علة لطلب الطالب وهرب الهارب بالطبع وهما علة للمتصور في الصورة لغاية
بالذات كما ... العرض للذات ام لخارج عنها ثم ملائمتها او منافرتها علة للتخيل في طلبها
او بعدها عنها فيهرب ويترتب لهذه الارادة المطلقة لتصور بالعرض صورة ذي الغاية سوى ما ذكر

ويريدونها بالارادة المتعلقة بالفعل بالذات فهذه الارادة المتعلقة علة فاعلية وتلك الصورة صورية وتلك
المادة مادية وهما باعتبار ماهيته للموجود بالفعل خارجا فالغاية علة علل تلك الماهية فتكون علة تامة
للمعلول في الوجود الذهني وجزء علته الخارجي ومعلولة له بعده وجود الغاية ثابتة لكل مختار ولا
فعل الا لمختار ولو بوسائط آلية موجبة الا ترى ان الموجب ما قال في ذلك لا شك فيه وكل فعل له غاية
سواء وافقت الغاية المطلوبة للفاعل ام خالفت لمانع او دافع خارجي معتقد لها ذاتا او عرضا
او طبعا او اتفاقيا وسواء كان المطلوب مطلوبيته لنفس الامر او لا بل يجب ان يترتب الفعل الحكم
الفاعل بالنسبة للمختار ان كان والا فانه اقرب مختار والغاية له لكونه ذا اختيار او مانعا والفعل الاختياري
فيكون جزئيا حقيقيا بعد كونه كليا الا انه والموجب اليه الاثر كذلك وينتهي عنده الا في علاوة ما ينتهي
اليه الغرض بالذات منتهى الغايات وغايتها والمؤدي للغرض صحيح وغيره باطل والغرض
هو الغاية المقصودة والفائدة ما فاد الفعل منظم فيما نعلم من هذا الاصل ان الفاعل في الكون
هو الواجب والممكن المختار وان الاسباب الموجبة معدات اصل الممكن لا يترجح لنفسه باتفاق ارباب
العقول اذ لا يترجح الشيء لكل الا وان يكون راجحا فلا يكون ممكنا وهو فطري للعقل فكلما انتهى اليه
بالولاء او الدور او التسلسل او التناقض ردوه لا يخص عنه اعتبار التناقض الوجود والعدم
وهو الفارق القاطع بين العلم والجهل المركب ويفرق ما عداه بالتخلية التامة الكاشفة عن
الاستضاءة من العقل جهارا حتى الكشافة ولو وافقه عدد من النفوس بكشف كلها او وافقه العمليات

او بموافقة نفس لا تجوز خطأ انه اصل المرجح لوجود الممكن وسببه عنه الاستعداد او عن علم او عن الهام
اتفاقي ولو كان لازما لاخر ولا يؤثر الا به موجبا كان او مختارا حادثا او قديما وهو علة للاثار في
الاختيار ثم بل هو علة تامة للترجيح فيهما فيكون في الموجب موجبا عن ايجاب والمختار موجبا عن اختيار
ويكون المقدم من الترجيحين في توقف المختار بقولنا ان شاء فعل ان لم يشأ لم يفعل محققين قديما
كما عن الفلاسفة في الواجب والجبرية منهم مطلقا مع اتفاقهم على عدم استكمال الواجب به وان كان عرضا
لفعله التفضل ومن المجبرة مرتهم قال تحققهما بتحقق ارادته تعلق المرجح في علمه وان كان تعلق الارادة حادثا
ام محققين بتحقق المرجح وعدمه وان تخلف فالمرجح ناقص كما عن المعتزلة ام مترددين مع تحقق المرجح
كما عن الاشاعرة فلم يعللوا افعاله بغرض وجبريتهم جعلوا المرجح لفعل العبد محض ارادته ام مترددين
بالذات مع المرجح محققين بملاحظة المرجح والترجيح من الفاعل المرجح كما هو التحقيق فلا ترجيح
الا لمرجح ولا ترجيح الا وان يكون الفاعل مرجحا ويكفي لاختيار الراجح ارادة المختار ملايم حكمة
للفاعل مقام الترجيح وقد يكون للفعل مرجح لم يلاحظه الفاعل ثم الترجيح فانما لمرجح حق يخص الحكيم
وغيره قد يرجح بما ليس بحق وما نوقض بالارادة والرغيفين والاناءين والطريقين يوجه باحد
هذه الوجوه اصل لا مؤثر في الوجود بناء عليه الا الوجود ففي التكويني لا مؤثر الا الله وفي التكليف
والعبد وقد مرت براهينه الباب الثاني في الجواهر والاعراض وفيه فصول مشتملة
على اصول تمهيد لا ريب ان ههنا موجودا وهو اما بسيط احدي وهو الواجب تعالى واما

الباب الثاني في الجواهر والاعراض

مركب وهو الممكن ثم الممكن اما موجود لا في موضوع وهو الجوهر او في موضوع وهو العرض اعني بالموضوع
المحل المستغني في وجوده عن خصوص الحال فيه وبالحلول ان يكون وجود الشيء في نفسه بعينه هو وجوده في محله
كلون الورد ولا كماء الكوز ثم الجوهر اما مفارق عن المادة مجرد وهو بين مجرد بحسب كمال مرتبته مفارق ذاتا
وفعلا فعقل وبين محجوب مفارق ذاتا لا فعلا فنفس ومفارق ومجامع فيتعدد على القول به
واما غير مفارق فجسم نعني بالمادة الممتدة في الابعاد الثلث الطول والعرض والعمق وهو اما
موجود خيالي فجسم بالقوة او خارجي فبالفعل وايضا من حيث صلاحيته للابعاد جسم طبيعي ومن
حيث كونه مع ذلك محدودا فيها جسم تعليمي ثم من حيث تركبه من جوهرين حال هو الصورة ومحل
هو المادة المسمات بالهيولى في الخارج جسم مفرد ومن حيث تركبه مع ذلك من اجزاء مختلفة
المواد الاربعة البسيطة ومع ذلك من اجزاء مختلفة المركبات الكونية منها ولا تركب فيها في
الخارج للمواد وما في حكمها ولا تعدد لغير المواد الا باختلاف العوالم ثم الحقائق ثم التعلقات بالمواد
او بالتعلق بالمتعلقات بها او بالمتعلقات ولا مجرد صرفا الا الواجب تعالى والعرض اما قابل
للقسمة فالكم والا فاما موجود في موضوع واحد فالكيف واما في متعدد فاما نسبته بينها فالنسبية
وهي اما بالاضافة فالمعادلة وهي لازم النسبة المتكررة مع التشابه او التخالف بمعانيها
حقيقية وباسمائها مشهورة او باين فالمكانية او بمتى فالزمانية او بالوضع في جانب الجزئين
جهتيه او بتأثير فالفاعلية او بتأثر فالانفعال او بالملك فالاختصاص فاوليات الجواهر

تمة

الفصل الاول في العقل

خمسة او ستة بالبرزخ وانواع الاعراض تسعة اصولها ثلثة الفصل الاول في العقل
وفيه اصول اصل لا ريب في وجود العقل بحكم الضرورة والوجدان وان كان يستدل به قام
البيان وهو جوهر موجود بالغير لا في موضوع مركب لامكانه بسيط لتجرده غني عن الزمان
والزمانيات والمكان والشرائط التاليات فيناسب رتبته النفوس وتحت تمام الصفا
من لزوم المناسبة بين العلة والمعلول وان المناسبة كلما كانت اتم كان الاستحقاق اكمل
وبعد الواجب تعالى وصفاته ليس شيء اتم من العقل وحده فكان اكمل استحقاقا واولى
بافاضة الوجود فيكون اسبق المخلوقات وجودا ولانه من وجوه الامكان واعلى درجة من سائر
الجواهر والاعراض فيكون اولى بالوجود والسبق وقد نطق بذلك البيان الشرعي قال عم اول
ما خلق الله من الروحانيين العقل فعلم انه وجد قبل ايجاد غيره منها ولا يشرك الواجب
في التجرد ليوجب التركب للفرق بين التجردين بالوجوب والصرافة وله الحد بوصف تعين
مع الزام اعتباري ثم ترتبه للنفوس فيضان الانكشافات يجب روابطها به وهو المعبر
عنها بالعقول الاضافية كعقل زيد وعقل عمرو وتختلف الادلة في باب طرق حقيقته فيكون
من علل الوجود والانه فان ذلك من شانهما وتركبهما من الاعم والاخص اذ كل ممكن زوج تركيبي الا اختصاص
المتوحد بنفسه بالواجب فلو كان العقل وغيره بسيطا كان وجوده متوحدا بنفسه فيكون واجبا
الا من الجنس والفصل لكونهما من لوازم المادة او منها لانه جوهر وهو جنس الاجناس ولا زول

ايجاده الا العقل وهذا انسب بشرعيات وباحدية الواجب وارتباط سلسلة الممكنات في نفس
الزنل عن الاحدية بتقدير جواز تركيبها او ما ذكرتم وهو قول منقوض اصل فتلخص ان العقل ما دام مجردو
عالي الثانية واحد ام متعدد وعلى الثاني عشرة ام اقل ام اكثر حتى بعدد النفوس ذوي العقول ظاهر
بعض الفقهاء الاول اذ لا مجرد الا الله وبعض الثاني ولم يكونه من وجوه الامكان ولا مانع من وقوعه
اذ الواجب هو تعين وهو المجرد الصرف البسيط ذهنا وخارجا والعقل مركب ذهنا فيكون
مشوبا بالاعراض والا وحدة فلان الكثرة تقتضي التركيب خارجا لو كانت شخصية والنقص ان
كانت نوعية اذ فقد فصل فقد كمال ولو فرض تركيب او نقص فيما عدا الكامل البسيط
كان هو العقل حقا حقيقة وان اطلق على ما عداه حقيقة وكان من جنسه كما هو الشان في عرض
كل جنس او نوع نعم فرض العرض لم يرفض للاعتبار وبعض الثالث عملا بوحدة العلة والمعلول
فلا تحصل جهة الكثرة حدا اتفق معلولات الكون الا في العاشرة وهو العقل الفعال ولا دليل
للزائد وبعض الرابع لامكان الوفاء بدونها وبعض الخامس اعتبار اللاضافات
عرفا وشرعا وقال بعضهم بزيادته عن النجوم المحقق الطوسي ره توقف فيه معروف
والانسب بالدليل هو القول الثاني وبسلسلة النزول وتنزل مراتب المعلولات لفقد الوحدات
هو الاخير ان اراد ذلك الا انه بعيد عن الصواب اصل اعلم من تعريف العقل انه اول المعلولات
المفارقة عن الواجب المتاثرة باثاره وانه كمال الوحدة الممكنة للممكن وان المراتب

النازلة عنه متهابطة بالانضمام فصل ثم فصل يقتضي ان لا يكون محجوبا عن الواقع
فانهم رائحة الوجود وليس له عنه محيص لوجه تجرده وما لم يتشم ليس له اليه سبيل
كل ذلك على وجه يخص عالم نعم ليس له سبيل الى علته الا بالارتباط ودرك علته
وذلك لانه جزئي حقيقي فيكون خارجا عن دركه كغيره منه بل يكون مفتقدا فالمدرك والمدرك
لابد من المناسبة بين العاقل والمعقول ليتعقله من جهتهما القدرية والا ترجح بلا مرجح
ولا مناسبة بينه وبين علته الا من جهة اثار الوجود والصفات فيكون دركه قاصرا
عليها دون الذات وحقائق الصفات وكذا المناسبة بينه وبين الجزئيات الكونية
من حيث انها جزئية للتباين بينهما بل من حيث انها مفتقدة في المجردة بمناسبة التجرد
بل ولا يدرك من النفس الا من جهة تجردها واما الموجودات من اثار النفوس الزكية
المجردات عن النقايص ففي حكمها ومن اثار النفوس الشقية من الشرور ولو عرضا فخارجة
عن دركه الا الوجود دون ما يحص من حيث بها عن الشرور ذلك لان فيضان الوجود دائمة درجة
الكمال لكمال وحدته فليس له اثر الا من جهة واحدة هي الخير والكمال منافية جهة الشر و
النقص وهو حيث الاول كله ووسطه منزه عن الثانية كله ورفضه ومن هذا الباب
قول علي ع ان العقل ما عبد به الرحمن اكتسب به الجنان واما تلك المعاوية فشيطنة وتكرا شبيهة
بالعقل وليس به اصل اضطرب في ان العقل جنس مفرد فتكون مراتب الاجناس

ميزان الحق والباطل

رابعة او نوع مفرد فيكون الانواع كذلك وان نشك به انما فانه على الاحتمالين لا على الاحتمالين

ومنشاء الخلاف في وجود الجنس المفرد فمن لم يقل به وقال بان الجوهر جنس للجواهر

من العقل وغيره لاشتراكها فيها جعله نوعا مفردا ومن قال به لم يجعل الجوهر لازما للجواهر كلها

جعله جنسا مفردا فان حقيقة الجوهر لو كانت جنسا لزم تركب الواجب ومعلوله الاول العقل فيها

عليهما ولم يكن مشككا ولم يفرق بين الكلي والجزئي معه ولا يستدعي فصلا جوهريا فيتسلسل او عرضا

فيتقوم به الجوهر ولكانت معلومة اولية للنفس لكونها مع ان كل جوهر بسيطا او يؤول اليه

فلا يدخل تحت جنس والفصل معنا خارج عن الماهيات وما ذكر من الاشتراك يمكن انه

اللوازم وتكون الملزومات متباينة بحقايقها الخاصية الاجرى هو الاول اذ الفصل

ممنوع للجنس وما لا جنس له لا فصل له فلا فصل له فلا يتحقق نوع الجواهر اذ لا جنس لها و

الجواب عما ذكره عدم الصدق على الواجب لاخذ الامكان في تعريفه وتركب المعلول ماهيته

والاوجب والتشكيك بالعوارض والفرق بالكلي والتسلسل بالاعتبار وهي

اولية لخفائها لظهورها والبساطة خارجية نعم مفهوم الجوهرية بسيط لا يدخل في جنس

وخروج المعنى ممنوع اذ مفاده الاستقلال بالتحصل ولازمها يقتضي النوع كما تم اصل

اختلف في ان الصفات العقل اعني عامة الفضايل والكمالات عين ذاته ام زائدة بعد

الاتفاق على ان وجوده زايد على ذاته قيل بالاول اذ لولاه لكانت له حين وجوده

بالقوة

قوله والبساطة خارجية

اعلم ان البسيط الحقيقي لا يتحقق الا في الوجود الصرف اذ لا اعتبار في العدم الصرف وما عداهما مركبة ولو في نوعية وجود

بل وفي حدوث ووجود وهو هو في الوجود وقد ظهر لك بهذا ان البسيط الحقيقي هو الواجب [illegible] ومن هنا قيل كل ممكن

زوج تركيبي ثم الاجزاء العقلية لا تكون متباينة بل اعم واخص كما في الامور العامة نعم يمكن للمعلول الاول تركيبا انه

حدوث فيض والظهور وجود والهيولى نور فقد اعتبرته كل في التعبيرات حدوث وحادث اي قائم بالحدوث فهو وجوده

او فيض او نور قائم به حدوث او ظهور او نور [illegible] الى [illegible] بالفاعل قائم بمعنى فعله بل ذو تركيب [illegible]

ظهر وهو واضح مع تركيبه نحو افق الوجود او النور او الفيض كان النحو الاول وهو الظاهر حقيقة [illegible] الاعلام

وكان الثاني وجوده للفاعل نحو اليه [illegible] وبه العالم هو عالم الامر [illegible] في المعقولية الاولى وعوالم الخلق كله

في المعقولية الثانية ولما كان العقل اول عالم الخلق في التحقيق كانت حقيقته مركبة لا يتحقق في عالم الامر وعدم

تركبه فقد علم انه [illegible] ثم [illegible] شيئا فشيئا [illegible] العام سمي العقل وهكذا الامر في عوالم

الخلق الى ان يبلغ حق النفس المتعلقة بالمادة فيكون الجزء الاخص حينئذ فصلا [illegible] انواع النفوس المتعلقة

بالمواد ولذلك كان في النفس لان المحصل للاعم هو الاخص ووجود النفس [illegible] جزء [illegible] كل

مطلق ومقيد فمن هنا عرفت ان العقل جوهر والجوهر جنس للجواهر وقد تم انواعه الجزء الاخص الا ان الجزء الاخص

لا يتميز فصلا الا في الثانية مرتبة النفس ما لاخص مقوم للاعم [illegible] النفس [illegible] شئت سميته فصلا بالمعنى الاعم

فلعدم [illegible] ولا يلزم منه كونه نفس مرتبة [illegible] النفس [illegible] الابهام [illegible] الجوهرية العقل امر عدمي

فان العقل جوهر مفارق عن المادة والمفارقة امر عدمي فيكون مميزا لا فصلا ولا نفسا [illegible] التعين

بشرط وجودي [illegible] القسم الاخر عدم ذكر الشيخ ان المحصل ذلك القسم الاخر [illegible] جهة الجسم

[illegible] نوعا [illegible] في فصل اصطلاحي [illegible] الجنس [illegible] الجوهر [illegible]

بالجنس المفرد [illegible] ان [illegible] تركيبه [illegible] وجوديين [illegible]

الا ان التركب [illegible] وجودي [illegible]

بالقوة وذلك من شان الهيولى والماديات ولو في افعالها فبيان تجرده في فعله وعدم
تجدده وقبول بالفناء لان ذلك من خواص الواجب تعالى على القول به كما هو الحق واما ان ذلك من شان
الهيولى فعلى القول بكونه ماديا لا غير منه واما على القول بتجرده فلتكن فيوضات متجددة
عن استعدادات الكل والتحقيق انه مركب من وجود وحقيقة بسيطة او مركبة كما مر واستفد انه
مجرد في فعله ومقتضاه فعلية كمالاته اذ هذه درجة غير محجوبة عن عالمه الا انه مع ذلك ما لم
يمكن له صرافة التجرد لتركبه فلا يجرد ولو لم تكن ذاتية اذ كانت لازمة لها غير مفارقة الحق

الفصل الثاني في النفس اعني الجوهر المجرد المتعلق بجسم طبيعي تعلق التدبير والتطبيق الفرد
على الفصل وعلى الصورة النوعية لكون الاول فعلية الثانية والثانية في فعلية المادة وفيه اصول

اصل قد علم من تعريف العقل كونه فاعلا في تجرده فلو كان في مرتبته لم يكن منفعلا لعدم مرجح ولو
خالفه في التجرد ذاتا كان مادة فلا جرم ان يخالفه في فعله فيكون مجردا في حاق ذاته ماديا
في فعله وهو المعبر عنه بالنفس المجردة مع انه من وجوه الامكان فلا بد من وجوده ايضا لاطلاق التشخص
فلما كانت الاشخاص الموجودة مشتركة في آثار ينتزع منها مفهوم ذاتي مشترك كان ذلك
المفهوم الواحد مقوما لتلك الاشخاص في ذواتها بقوام الذات بذلك المفهوم وقوام
الوجود بذلك التشخص وكذا الكلام في المفهوم الى ان ينتهي الى مفهوم لا يتركب غيره في الذات
المسمى بالنوع ان كان تمام المشترك بين المندرج فيه من المفاهيم كالانواع الاضافية او

الفصل الثاني في النفس

المفهوم

أو من الأفراد كما لحقيقة وقد مرّ أن للنوع فصلا بمنزلة الصورة وهو بعض المشترك الى تمام المندرج فيه
وجنسا بمنزلة المادة لها وهو بعض المشترك بين جامع وما كان محصل النوع هو الفصل لكونه الحاصر كان
كالا ذاتيا اوليا المتنوعة بالنفس فلولاه لم يحصل نوع واما محصل الصنف من النوع فصفة
خارجية ولو من وجه وكان لا نوى يوجب اختلاف العوارض لا الذاتيات وللنوع نفس ونفس
عوالية وراء الصورة النوعية فلعدم التركة في النوعية الآتيها والآلات كل فرد نوعا كما قيل في الا
بالطبيل ثم اختلف في تجرد النفس كما في العقل نعم هنا قول بمادية السفلى خاصة حتى الانسان
وقيل عدله في المختار المختار رواه كالاولة فقوية لمادتية في الجملة اصل مرتبة النفس التجرد فبعد العقل
قبل المادة فاستحقت الوجود على حسب مرتبتها وقيل انها من تنزلات العقل فيه اختلاف حقيقتها
وقيل لوجوده محض بعد المادة لوجوبها اذ اما بالمعنيين فواضح واما بالمعنى التجرد فلعدم
ذكرها ما قبلها وهو انسب بمادتيها ويلزم منه الطفرة كما علم من مرتبتها ولان العقل سماوي في اعلا
العوالم واشرفها والمادة ارضية في اسفلها واخسها فلا بد من البرزخ المتوسط سماويا
ما بطالها الارض نعم يقتضي ذلك بلا رتبة مادة في كل عالم بما يناسبه ويحل كلا منها ما هو في
المادة الحسية والصور الوحدة المجردة من حيث المادة الخاصة ومتعلقا بها مفارقة فلا مانع
عن الوجود وهو اوفق بالتشريح في الانسان ثم النفس بمعنى الفصل معدلا انه تعلق بجنس
الاجناس وتعلق كل نوع فيه بمادة في صورة حصلت الانواع للمواد فهي علوية وسفلية

مادة بسيطة ومركبة بحسب نفوسها وبانه بيان كون أنه تقدم في محله وسلسلة الطول ممدة
والعرض ممدة كما في المواد على مقتضى النظام من الملك العلام وان كان بعضها اجلى في
دركنا اصل النفس بعد وجوده بعموم الفياضية لظهور الكمال ودرك الاستكمال
الذاتي من المعرفة بالفعل والعرض الحاصل من الفعل بالقوة استلزم مادة تناسب
افعالها الموجودة هي لها في كل عالم ومن عكس ذلك فقد اخذ المجذوم اصل النفوس
العلوية نفوس الاجسام الفلكية وهي سبعة افلاك تسمى السموات السبع شرعا وفيها كواكب
سبعة سيارة معروفة مسماة بالآباء العلوية لحصول تولد الكون بتاثير منها في الامهات
السفلية وفلك ثامن مسمى بالكرسي شرعا وفيه الف اثنان وعشرون او خمس وعشرون
ثوابت مرصودة وما لا يحصى غير مرصودة وفلك تاسع اطلس مسمى بالعرش شرعا وهو المحدد
للجهات ثم السيارة تختص كل منها بفلك فالقمر في سماء الدنيا وعطارد فيما يليها والزهرة
فيما يليها والشمس فيما يليها والمريخ فيما يليها والمشتري فيما يليها وزحل في السابعة
وباقي اجرام الكواكب متحركات وهذه نفوس كلية في اول مرتبة النفوس بعد العقل لعموم
افعالها ثم نفوس الكواكب ونفوس الملائكة اي الاجسام النورية المتعددة على اعتبار على
مناسبة افعالها وآثارها مراتبها اصل النفوس السفلية هي المتعلقة بالمواد البسيطة كانت
كالعناصر الاربعة المسمات بالامهات ام مركبة كالمواليد الثلث وان خصت اصطلاحا بالنبات

ثم الحكمة في وجود الملائكة ان
في تعلق النفوس بالجسم فائدة
للافتنية في الاعدام
في بلدة المعدات والآ
فهم لنفس مرتبة تتوكل عليها
على ما ينبغي

السفلية

اعلم انه

ثم الحيوان ثم الانسان ثم اول ما تعلق نفس بجنس الاجناس يحصل به النوع الاول ثم بالاجناس
المتوسطة فيحصلت الانواع المتوسطة ثم بالجنس السافل فحصل نوع الانواع فوجدت الاجناس
بوجود الانواع الموجودة بوجود الافراد فتعلق النفوس وظهور افعالها انما هو بالافراد وما قبل
ذلك معدات كالمنوية والعلقية ونحوها للحيوان وجميع مراتب المعقولات للانسان بل وجود
كل نوع للكامل من افراده ومن هنا خوطب نبينا صلعم لولاك لما خلقت الافلاك ثم النفوس من نوع واحد
على اختلاف في العرض من اول درجة لو هبط عنها لم يستحق جنابه التنوع وهو نفس اضعف الافراد
واعلى درجة لو رقي عنها استوجب نيابه اعلى من ذلك النوع وهو نفس الكامل حتى النفس الجود
من ثمة قال صلعم اول ما خلق الله نوري بلا معارضة لقوله صلعم اول ما خلق الله العقل او القلم كما عنه الفضاء وذلك
لانه صلعم كان في درجة من الكمال لو رقي عنها خلع المادة وتجرد فكانت له الكمالات العقلية والمعبر
عنها بالنور والمراتب العقلية المكنى بالقلم فعلية بعدما كانت ربانية اصل في نفوس العناصر
وهي نفس تدبرها فيها تحفظ صورها الحافظة المقومة لموادها ولولاها لم توجد تلك الصورة والا
ترجح بلا مرجح اذ ليست طبيعية للجسم او المادة والا لاتفقت الاجسام فيها ثم هي مجردة في در
جتها كسائر النفوس والا لاحتاجت الى ما يحفظ صورتها والتعين لها محلا كالقوى فلا تصنع
اما محل لصنع المسئلتين اصل في نفس المولود الاول وهو الجماد والكلام فيه كالكلام
في العناصر لشهود لبقاء صورة اجزائها بعد التفكيك وهذه اشرف من الاولى لزيادة

الصنع

الصنع فيها بتاليف المتخالف اصل في نفس المولود الثاني وهو النبات وهي اشرف من
الجماد لزيادة الصنع فيها لحفظها التنمية وهي مبدأ الافاعيل فتغذي وتنمي وتولد المثل
فتكون الاول كمال حصل للمولود الاول وهي نفس ثالثة له لشهادة ما ذكر اصل في نفس
المولود الثالث وهو الحيوان وهي اول كمال حصل للمولود الثاني اشرف من النباتية
لزيادة الصنع فيها لحفظها الحس والحركة الارادية وشعورها زيادة على ما ذكر من افعال
النامية للاراديات وهي نفس رابعة لكلها واكرمها واشرفها اصل في نفس الانسان
وهو وان كان مندرجا في المولود الثالث الا انه لعلو مرتبة كرامته ومزيته بالنطق الموجب لكثرة اثاره
وكونه نتيجة للكون استحق الافراد بنفس اشرف متعلق للشرعيات وهي النفس الناطقة
المدركة للمعقولات اشرف النفوس مبدأ وغاية وقيل الناطقة المدركة للكليات
وينقض بكثير من الحيوان المدرك للجزئيات بالاستقراء وقيل المنطبقة عن ضميرها وفيه
كسابقه خاصة له الان راعيا القوة والعموم ثم للانسان اطلاقات اربع النفس المتعلقة
ببدنه التي هي مرجع ضمائره واليها الاشارة كما قيل وهي المجردة في الذات ومحل الصفات
والفرد المحصل للنوع ولو في اول سلسلة العرض ثم لم يعدها القوة والجسم المخصوص حقيقة
وقيل مجازا والفرد الكامل في غاية السلسلة حيث لم تبق قوة وهذا بمنزلة الروح للتلفظ
الاول في جهة من نسخ عالم الملكوت منقلب بلباسهم مستشعر الشعار بهم وحده

اذ الجوهر العاقل بالفعل ربما يكون الالف من اشرف المخلوقات عند العقل فان ترافقه برودته

ثم للعقل ما خلقت خلقا احب الي منك نعم لما كان ظهور غاية العقل بالانسان في هذه

الدرجة قال نعم ولقد كرمنا بني آدم وامر الملائكة بالسجود لآدم اشارة الى مرتبته وطوعهم له ثم

ونفى الثواب والعقاب بعد موته هو العاقل ولذا دار التكليف مدار العقل واما بالنفوس فهي

ادراكها الشهادة تسبيحها كما اخبر به نعم في كل شيء وفي بقائها او رجوعها بعد فنائها كلام يأتي

في المعاد ان شاء الله وقد مرت الاشارة اليه

الفصل الثالث في الاجسام

الفصل الثالث في الاجسام وفيه اصول **اصل** الجسم

جوهر متصل في حد ذاته منبسط في الجهات مركب عند التحليل من جوهرين هما الصورة والمادة

فلا يمكن ان ما اجزاء الجسمية حتى غاية ما يحس وان امتنع بالعرض ثم ان كان مركبا فالى مفرداته

كل منهم الى ماهية ووجود ثم الماهية الى اجزاء عقلية فاجزائه تجزي الى نهاية من الخروج من عالم الحس

في الجسم الحسي ومن عالم الذهن في الذهن ثم لا يكون جسما بل معنى مجردا فاذا خرج عن عالمه خرج عن الوجود

الجوهر وكان نحو الوجود ومع ذلك اجزائه محصورة بحد والشكل ولا حد ولا سلب الجسمية عنه بالتفكيك

وهو كذلك لا كما قاله المتكلمون في الجسم المفرد القابل للقسمة بالفعل والحكم في القابل لما يأتي

من عدم تناهي اجزائه للزوم حصر غير المتناهي في المتناهي متداخلة او غير متداخلة سيأتي قول

النظام من امكان خروج جميعها الى الفعل ولا كما قال ذو مقراطيس انه متفرق الاجزاء اتصاله

حسي للزوم تفرق للمعقولات بديهية وانتفاء الطبيعيات كلية ولا كما قال شيخ الاشراق رحمه الله

اخذ الاتصال والانفصال في ذاته وان نوارد اعليه عرضا للزوم بقائه بغير محسوس لو جزي

اليه **اصل** اذا تجزى الجسم انتفى التعليمي وصورته لاخذ الاتصال فيهما وبقي الطبيعي لكلية

اتصاله الكلية وحيد في تعليميتين حدثا في صورتين وهكذا ولا ريب ان ههنا شيئا

لم يتغير بالتفرقات عبرنا عنه بالمادة لم يكن الاتصال ولا الانفصال ماخوذا فيه بل قوام الجسم

وبقائه في صورته وتسميته الشيخ بالهيولى والاشراق جعله الجسم وقال بقيامه بنفسه في صورة

ما والاول اولى اذ كلامنا في الوجود الخارجي والباقي عنده هو الكل الطبيعي في تعليميات حادثة

اصل منتهى القسمة في جميع ابعاد الجسم نقطة وفي بعدين خط وفي بعد سطح لا كما قال ذو

مقراطيس من وجودها بانفسها نقطا او وجود الجسم منها بل هي موجودة بوجود الجسم

فيمتنع استقلال جزء لا يتجزى في الوجود لتخلف جهات ما اخذ فيه الجهة ضرورة وان

امتنع قسمته عرضا وقولهم كل قابل للتجزية ينتهي الى عدم قبولها والا تسلسل يفيد القبول الا

ولا ينفي الامتناع العرضي لا بادء عالم الجهات عنه وقد ذكروا الامتناع ادلة واشتبه ثم

اصل يبتني على هذا خروج الجسم بالتجزية عن الوجود الخارجي وعدمه مع تجزي الاجزاء وعدمه

كل جسم محدود بالتطبيق متفق الحقيقة في التحديد والشكل فقد احد يحد للمقدار الجسمي

مطلقا موجود بوجوده فاذا انتشر الجسم كانت اطرافه والماله واما الصورة والشكل

والاطراف تبعا وانه اثرا فيه عرضا وكل جسم محسوس لجوهره بمعية العرض وتبعيته كما قيل

في المرئيات اصل اختلف في مساواة المحل للموضوع والحال للعرض والحقيقة وهو الاظهر
للتفارق في الصورة والهيولى وكذا في لزوم انقسام الحال والمحل وعدمه او التفصيل بين الحال
بالسريان كالسواد ونحوه وبين الذاتية ونحوه والاول اولى في التقابل للعقبة اصل في الاجسام
الفلكية وهي كروية لوحدة تها او وحدة فاعلها وتطلب بعضها بعضا بالموافقة بل كل جسم كذلك لا
لداع اوما نع يوجب الكرة بل ومتحدة في الفلك كما بانه وهي بسيطة والا كانت مخروقة وما لها
وحركة مختلفة ولا اتفقت في اجناس الكيفيات الفاعلة الحرارة والرطوبة او المنفعلة البرودة
واليبوسة مع انها حاصلة من حركاتها المختلفة سرعة وبطأ وجهة والمتفاوتة والفاعل لا يكون
منفعلا والفلك المحيط بالكل بسيط والا لمال الى جهة المركز ولم يكن محددا وكذا البواقي لا تحدد
تحادد طبيعتها اقول ولزم ميل المواد او اختلاف المركز وانفصام ترتيبها لعدم مرتبته نفوسها
فلو كانت مركبة سفلت ولم تناسبها والافلاك كما لا فلك نعم الاجسام نورية [illegible] كتب
باعد الكلب والخنزير فانه بقوة خلاقية فعلى هذا لا ثقيلة ولا خفيفة ولا كثيفة ولا متخلخلة اذ كل ذلك
من لوازم الكيفيات وكواكبها ليست كلها بطبيعتها [illegible] ولا يلزم تركيبها وكذا فرقتها اللازمة
للكيفيات ولو كانت مركبة لا يلزم تركبا فلا كما لامكان كونها مركوزة فيها او متكونة ولا ميلها
اصل مركز العالم لامكان كونها عوالم براسها ذوات مختلفات ولا لكل المحيط بالمركز
عدد الافلاك يعرف من اعداد حركاتها المدركة منها الحركة اليومية المحركة لكلها من الشرق

الى الغرب

الى الغرب الدالة على متحرك يحويها هو الفلك الاطلس الخالي عن اوسام الكواكب مبدء الانوار
لكونه مبدء الحركات منشأ الاكوان لا ما قيل ان هذه الحركة قسرية من الارض اذ طبيعة الارض
تاباه وحركات ثمانية مخالفة لها كلها من المغرب الى المشرق لحركة الثوابت في كل مائتين
وخمس وعشرين الف سنة دورة او حركة زحل في كل ثلثين سنة والمشتري في كل اثني عشر سنة
والمريخ في اثنين وعشرين شهرا ولشمس ولما عدا القمر في كل سنة وهو في كل شهر دورة
كلها بحسب التقريب ومراعاة الرجعات المختلفة لعدا النيرين الدالة اختلافها على اختلاف
محركيها من افلاك ولا يجوز تحركها بانفسها كالحيتان لمخالفتها العقل والشرع لا تهاج اما
طبيعية او قسرية او ارادية واختلافها فيها ينفي الاول والثاني واما الاخرين ينفي الثاني
وعدم السكون ليدل على نيل المقصود بالحركة ينفي الثالث وورود الشرع الانوري خلافه ينفي الكل
ولا لكما قيل ينفي الاطلس ونسبة الحركة الى النفس اذ تعلقها ان كان ارادياً ليكن كلام وان كان
طبيعيا للمادة لتعلق بها لما اختلفتا ان كانت الحركات كلها منها والطبيعيات اعتبارية
لا تجد اعتبارة والا تحققت بالهوية فنفي الفلك جسمها دون غيره ترجيح بلا مرجح ولا لما قيل ينفي الثامن
الف وكون الثوابت في محدب السابعة لاختلاف حركاتها الحركة زحل بما يوجب التعدد ثم لا دليل
على اثبات زائد على ما ذكر ولا على نفيه وهذه افلاك كلية واما الجزئية فخمسة عشر او ستة عشر معروفة
من اختلاف حركات كل كوكب من السيارة بادلة هندسية حدسية او عادية قطعية

فجعلوا الكل منها فلكا حاملا يسمى تدوير الشمس خارج المركز الا ما عدا الشمس فلك تدوير والعطارد وان

خارج المركز وللقمر فلكه جوزهر يسمى بالممثل وفلك مائل موافق للمركز ومنهم من اسقط المائل واكتفى بفعله

وما قيل فيها من الكرة الجنب بنيرمردود بالمحيط وفيه انه فعل ليس الكلي فيكون للجزء ثم هذه المذكورات حادثة لاعرضا عن اصلها

اصل في الاجسام العنصرية اعلم ان العنصر لحقيقتها بما استغناه وموجب اختلاف

الكرة لولا الحرارة لشدة التخفيف للازم الحرارة فلا تكون الحرارة المحضة القادرة عن فاعل واحد اوضاعها واتى ادراكها وحركاتها

والاستعداد واحد رطبا اذ لا تعدد فيه مبدء هذا الكون ثم البعد عن المؤثر اعدم للاثر وعدم حركاتها عن العالم السفلي الاربعة مجتمعة ومتفرقة

احد النقيضين الآخر للوجود فعدم اليبس اولا لكونه للازم الحرارة واللازم اولى بالعدم اوفق بالارادة بازيها

يعد بعد للمؤثر فاجتمعت الحرارة مع نقيض اليبس هو الرطوبة ووجد الهواء ثم بعد المؤثر من الارض والحدس

فيجب فنا الحرارة واستعد نقيضها وهي البرودة مع بقاء الرطوبة لقربها من متعة سخ

فوجد الماء ثم البعد عن محدد الرطوبة اوجب فنائها فاستعد نقيضها وهو اليبوسة للوجود والارادة فاعلم ولذلك

وبقيت البرودة لقربها من محدد وبانتفائهما وجد الارض فعلم ان مرتبة هذه الاجسام والصدق فانها

بعد مرتبة الاجسام الفلكية على مراتبها فتكون كروية لتولدها من حركات الافلاك فالاهوال

الا فيه فانه اختلف ونسبتها اليها مع ان كل جسم تساوي فعل الفاعل على اجزائه كروي بالطبع

والفساد ويكون البسيط اذ التركيب حاصل منها والجزء مقدم الكل الان تحت طبقتها الجسمي حيثها في

والمانع وبقي له الاثر محدبها كرة حاس مقعر فلك القمر متحركة بحركته بالتبع توقف بحركة ذوات الاذناب

وكذا روان الابتلاع بالمال فداءعنه

الابتلاع بالنفس وقرنها اتيا طائعين دل على طاعة الكل له تعالى فلا انقطاع الجانب والدافع

ومقعرها فيل لك وقيل المطحنة لطوحها لا لا لمجانستها الحركة الفلكيين وهي حارة بالطبع

وقيل يابسة بالمقابلة وفيه نزقيه عن مرتبتها محدبها احرف من مقعرها وقيل بتاد لها

لعدم قبولها الشوب بالطبع لشدة حرارتها وفيه الشوب محدب الهواء وفيه ان كل طبقة شوبية

طبقتان على كل حاسها ما نسب اليه وهي شفافة لمشاهدة اجرامها الصاعدة اليها لك اذا انفصلت

عن خليطها قبل استحالتها ولا دليل على شفافيتها من خارج يكون بالطبع ثم الهواء وهي كرة حارة

رطبة شفافة متحركة بتبع النار كل على مرتبتها والدليل كونها برزخا بين متضادين شفافين لا

باردة وماء وما شوبية نار الثالث طبقات صرفها الوسطين وشوبيتين الاولى اشد حركة

محل ذوات الاذناب والثانية اضعف محل الشهب والثالثة باردة لبعدها عن النار وعدم

انعكاس الشمس وهي الزمهرير محل النيح من الابخرة لطافة وبرطوبتها وكلما قربت الى الارض تسخنت

بالانعكاس وقيل الملاصق للماء والارض رابعة تختلف بالعرض برودة مجوفة وحركة وسكونا واهواء

باختلاف مقعرها عن الكروية تبعية الماس واذا اشتدت حركتها على الارض حارة وانتزالانعكاس

كان شموا وعلى الباردة او المياه او البقول كان نسيما باردا وغاية انعكاس الشعاع

اربعة عشر فرسخا فيها ثم الماء وهو شفافة كروية باردة باضعف من الارض رطبة بالكرة

الهوا اللدانية والاكتبية منها وتنقلب بالسخونة اليها اذ هي اقل المواد برودة واكثرها رطوبة

ولها طبقات ثلث صرفة بين مشوبتين الاولى محل التكوين لغلبة البرودة وكثرة الرطوبة وقيل

طبقة واحدة ثم حركتها غير محسوسة ولذا قيل انها ساكنة بل قيل السكون عند النار ثم الارض هي
باردة يابسة ساكنة شفافة لها ثلث طبقات اعلاها المشوبة بما لسبها التكونية لضعف
طبيعتها وعدم شفافيتها للتركيب ثم الطينية ثم الصرفة مركزية اصل لا دليل على
اثبات كيفية مفردة لمادة عنصرية كما قيل في النار ولا على نفيها سوى ما ذكر ولا تجتمع
في البسائط ازيد من كيفيتين للتضاد وراءها كرسوية بالمجاورة وفيها وبها تحصل الانقلابات
بلا واسطة وقد يكون بواسطة عنصر اخر بالة وبلا الة فينقسم الانقلابات الى اثنى عشرة
بالمجاورة وهو انقلاب كل الى الاخر صاعدا وهابطا واربعة بواسطة عنصر واحد واثنان
بواسطتين على ندرة وبها انقلاب النار ارضا وبالعكس اصل كرة النار كروية محضة لعدم
قبول التصادم وقيل مقعرها اهليلجية لضعف التوليد كلما قرب من القطب لبطوء الحركة
المولدة لها هناك وليس بذلك البعيد وكذا الهواء بالخراف فيه في مقعره لحركة الرياح والابخرة
ومصادمة الجبال والخراف للمماسة في تجوف منكر وقدم ما فيه وتشوب مقعر النار لا يجديهم
والماء والارض متحدا اخلا بعدم مركزيتها ربع قطر الارض فهما شبيه الشكل ومركز الارض العالم
لحوف هبوط القمر والنيران في المعدل اصل كرة الارض خارج عن الماء وهو المسكون وفيه
للمواليد غالبا وهو منقسم على سبع هي الاقاليم في تسعين درجة من المغرب الى المشرق
طولا من خط الاستواء المحاذي للمعدل الى الشمال عرضا اصل هذه البسائط طبقات

اربعة

للمركبات

وقيل حركة الارض حركة ضعيفة الحقا بالتبع وقيل قوية بالاصالة

بل تشهد التجربة

الان الاول اشهر

وضعف ذلك في الغرب الى الشرق او العكس طولا

للمركبات من حيث التركيب امهات ومن حيث التوليد وعناصر من حيث الانحلال اليها
واركان من حيث الاعتماد واصول من حيث الانقلاب اصل التركيب انما يحصل عند
فعل بعض العناصر بكيفية من الحرارة والرطوبة وانفعال بعضها بكيفية من البرودة واليبوسة بسيطا
او مركبا فتحصل البرازخ او المركبات الناقصة او المواليد الثلث من الامهات الاربع
والآباء السبع سواء كانت انواعا متوالدة او كانت اشخاصها والحكماء جعلوا التنوع
الاول قديما ولو فقدوا في الثاني وفيه تفريق فيما لا فرق فيه ولكل من الفاعل والمنفعل مادة
وصورة لازمة وكيفية فاعلة واخرى منفعلة بمعنى ان كيفية الفاعل تؤثر في مادة المنفعل فتكسر
سورة كيفيته وصورتها وقد توجب تغيرا في صورتها بزيادة بعد حفظ البقاء مكنونة
فيحصل كيفية بين كيفيتين متشابهة في اجزاء المركب هي المسمى بالمزاج وان خص كل
منه بمزاج خاص كما للانسان فاركان المركب مادتان وصورتان وكيفيتان مجتمعة
في واحد بارز ومع ذلك كله لا يفارقه ارادة العلة الاولى اذ كل ذلك معدات فاذا
استعد بالوحدة الى صلاة بذلك توحد صورة ومادة ولفا الخصوصيات معينة طبيعية
لا لمدت معينة المسماة بالاجل الطبيعي الشايع استعماله في الانسان سواء وافق الحتم
ام لا فارق التعليق ام لا طابق طبيعي زعم ام لا كل ذلك على اختلاف بحسب الاستعداد
وارادة خالق العباد رأيت في اللطيفة جالس على كرسي وتلامذته بين يديه

والى ذلك اشارة بقوله

وانا اخذ اجزاء هذا الكتاب بيدي رافعا بها الى السماء وقلت ان شاء ربي رفع كتابه
الى السماء وكان علامة قبوله ان رفع كتابه الى السماء فتطايرت مني الاجزاء فعلمت
انه علامة قبول كتابه وبقيت ورقة منها في يدي لم تنقل نظرت فيها فوجدت
فيها مسئلة ملك الموت فبقيت متفكرا فيها فاذا بهاتف يقول ملك الموت ينشأ
من مركز دائرة المواد وقال من مركز دائرة الامكان والاغلب في ذكري هو الثاني
وعليه يكون للمجردات ايضا آجال اصل قد مر بيان البرازخ واما المركبات من
العناصر فقسمان مركبات ناقصة ليس لها صورة حقيقية ولا تركب حقيقي بل امتزاج
واختلاط منها مختلفة الاجزاء ولا بيان في ورود الشرع بانها ماء بورة مرورة كما في
السحاب وذلك يقتضي نفسا وصورة ووحدة فان كل ذلك يجب الى انها وتامة لها
وحدة وصورة حقيقيتان والاول مقدمة لوجود الثاني دون عكس تكونها اصل
في بيان القسم الاول اعلم ان حركات الافلاك والكواكب واضوائها والعناصر
ونجادرها واختلاف حركاتها واختلاط انوارها وتواردات آثارها على اوضاع خاصة
لا يحصيها الا مبدعها اوجبت تهيؤ شيء من العناصر للتركيب وحفظ الباقي للترتيب و
الترتيب فيختلط الملتقيات اجزاء متفاوتة فيفعل بعضها في بعض آثارا يحب بها بينها
فان كانت الاجزاء متجاورة اوجبت صورة صورية ووحدة مجازية ومزاجا تركيبيا

ووجدت المركبات الناقصة واصلها غبار البخار والدخان اصل اعلم ان الكواكب اذا
هيجت الحرارة بانوارها وحركت الرطوبة بآثارها واوضاع مناسبة واوفاق ملائمة تحت
الارض والماء والهواء بمقدار صغيرها ولطيفها وخفيفها باجزاء غير ملتئمة كل وجد منها الماء
مبدئها باطن نسبة اجزاء متفاوتة ان لم يعقها قاسرا والمزاج التام او الملاحقة الغروية حينئذ
فالصاعد من الهواء البسيط فيتحلل في البرزخ وقد يتبدد منها الحمرة عند صيلولة الظلمة و
مصادفة النور ومن الماء برطب الهواء ومن الارض يكثفها حتى لو كانت راكدة اختفى
استنشاقها من المجاورة منها والممتزجة بعد الصعود وتحريك ملايم من الهواء يكون بخارا الا
ان يصل قرب الاحتراق من الحرارة او ودمه فدخان وقد يتحققان من الحرارة النارية
واقل اجزائها الارضية ثم المائية ثم الهوائية ثم النارية على درجات صعودها فاول
ارتفاعها من الارض ضباب واذا انقلب كان سحابا راكدا في الهواء الراكد ومتحركا
في المتحرك وقد صعوده الى اربع فراسخ قدا زاخه والمنبي وزدخان كل ذلك مالم
يتحلل اصل الضباب اذا عرضه برد فكثافته والاغلب في الليل نزل طلا وان اشتد
فجمد كان صقيعا وهاتان الاستحالة بحرارة الشمس او الهواء اصل السحاب اذا تراكم
وانضغط لو غلبت المائية بذهاب الحرارة بالتفكيك تقاطر بالطبع مطرا اكبر قطرها
الوابل فان عرضه برد قبل الاجتماع قطرا جمد كان ثلجا وبعده بردا كما يجد الماء على

الارض بارد ثم بعد القطران بقي منه نقل لم يستعد للقطر سقط قيل هو المجلوب المسمى
بالسحاب او نزل مع السحاب لغلبة الارضية والغالب على المياه في الاشجار بالمجاز
ثم يتلطف ويصعد ممتزج والاستعداد جديد فيفارق الاثقال وبقي انه نزل ليحلل الماء وقد
يتكاثف الهواء لغلبة البرد فهو السحاب المتحرك في السماء ويكون منه مثله جميع ما ذكر في
مطر بلا سحاب اصل القوس المنسوب شرعا الى الله وقبله الى القزح لتلونه مختلفا او للارتفاع
او لانه اسم ملك موكل على السحاب او ملك من الاعاجم ولعله تشبيه لقوله وروي انه
اسم للشيطان سببه حدوث اوضاع خاصة في الابخرة تكون بخارا تشبيه الاجزاء لا
متواصلة لتمايز فتنعكس صقيلة لتقبل الارتسام متصاغرة والا حكت الاشكال متقاربة
ليرى العكوس واحدا يعرف ذلك من المرآت مستديرة والا اختلفت الوانها باختلاف
اوضاعها المتحركة او ساكنة مع كونها طبيعية واما سبب الوانها فبامتزاج النور والظلمة فان
اصل الالوان البياض والسواد فالعلى لقرب الشمس احمر والابعد ارجواني لقرب الارض
والاوسط كراثي للتوسط ولو كان اكثر اختلافا فبمناسبة الطرفين او تعاكسهما واما تقوسها
احيانا فلموافقة ما ونهاية السحاب وتماسك طرفيها به والا انقاطر وقد يكون عمودين
متقابلين اما لمادتين او لانعكاس اصل الهالة وهي الدائرة الجارية حول مرآة القمر غالبا
والشمس في درا القوة التحليل وسببها كثافة اجزاء صقيلة شفافة منها بالنسبة خالية

الوسط لغلبة النور اصل الرعد سببه ان الادخنة المحصورة في السحاب المعيوقة عن الصعود
لشدة البرد اذا تكاثفت وانفصال الابخرة اذا تجاورت تهبط فارقه للهواء ناعدة
كما هو المحسوس من كل خارق ليها حتى السقوط اصل البرق اشتعال الرعد النازل لسرعة الحركة
ودهنية ان كان دخانيا ولشدة تلاطمه وانفعالات الهواء ان كان بخاريا او لم
يكن تمية دهانية وقد يشتعل الهواء لشدة حركة وقد يحدث الرعد والبرق من تصاكك الغيم
كالقدح وتموج البرق بتموج الهواء او اختلاف القرع لمسالكه ويرى قبل ان يسمع الرعد
لسرعة نفوذ نور البصر وبطوء تموج الهواء اصل الصاعقة هو البرق ان كان
كثيفا غليظا لا ينطفي سريعا ووصل الى الارض او قربها فالالطف منها ينفذ في الاجسام
المتخلخلة ولا يحرقها ويذيب الاجسام المندمجة ويسحرها فيه ونارها الا كثف
يحرق ما اصابه صحيحا وقد يدك الجبال دكا وقد يبقى منها جرم صلب من الحديد اصل الشهب
سببها ان الدخان اذا بلغ حيز النار وكان لم ممتدا واستطاله واشتعل الطرف المجاور وتشبها
ان كان ذو دهانة ولطافة فتشتعل الاقرب فالاقرب فتلطف كذلك ويصير نارا صرفة
غير مرئية اذ لا استحالة ثمه كبيرا انما المستحيل هواء بعد الانفصال من الاجزاء الارضية فيرى
كان نار الحرق او كوكبا انقض وقد يكون من البخار ويستمر فيرى اوق الايام كوكبا ثابتا
ثم ينقص ويعرف كل ذلك باتصال دخان سراج مطفئ الى سراج مشتعل اصل ذو ذوابة

مادتها الكثف وقد ما اطول مثبوتة كالذؤابة وذو ذنب كالذنب وذو رمح كالرمح

وغير ذلك من الاوضاع المنتهى بحاجتها نسبة وربما تمكث اياما وشهورا على حسب غلظ

مادتها وحصول المدد اليها وربما تكون تحت كوكب فتطلع وتغرب ويمكن الخسوف

او الكسوف او تحاربها على بعد وقد ترى شيء كالقمر او رماد كالذرو لا ترى نهارا المنع نور الشمس

اصل الحريق مادة دخانية من الارض الى جوار النار اذا اشتعلت امتدت الى الارض وقد لا يبلغ

بحائل لم تقرب منها فتقطع نارا والاغلب انها ذوات ذنابة اصل الزلزلة سببها انحصار البخار

في تجاويف الارض وميله الى الصعود وتهيج الحرارة فتحركه وعدم منفذ لخروجه فتحرك الارض

فان بدات الحرارة سكنت والاخرج من منفذ الابار والعيون ان كان قليلا والاشق

الارض وخرج وقد تحرك المياه وتحدث العيون ولو من تلك الابخرة وقد تنقل قطعا

من الارض والجبال من مكان الى اخر اصل الخسف يكون من الزلزلة العظيمة فتشق اطراف

الارض وتخسف بها اصل الانقلاب من الزلزلة اشد من الخسف فيرتفع قطعة من الارض

وتضطرب في الهواء فتنقلب اصل الرياح سببها انقلاب الهواء ماء او نارا

فيخلو مكانها ويجلب الهواء من مكان اخر فيلزم ثمة انقلاب الماء هواء وقد ينعكس

الترتيب بسبب امتناع التداخل او الخلاء وقد يكون ذلك في مكان دواما او دوريا

بحسب المعدات واما الوانها فبحسب لطافة الابخرة اراضي ملونة اصل الاعصار ريح ترتفع على

نار مشققة

نار مشققة في معدن كبريت او نفط واشباههما او حللت منها ابخرة فانقدت لشدة الحركة

فاحتمل الريح نارا وقد تشتعل نار الشمس لذلك والسموم دون ذلك اصل الذرات اجزاء صغيرة

ارضية لا تستقر لكثرة خفتها ولا ترى الا في الشمس لذلك اصل الخسوف حيلولة الارض بين

النيرين فيمتنع ظلها كسب القمر نورا من الشمس على اختلاف المقادير اصل الكسوف

حيلولة جرم القمر بين الناظر وبين الشمس على اختلاف ويكون في الاجتماع كما يكون الخسوف

في المقابلة اصل في بيان القسم الثاني من التركيب وهو التام اعلم ان اعدل الامزجة

الحكمها وحدة لغاية الالتيام بين اركانها ويقابلها اضعف وجوه التركيب وبينهما

وجوه غير متناهية في انواع تحت عشر سبعة منها ممتنعة ملت وذات الكيفيات كلها

المقتضي للاعتدال الحقيقي فانه ممتنع التركيب من هذه المواد في هذا العالم اذ ميل كل جزء

الى كرته ولا قاسر له لعدم غالب عليه يمنع اجتماعها بمقدار فعل الفاعل والانفعال لتحصيل

المزاج ويقبل الصورة النوعية فان قيل الموجب لصغر الاجزاء واقترانها يمنع الافتراق

بقدره فيحصل المزاج ثم لم تفرق للاعتدال قلنا موجب الحركة لا يوجب السكون

مع ان تعيين المحل له ترجيح بلا مرجح وكذا تساوي الضدين منها في الغلبة فانه ممتنع

ومن الثمانية الباقية الممكنة اقلها انحرافا معتدل اصطلاحا اضافي وقد يطلق ذلك على

مزاج هو على اصلح ما ينبغي له اصل بقاء الاجسام المركبة بل مطلقا مقتضى الصورة بالطبع

فقد تكون باقية بعد فساد علة التكوين بمعنى ان علة التكوين اقتضت كونها باقية بها هو لحوق
الوجود نعم لولا الواجب لما بقى اذ لا وجود ح فلا تقع الا من قال بالاستغناء او تجدد
الامثال كما مر اصل في المولود الاول اعلم ان المواد الاربع تركب منها بالمجاورة تركيب ناقص
هو المزاج منها وتركب من ذلك بالمجاورة تركيبا اتم قريبا من الاعتدال بامتزاجها وتجاذ
باربها ووجد منها مزاج استعد لفيضان صورة نوع من المعدن منه تمتاز بالخواص ذاتية
وعدمية ثم كل نوع تصنف بعوارض لازمة على راى منكر الانقلاب ومفارقة
عند مثبتيه كما هو المحقق المشاهد ومن المنكرين من جعل كل صنف نوعا ويمكن كون خاصة المنقلبات
او فصلها بين خاصتين او فصلين فان المحقق عندنا وجود الانقلاب لا وجهية ثم هذا الاستعداد
وكيفيته ان الابخرة والادخنة الحاصلتين في تجاويف الارض بتاثيرات مختلفة متواردة
من الكواكب والافلاك والمواد واوضاعها وحركاتها ونفوسها التي هي اسباب معدة
اذا احتبستا في باطن الارض وتجاويفها بل في جوف بعض الحصى على ظاهرها ولم تبلغ
كميتها وكيفيتها الى صلاحية العيون او الانحلال تحركتا صاعدة وهابطة عند حصول
شرائطها واختلطا على وجه خاص كما وكيفا ومكانا وزمانا واجتمعت اجزاؤها المتناسبة
وتألفت وفارقت غيرها تكون منها انواع المعدن فان كان البخار غالبا على الدخان
تولدت منها الاجسام المشفة على مراتب الغلبة وصلاح المادة ومراتب الجذب والدفع

اعلاها

اعلاها الياقوت والدر ادونها الشب والزيبق وان كان الدخان غالبا تولدت
الاجسام الكثيفة كذلك من الاملاح والكباريت والزاجات والتوتيات واشباهها
وان كانا متوسطين كذلك تولدت منها الاواسط كالمطرقات واختلافها باختلاف
امزجتها اعدلها الذهب ثم الفضة وقيل يتولد هذا النوع من الكبريت والزيبق المعدنيين
وفيه ان الكون قد تم بهما فلا يصلحان للامتزاج التام واشتراط التوليد عدم انتهاء
الكون ولذلك لا تكون الاخر البرازخ الا ترى لو اخذ الجزء الجامع للمادتين قبل انتهاء
الكون به وهذب ثم فصل ثم هذب ثم ركب وكرر ذلك على وجه الصلاح حتى حصل التركيب
التام غير قابل للتفصيل وكان على مزاج بارد معتدل اقل القليل منه مزاج النواقص
الحارة من المواليد سيما المواليد سيما المعادن وعلى مزاج حار فعل ذلك في الباردة
منها وعلى مزاج معتدل عدل كلا منهما بالغلبة والقهر كل ذلك على شرائط مقررة مأخوذة
من شرائط التوليد ح او سنة الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا ثم في هذا المولود قوى هي الات
لتصرف نفسه فيه وهي الجاذبة والماسكة والهاضمة والدافعة والمتصرفة والغاذية والنامية
والمولدة وكل آلة لما تحتها على الترتيب المذكور والموصوف نفس الماسكة والدافعة وقيل نفس المولدة
النفس وقيل نفس الكل وفيه انها معروفة منه بالتدبر وان كانت خفية سيما الثلثة الاخيرة
وليس المراد توليد المثل بل التوليد بالتاثير وقواه بمناسبة عاملة وانما قلنا بذلك

لتوقف حصول الصورة النوعية عليه ولا يتبدل النفس لوحدتها وبساطتها المقتضية
لتخالف افعالها وجدنا ما جلية في نوع من الانواع محصلة للصورة حكمنا بها خفية على مراتب في علاه
وان جعلنا بعضها فارقا بين المواليد فانه يجب الجلاء والخفاء **اصل** في المولود الثاني
وهو النبات اعلم ان مادة النبات لما كانت من وجوه الامكان واشرف من المعدن
لزيادة التضيع فيها افاض الفياض فيض الوجود عليها في صورة نباتية نوعية وتخصيه فتعلق
بها نفس نباتية لك وهو وجه من وجوه التركيب التام بالاستعداد والاستعداد من الآباء
والامهات فكلما تركب النبات تركيبا وحصل له مزاج بشرايط خاصة تعلق به نفس نباتية
وهي كنفس المعادن ويزيد في فعلها النمو الجلي وتوليد المثل فيكون اشرف منها
ولها تلك القوى بزيادة جلاء يجب فعلها ومزاجها وخواصها وكيفية توليدها ان
المادة ان كان في سطح الارض وكان رخوا لا يمنع كل المنع استكملت الاجزاء في مدة
الحر والحركة رطوبة مزيدة غروية والادخنة حرارة غريزية مناسبة معلقة قابلة لمادة استعدادا
بالامتزاج والملاحقة لصورة بعد صورة من درجات النبات في نشوه حاصلة
بتاثير الحرارة بما حاصرة معدة لها للنمو الى كمال ذلك النبات وتعلق النفس بها
في اول درجة النمو وقد يكون البزر او الغصن او التال او القبعة او النهال بشرط الاستعداد
دائما ان الغريزيتان شرط في مطلق المواليد وبقائها على الاختلاف وعيارا عن العفونتين

بالفوق

بالفوق والمشاكل **اصل** في مولود الثالث وهو الحيوان اعلم ان مادته مادة النبات بزيادة
تعضي في المادة اوجب روحا حيوانيا بتاثير الحرارة وهو اللطيف المفصول منها به المتردد في
الكثيف بالمجانسة المتصرف فيه بتصرف الحيوة فيمده ويستمد به والحيوة وان تحقق بالتبادر
في عداد هذا المولود الا انها لا تظهر الا فيه لشدة الخفاء ثم لما استعدت هذه المادة
لافاضة صورة نوع من الحيوان تختلف باختلاف شرايط الكون لا تختص الارض بل يعم الماء و
الهواء فيصير لكل كرة له حامل منها وقد يتشرط فيه بعض الحلادة او استتار في الارض او نمو
مادة من النبات ولما كان كنفس زيادة على نفس النبات كفعل الحس والحركة الارادية عن
شعور ولذلك كان اشرف منه ليستوجب الالية زيادة قوة وجلاء وروح حيوانا وادما
لما تخصه بحيث يناسب نوعه بل وتخصه كبر المواليد واشرف الانواع هذا المولود الا
نسان نفسا وهو الطفها مادة اعدلها مزاجا واتمها تركيبا واوفقها صنعة واظهرها
فعلا وابهاها غرضا وابعدها غاية واقربها مبدءا وابسطها تصرفا واعلاها درجة واما
الجان فانهم اهبط درجة من الانسان وان كانوا مدركين للكليات بدليل تكليفهم
وذلك لضعف نفوسهم فانهم في ادنى مرتبة النطق لتشيطهم بغلبة الجزء الناري فانهم
اجسام نارية وتشكلهم بقوة خلافية وسرعة فعلهم بغلبة العنصر الفعال وكمال النطق في
كمال تركيب الناطق وقربه من الاعتدال واذ ليس فليس ولطافتهم وعدم رؤيتهم للطافة

الجزو الغالب ثم المطيع منهم جن والعاصي شيطان أصل في الآلات لتصرف النفس في المواد
وهي قوى مودعة في الأرواح بإذن بارئها اعلم ان فعل النفس لما كان ماديا واقتضت حكمة الباري
تعلقها بمادة ليظهر تلك الآثار المترتبة تلك المادة على الوجه الاتم ولما كان التباعد
بينهما كان لا بد من برزخ يؤلفها هو لطيف المادة على قرب التجرد المسمى بالروح
المودع فيه تلك القوى وان كان في محل كثيف ولما كان ظهور الحكمة المطلوبة موقوفا على
افعال متخالفة لا يمكن صدورها من واحد الاتجاهات على متعددات او بآلات بين الفواعل
تعددت القوى المودعة سواء قلنا بالاول ام الثاني وما ذكره القوم منها ثلثة اصناف
طبيعية وحيوانية ونفسانية فلنذكر كلا في اصل أصل القوى الطبيعية ثمانية اربعة خادمة
لاربعة تحملها الروح النباتي المتعلق بالكبد معدنه في الحيوان للروح الحيواني وهو البخار
المتكون في جوف القلب المنتشر مع الدم المتحرك بحرارة التكوين المستمد من الاجزاء
الغذائية ثم المخدومة صنفان الاول ما يحتاج اليه النفس في بقاء الشخص وحده وكماله في
نفسه وهو قوتان الاولى الغاذية المحتاج اليها في البقاء وهي قوة تحيل جسما هو الغذاء
شبيها بالجسم المغتذي به لتلصقه فيه بدلا عما تحلل منه بالتدريج لتحلل داخليا كان كالحرارة الغريزية
والحركة النفسانية ام خارجيا كالحرارة البدنية وهي خادمة من هذه الجهة للنامية ومخدومة من
حيث تتم فعلها بالجاذبة في شهوة الغذاء بان تحصل ما يصلح للبدلية وهو الخلط الذي

بالقوة

بالقوة بالتغذية شاكل للمغتذي وهو الدم في الحيوان والعصارة المناسبة للنوع في النبات والابخرة
المتشاكلة في المعدن وكل مركب ما يناسبه وقد يختل لفقد الغذاء او عروض ضعف فيها كما
في العلة المسماة بالاطروفيا في الالسن ثم بالماسكة لتمسك الغذاء لتصرف فيها الهاضمة
وتحيلها في مراتب الهضم وتعدها للمتشاكلة فتشكلها المغيرة حتى في اللون والقوام وان
خص ذلك بعض بالهضم ونسب بعض كل ذلك الى الغاذية باندراجها فيها جزئيات اوحد
عليها والوحدة اعتبارية والاوجه ما ذكره ان الروح الساري في البدن يعطي كل عضو خاصية
بجوهره او عرضه او كليهما لا تخصيصها الا الواجب تعالى ثم المعروف المذكور ثم لما تم فعل
الغاذية احتيج الى قوة تعدها لفعل جديد وهي الدافعة لدفع انواع الفضول الثانية النامية
وهي المنمية سميت بها تجوزا وفعلها ان فعل الغاذية لما تمت لتسليم الغذاء اليها لتلصقها
بالمغتذي وتحليلها اجزائه وتعطي كل عضو سهمه فتزيد في الابعاد الثلاثة والاصلية لتبلغ كمالا يقتضيه
النوع والشخص طبعا فقد تستعد مادته من التئت والتناسب في الاقطار الثاني ما يحتاج
اليه في استبقاء نوعه وهو ايضا قوتان الاولى المولدة وهي تاخذ سهما من الغذاء بعد
الهضم التام بالطبع يسمى بالبزر كالمني وتجعله مادة التوليد شخص آخر من النوع او الجنس على
مدة قيل محلها تمام البدن فيكون المني مختلف الحقيقة تنشأ به الامتزاج والصورة
وقيل الانثيان لذويها فيكون متحد الحقيقة وفتور البدن وتاثر جملته يشهد للاول و

قيل الاول

ارسطاطاليس

وقد يحتاج الحيوان الى تنمية وقد يخرج قبل تمام النضج ثم فعلهما ثم تقويهن تحصيل البزر و
هي الشهوية وما توزعه على الاعضاء وهي الجاذبة له بل ويحتاج الى ماسكة زمان نضجه في وعائه
بل ومميزة تغيره الى لونه وقوامه الثانية القوة المصورة وهي تكسو مادة كل عضو بعد التوزيع
والانفراز الى ما يليق به في طبعه من الصورة والمقدار والقوة والشكل وغير ذلك ثم هضوم جميع
الحيوان اربعة الاول الكيلوس الشبيه بالغذاء بماء الكشك الثخين ومبدأ محله الفم ومنتهاه
المعدة كما قيل والاولى جعل الفم خارجا لكونه فارغا اراديا مع صيرورته محل الازدراد عن
الانتقال والثاني الكيموس وهو صيرورته خلطا بعد ذلك وابتداء محله العروق الدقيقة
من المعدة الى الكبد هي الماساريقا ومنتهاه في عروق رقاق في الكبد منبثة والثالث مبدأه
العرق العظيم الطالع من حدبة الكبد بعد اليه الخلط ومنتهاه العروق الرشحية المنبثة
في البدن والرابع لما تكون مبدأه فوهات الرشحية ومنتهاه العضو الذي به لكل عضو
المسمى بالجلد في الظاهر ولكل هضم فضلة تندفع مما لا يصلح منه للبدن بالنجو والبول والعرق
والشعر والظفر على مراتبها ولا تخص فضلة الاول في محالها وتدخر الطبيعة منها ما يحتاج اليه من
الصفراء في المرارة والسوداء في الطحال والدم في العروق النابضة ومن البلغم في تمام
البدن للترطيب والغسل فسبحان الله احسن الخالقين ثم قس على الحيوان غيره كلا بحسبه
عامله فيما يعقل له منها اصل القوى الحيوانية هي قوة الروح الحيواني المعدة للاعضاء

في قبول

اذا توقفت على الحيوة

في قبول آثار القوى وهي محركة نوجيها اليها ومرتبة وشتمته بالغريزتين لبطرا وتها ولا يدرك بعلاقة
من ذلك عدا ذلك اصل القوى النفسانية للحيوان تنبعث نفسيه ويحملها الروح الذي هي وهو بخار
في بطون الدماغ الثلثة الطف من الروح الحيواني يصعد اليه من لطيف الروح ما يدة فليس
الطف منه الا الطبيعة وهو النور في البصرة وهي المتفرقة بالتفكر ولا يوهم كون حاملها القلب
والروح الحيواني كما هو العرف لاضطراب القلب عند المهولات اذ ذلك بحرص من النفس
على الحيوة وخوف من قطع المدد وقواها المحركة والمدركة فالاولى منها باعثة على الحركة النزوعية المنبعثة
بالادراك ويحفظها الشهوية والغضبية ومنها فاعلة للحركة الحية المسبوقة بالعزم بان تشنج جزءا
من البدن المسمى بالعضل فتجذب العصب المتصل به المسمى بالوتر فينقبض العضو المتحرك نحو
رخيته فتمد الوتر وتبسط العضو او تشنج العضل المقابل فيتحرك من جهتين على الترتيب
ولما كان الدماغ منبت الا الاعصاب في القبض والبسط من زوجه لباعث مراتب اصلي او صناعي
اوارادي بعقلاني او وهمي للنفس لا يتم الارادية الا بمدركة باعثة ومحركة وفاعلة فهذا
وكذا السكون الارادي دون الطبيعي منها والعرضي فان كل ذلك ينسب الى الطبيعة فيها
طلبا او هربا والثانية اما ظاهرة او باطنة فالاولى الحس والحواس الثمانية قوة اللمس وهي الفها
واقربها الى الجزئيات في الرحم للحيوان فلا حيوان يفقدها كما ان الغاذية كذلك له وللنبات
والجاذبة لها وللمعدن قبل تمام الكون به والكاسرة لمطلق المركب وذلك لقوام كل منها

بها بخلاف سائر القوى فانها مختصة بما بعد القوام فان الحيوان يخلو قوامه من اجسام ذوات كيفيات
ملموسة وصلاحه وفساده بها والحواس طلايع نفسه فلا بد من تقدمها لكونها اول طليعة وان فارق غيرها
كالباصرة والسامعة غيرها فانهما طلايع للامانة بعد القوام فربما يستغني نوع عنهما ثم اللمس
قوة في جميع العصب المفروش على الاعضاء والمنبث فيه حتى في اللحم اذا كان لكل الاعضاء
كان عدم الاحساس انفع له واصلح كالكبد فانه مولد للصفراء والسوداء اللذاعين والطحال
والكلية والمرارة والمثانة لكن اللذع ما فيها والرئة لدوام الحركة وورود الابخرة الحادة وعصب
المواد والعظم فانه اساس ودعامة للبدن والحركات والشعر فانه ضعيف بارز من البدن
مع كونها ذات عاريتين من الروح والعصب فلو كانت المذكورات حساسة كانت في الم
مديم وعذاب مقيم والملموس باللذات اجناس سبعة بالاستقراء جنس الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة واللين والصلابة والخشونة والملاسة والثقل والخفة والاتصال والافتراق وجنس
لذة الجماع فيبعق تعدد مدركاتها ولو اعتبر الموافق عدد الفعل والفاعل لكان ظن وحدتها
ولا لكل منها من اخواتها اذ مدركاتها مندرجة في جامع هو المحسوس به فان الالوان مثلا يجمعها
اللون والخصوصيات مدركة بالعرض ولا كذلك الملموسات وقوة البصر هي الطعنها وهو نور مجرد
بخار منبعث من لطيف الروح الدماغي في جوف الزوج الاول من الازواج السبعة النابتة
من الدماغ من الاعصاب وهما عصبتان مجوفتان نابتتان من طرفي غور البطن المقدم متيامن

ويتقاطر

ويتياسر حتى تتقاطعا صليبا هو المسمى بمجمع النور ثم تفترق اليمنى الى الحدقة اليسرى واليسرى
الى اليمنى على التحقيق مبالغة في اتحاد النظر او كل الى جانبه كما قيل وليس ببعيد ثم السلامة
الكل من الشبحين واحدا في المجمع ويعرض على الحس المشترك فلا يتفرق في ذلك فقد احدهما نعم يتفرق
الحول فيرى متعددا لاعوجاج في المجمع ثم للاتساع العصبة والضغاط الحدقة لاضطراب النور
فيتموج وعارض يتموجه فينفصل كل من الاخر في المجمع ثم لا بد لها من شرط على المشهور
المقابلة واعتدال البعد فلا يقرب المدرك المخروطي من النور الساطع من الحدقة ولا يبعد
عن قاعدته مفرطا والمقابلة تتسع باتساع المخروط وعدم ضوء المقابل بحيث يدور عليه النور
فلذا ما يصادم والانعكاس ليرى وعدم الحجاب اذ هو المصادم المرئية وعدم كونه لطيفا
ينفذ منه النور لا يصادمه وكونه مضيئا او مستضيئا والاحاطة الظلمة وعدم غلبة نوره
عليه فيصد به النور ويبهره وسلامة الآلة والتفات النفس اليه قيل والتوسط الشفاف وهو
مستدرك الا على جواز الخلاء مع انه يشعر على دخل الهواء والماء والمبصر هو الضوء واللون
والشكل والجسم والوضع والحجم و بالذات هو الاول بلا مجانسة قيل والثاني قيل الثاني
وليس ببعيد للمتبعة وقيل الكل لعدم اولوية الحال وفيه ان الاول مدرك بلا تبعية الغفلة
عن الاخر فيكون بتبعية متنبهة لسرعة الانتقال وكيفية بحزوية شعاع مخروطي فيدرك ما التفت
اليه حماقة لويه في منتهاه فالوسط حدقة والطرف وتميل وامتداده بحسب قوة البصر

وهو مصمت اذ هو مؤلف من خطوط شعاعية او هو خط واحد مستطيل اذا بلغ المبصر انبسط على سطحه
كما ذهب اليه كل بعض في القول الاول انسب بما ذكر في خلقة العصبة وافعال الطبيعة مجانبة
المداركات وعن ابن الهيثم ان شعاعه لما كان يوافي ببلوغ المبصرات كزحل والثوابت
مثلا فلا جرم بكيف الوسائط بكيفية وعن ارسطو والطبيعيين انطباع شبح المرئيات في الرطوبة الجليدية
التي كالبرد مقابلة بنحو من الوجود لاستعداد فيها بالشرائط بلا انفصال شيء من الطرفين كما في
الشبه في المرآت وعن جماعة من حكماء الاسلام انه علم حضوري للنفس من طريق
البصر وكل ذلك حدسي مدخول فيه بل ورد رؤية زحل وعطارد والزجاج والهواء
وعدم مساواة الجليدية والمرآت في مقابلة المدركات وتجرد النفس والاول
اهون وقوة السمع وهي اكثف من البصر لكون دركه افقد والطف
من ما عداه بالقياس اليه مدركها هي قوة مودعة في العصب المفروش في مقعر الصماخ
ومحسوسها الاول وهو الصوت وهو كيفية تحصل من تموج الهواء الراكد
في الصماخ وصلت تلك الكيفية الى العصب وادركت به والثاني كيفيات
الصوت بكيفيات الصوت بكيفيات التموج وقيل انه ايضا بعلم الشهود كالبصر
وفيه ما مر وقوة الشم وهي اكثف من السمع والطف من اللمس والذوق لما مر
في السمع وهي مودعة في الزائدتين النابتتين من مقدم الدماغ كحلمتي الثدي

تدرك

تدرك الروائح بملاقاة المنافذ الخيشومية اما بتعقيل الهواء الريح او بتكيف المتوسط من كيفية
ذي الرائحة وقيل بمخالطة شيء من اجزاء الريح مع الهواء بالتحليل والتبخير والتحقيق بخفة الرائحة
وقوة الذوق وهي اكثف من الشم والطف من اللمس لما مر وهي منبثة في العصب المفروش
على جرم اللسان وتدرك الطعوم اما بممازجة او بالتكيف من الرطوبة اللعابية ولينة بخلوها
من الطعوم العرضية وسلامة الحالة كانه جزء منها ~~من كل جسم ودرس بالملمس بانه هذه~~
~~...~~ والثانية الحواس
الباطنة وهي الطف من الحواس الظاهرة قياسا اليها مدركاتها وحركاتها وهي ايضا خمس
على عدد الاحساسات الباطنة من الصور والمعاني مجتمعة ومنفردة في مبدا الشركة وعلة
الامراض الجزئية للدماغ لعدم نسبتها الى الفاعلية وخزانتان ايضا لهما ثم الفواعل منهما اثنتان
والحافظتان اثنتان الاول الحس المشترك المسمى بالبنطاسيا اي لوح النفس ذو الحواس
الظاهرة توصل مدركاتها اليه كجواسيس وهو حاضر عند النفس كرات بيد
الانسان من الفواعل واولها هذه الحواس فهي رابطة ما وصل اليه منها و
الفصل بين احساسات جزئيات كالخط من النازلة والدائرة من الحلقة وشاهده
البرسام ومحله التجويف الاول من التجويف الاول لغلبة التجاويف الثلث فانه
الدماغ انه انقسام النصفين كل نصف محل قوة الا الاخر لبعده عن الظاهرة

حافظ

فهو محل النسيان ومنهم من انكر هذا الحس ونسب محسوساته الى الظاهرة وجعل كل البطن للخيال وقال ان الط
حاصل في المحسوس وتلاحق ودرك المتحرك في اجزاء حركة المبعدة اوجب الخط والدائرة عند حقيقته وشدة
المرتسم هو الخط الموجب للارتسام كما لو اشتمل هذا الحس على القول به بحفظ وفيه ان الحاصل الارتباط الاحساس
والتلاحق يوجب الارتسام المتفرق في المدرك من بعيد الثاني في الخيال وهو ايبس من سابقه وهو الى فقط
الاول لحفظ محسوسات الحس المشترك بعد غيبوبتها عنه ولولاه لما عرف شيئا واشتغل النفس بعض غيبته
المحسوس ومحله النصف الثاني من التجويف الاول وفعله الابتقاء فينتقل الصورة اليه بعد حضور الكيفية
الصورية ولا يجمع اثرها الثالث الوهم وهو الطف من سابقيه وهو الثاني من الفواعل ومحله التجويف
الثاني بتمامه على قول او النصف الاخر على الاشهر وهو السلطان في الدماغ لانه الرئيس الحاكم في الحيوان
ويخدمه سائر قوى الحيوان وهو الرابط بينها وجمعها وفعله المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات المرتبطة
بالمناسبات من الملايمات والمنافرات المطابق للواقع ام لا كما في الاحساس والنقص الرابع الحافظة
وهو ايبس من سابقه وهو الطف الثاني وفعله حفظ المدركات بالوهم او بالعقل ومحله البطن
المؤخر الى التجويف الثالث فقيل نصفه الاول ليسمى حفظا وفي الثاني نسيانا او ذا رجع الى الالة
ذكرا مع الالتفات الذي وبدونه مع الالتفات الى نقده ينتقل الى عنه وبدونه غفلة واما السهو فهو زوال
محسوسه بالخزانة والشك التردد بينهما الخامس المتصرفة وهي الطفها واعلاها وهي حيث اذا استعملته النفس سمي
تفكرا الى لا اضافة لهما ونقلها بالاضافة الى العقل واذا استعمله الوهم سمي متخيلا فهو اثر للثلثة والثالث من

الفواعل

الفواعل وفعله التركيب والتفصيل فيخترع المتصرف بطاعة ونكسها صورة وتكرر هذا الحس ونسب كلا منهما الى المستعمل
فالتفكر فعل النفس والتخيل فعل الوهم وفي حصول التفكر لغير الانسان تامل نشأ من تجرد نفوسهم والفرق العقل
فيها وعدمه ثم محله النصف الاول من التجويف الثاني وقيل لا محل له ويشهد له ان فعله يتم باستحضار فعل
جميع تلك الحواس فيكون مرتبطا بمحالها والذي يقتضيه الطبيعة هو انقسام البطن الاوسط الى اثنين اسفله هو محل
الوهم واعلاها هو محل المتصرفة وذلك لان النفس لما كان مجردة تحتاج الى برازخ في تعلقها بالبدن
وهي الطف ما يمكن من المادة ثم الكثف ثم الكثف حتى يرتبط هذا الاكثف بالطف محسوس من هذا البدن
المحسوس وبيان ذلك انه تعالى خلق في البدن الحسي روحا حيوانيا وجعل له مددا من البخار اللطيف الحاصل
من الاغذية ثم خلق روحا ثانيا الطف منه وجعل مدده منه فلما صعد لطيفه الى الدماغ خلق فيه جواهر
ليتلطف فيها فتصير كل جاهز تتكمل في صعوده وتنقسم الى ثلثة اقسام راجل والمتوسط والصاعد فصار الى الجوهر
الاول وهو البطن الاول فيصعب الراجل في مؤخره للحفظ والامساك ويصير المتوسط مددا للحس المشترك
ويصعد اللطيف الى الجوهر الثاني وهو البطن الاوسط فيتلطف ويصعب الراجل في الجوهر الثالث للحفظ
ويتلطف فيه ويتردد في قعره ما هو محل النسيان ويصير المتوسط في اسفل البطن الاوسط مددا
للوهم ويعلو الصاعد مددا للمتصرفة ومن هنا يتعلق النفس بهذا الروح ويتدرج حتى يتعلق بالبدن
المحسوس من طريق الاعصاب النابتة من البطن الحس المشترك لكثرة المادة فيه يزيد ذلك اليه حصول الفضلات
والذي كان من الخياشيم بل يدل هذا التعليل على ان مؤخر البطن الاول افخر من مقدمه والبطن الاوسط

واقتناص

بجهة اعلى فيكون في البطن المؤخر والوهم منبسط فيه والبطن الثالث اهبط فيكون في القفا فقعره اهبط من فوقه
فصدق ان البطن الثاني الاوسط بتمامه محل للوهم وصدق ان نصفه محل للمتصرفة وصدق ان المتصرفة
لا محل لها بل متعلق بجميع هذه القوى اذ على ما ذكر يكون متصرفا عليها كالناظر في الواح بين يديه و
صدق ان جميع هذه الافاعيل فعل النفس كما بيانه في القول به لان المتصرفة آلة التصرف في كل
تصرف ثم ذلك البخار المذكور ان كان عن اغذية لطيفة معتدلة الكم والكيف تخلص به اللطيف
هنا غاية التخلص وتشبه بالمجردات واستعد لتصرف العاقلة واقتناص الكليات المجردة وسمي مفكرة
والا لم يتخلص وبقي متشبثا بالوهم وتصرف في الجزئيات الوهمية وسمي متخيلة وهذا هو المزاج الذاتي
تقتنص الحد
وقد يكون المزاج عرضيا ناشئا من المعاشرات وهذه القوة دائمة الحركة في اليقظة والمنام وبها تقتنص الحد
الاوسط في القياس باستعراض النفس مخزونات واحدا واحدا حتى تظفر بما يناسب الاصغر والاكبر فتركبه
معهما وهي تحاكي ايضا المعاني الكلية التي تعقلها النفس بذاتها من غير آلة والجزئيات التي في خزانتها
وتهيجات المزاج والاحوال العارضة للبدن في اليقظة والمنام وبها تتحقق الرؤيا فان كان ما حكته
وعرضته على النفس من الاشياء الحقيقية التي فيضت عليها من العقل وعالم الملائكة والملأ الاعلى
كانت الرؤيا صادقة ثم ان كانت الصورة التي حكتها من ماخذ بعيدة تحتاج الى التعبير وان كانت
من العلة القريبة استغنت عنه وان كانت ماخوذة من احوال المزاج دلت عليه وان كانت مرتبة
بان نفسها مما عندها من التخيلات السابقة على المنام فاضغاث احلام ثم هذه القوة غير مستقلة ولكن النفس تستعملها

من العلل البعيدة

وان الاشياء [illegible] بتعليمات المتقدم

او الوهم

او الوهم وتنظم حركاتها وقبل بانتساب جميع هذه الادراكات الى النفس وبكثرة الحواس
الباطنة نسبة الكل اليها باختلاف حيثيات الدرك كما قيل في الحواس الظاهرة ثم لما علم ان الطف
المواد هو حامل هذه القوة من الروح الدماغي وهي آلة النفس في الاستفادة من العقل والافاضة
والافادة الى البدن ورد في الوهم علم انها الطف من اجسام الملائكة والجن وهو في اعلى
مرتبة تلك الاجسام في انه جسم لطيف متشكل باشكال مختلفة فانه تشكل بالكلب والخنزير في الافعال الرذيلة
والاوهام الباطلة كان منكرا [illegible] الجسم واذا تشكل بهما نشأ الجن خاصة ومن هنا تسلط ابليس
على النفس وذلك لان ابليس واتباعه كفرة الجن وتوليدهم منهم صار منه كتوليد الالف من
آدم ولما كان الشيطان جسما لم يؤثر في المجرد والا لزم انفعال الاعلى من الادنى ومن هنا نقول
ان القلب خزانة الله لا تسلط عليه عدوه ابليس فيتسلط عليها بواسطة الالقاءات وبواسطة
الوهم المسمى بالشيطان الجزئي فاذا وافقه تقوى به واستعمل المتصرفة في النفس فاعرض عن العقل و
طاوعهما واوقع الاعضاء بالشرور وسميت النفس الامارة ثم ان جاءها مدد من الخارج من تصرف
الله والملائكة والانبياء والاولياء والعلماء والاخيار وهرب ابليس لحضور الملائكة وآيات
الله ضعف الوهم وخلى المتصرفة فاستعملها العقل فتفكرت النفس وانتبهت باللوم على جري تسمى النفس
اللوامة ثم اذا استقرت على ذلك سميت النفس المطمئنة واذا استمرت سميت الراضية المرضية وخوطبت بذلك بعد الموت
لكونها اهلها الاخرة وفي هذه المراتب كلها تشبه بالملائكة لانها ان كانت مخالفة للشياطين [illegible]

واما روح الحيات [illegible] عن تلك الارواح والانفس

بسبب ضعف العقل او هو

يعلم التوفيق والخذلان والاستفادة وبهذه القوة انفع لحفظ البدن اذ بها تدرك الجزئيات
الملائمة فتطلب والمنافرة فتنفر ولذلك خلقت وتدليس ابليس بها والافراط والتفريط في ذلك
ويلتبس بالاعتدال المطلوب منه وميزان الاعتدال اندراج ذلك الجزئي في كلي من مدركات
العقل الكاشف عند الشرع الالهي كالصدق والكذب من القول مثلا ومن ههنا زلت اهل
الكشف اذا لم يراجعوا الميزان كيف ولو كان وراء العقل حجة لم تقم عنده حجة الانبياء
والاولياء وحجة اذ تخالفوه — قيل لهم الكشف لنا خلافه **اصل** في قوى النفس الناطقة
للانسان وهي قوتان ظاهرة هي قوة التكلم بالارادة بما يراد عن المعاني بآلة اللسان اذ بها يقوم
مقامه وباطنة هي الاستفادة من العقل الكليات المعقولة فاذا استعملت في النظريات سميت
قوة نظرية وعقلا نظريا واذا استعملت في العمليات سميت قوة عملية وعقلا عمليا ولكل
منهما مراتب اربعة فالاولى من الاولى القابلية للنظر بالذات وتسمى عقلا هيولانيا لانه
كالهيولى المجردة عن الصورة قابلة لها ولانه لازم للهيولى في صورته هذا النوع الثانية
كونها محصلة للبديهيات قابلة للنظريات استعدادا راسخا كالملكة ولذلك سميت عقلا بالملكة
الثالثة كونها محصلة للنظريات خازنة لها في الحفظ لا تحتاج الى اكتساب جديد فكانها له
بالفعل ولذلك سميت عقلا بالفعل الرابعة ان تكون مستحضرة للنظريات من غير غيبة
عنها وسميت عقلا مستفادا وهذه المرتبة حاصلة في بعض النظريات للاكثر وفي الاكثر للاقل

وفي جميعها

وفي جميعها فضل من الله يؤتيه من يشاء حسب ما يشاء ولا تبلغ الغاية الا بعد التجرد التام بجملة
الاحكام وفي كل هذه المراتب يتبعها النفس في التسمية والمعاني العقلية لما كانت كلها افعال
العقل كانت مجردة ودرجاتها اولى من الثانية فالتحلي بفضائل الافعال والعادات والثانية
التخلي عن رذائلها والثالثة التنور بالانوار العلية على حقائق عقلية وانوار علمية بحيث يكون
تقوم نفسه بها بعد تقومها بالهيولى ورابعها قصر العمل على مشاهدة انوار الحق والنظر الى جماله
فينظر بعينه وينطق بلسانه ويبطش ويمشي بنوره ويعمل جميع ما يعمل بهذه انواره تعالى
فيه وفقنا الله لجميع ذلك ثم بهاتين القوتين يستدل على وجود النفس الناطقة اذ قد تضعف
القوى السابقة دونها بل تزيدان كما في بعض الشباب وقد ينعكس كما في بعض الشبان
وبالاخرة فائقة على تجردها اذ لا يجوز لعاقل ان يقول لحصول هذه المراتب من عضو او قوة
مودعة فيه الا من غفلة وذهول ولما كانت هذه النتيجة افضل النتائج والانسان كان صاحبها
اشرف الخلق واعلاها للادراك **اصل** لا تتعلق نفس بصورة نوعية الا مع التوافق بينهما
بالمناسبة لهما فبطل التناسخ لالزام انها تتعلق النفس الناطقة بعد مفارقة هذه المادة و
عدم حصول الكمال بمادة اخس من المواد المعدنية فيسمونه رسخا او النباتية فيسمونه فسخا او الحيوانية
فيسمونه مسخا او الانسانية فيسمونه نسخا وهكذا تتدرج حتى تستكمل فتستغني عن هذه المواد
وهذا باطل لوجوب توافق النوافل والاول وما ورد منه شرعا محمول على وجوه الاحكام **اصل**

كيف ولو كان كذلك لزم اتحاد
الفاعل والمنفعل لان كل جزء
من البدن منفعل بفعل النفس في
... درك المعاني م

اصل

لما سلفنا ان النفس مربي للبدن والطبيعة حافظة فاعلم ان النفس الطبيعي ارشاد ولحفظ الصحة

وردها وقد جعل الله بارى نعمه المولود الاول والثاني محفوظا غالبا واذا سببت الصحة من فرد

منهما لعارض ستغني عنه بغيره لكونهما مطلوبين بالعرض بل عدى الانسان كذلك وجعل للانسان

درك الصحة والمرض وعلاجهما وجعل في كل حيوان عضوا فيه شفاء كالبدن للانسان والعلف

والحي للبهائم واللسان للسباع والمخلب والمنقار للطيور ولو خلى كل والطبيعة ردت الصحة وقد

اجتمع الطب في قوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا وقوله صلى المعدة بيت الداء والحمية راس

كل دواء وفي العسل شفاء فاكتفينا بذلك اشارة الى علاج البدن بالطب الالهي **اصل**

في امراض النفس وعلاجها والمهم النفس الناطقة اعلم ان الكيفيات النفسانية اما ثابتة

ولا تكون الا صحة لها في الحال او المآل وهي اما بالله تعالى فتكوين والا بواسطة العقل فتعليم

ويترتب عليه الاقتضاءات الموسومة المطلوبة وما التوفيق الا من عند الله واما ناشئة عن

امزجة الروح الدماغي وهي قد تكون طبيعة كالجبن وقد تكون عن سبب كالغضب والشهوة واما

ناشئة عن عادة او رياضة فتكون خلقا وقد تغير خلقا بالمداومة الطويلة فالمزاجيات بعد الامزجة

ومراتبها مراتبها والعاديات تختلف باختلاف العادات والرياضيات بمراتب الرياضات

والضابط ان نفوس انواع الحيوان مخلوقة على خصائص تخصها بالذات هي خصائصها كالشجاعة

للاسد والقناعة للكلب والنخوة للضبع والحياء للغراب وغير ذلك بحكمة النظام فنفس الانسان

الجامع

الجامع للكل وزيادة الحكمة فينبغي ان يتخلق بها على محاسنها الموافقة للحكمة في النظام باذن الملك

العلام الكاشف عنها وبه مدار جميع ما في علم الاخلاق وكذا في كل نوع من آثار نفوسهما والهام

باريهما محاسن آداب ومعارف فيليق بالمتابعة اشبهها الشارع وكذا العبادات والاذكار

فيتبع على ما يكشف عنه الشرع وبذلك مدار الآداب الشرعية واما علاج المفاسد من هذه

المذكورات فبالاخذ بالضد على وجه شرعي لئلا يتطرق عليه الخطاء ومراتب الاصحاء والعلماء

السعداء ومعاشرتهم ومجالستهم واقتفاء آثارهم والاخذ منهم مع الانقطاع الى الله

في جميع ذلك والاستعانة به كما هو الشان في علاج البدن واياك في المقابح من العلاج

بالمثل فانه محظور فيهلك شرعا وان عولج بها دراوها يعين على ذلك تبديل المزاج

الى مزاج الصحة **الفصل الرابع** في الاعراض اما الكم ففيه اصول **اصل** الكم عرض قابل القسمة

وهو اما في العدد وهو كم منفصل غير قار او في المعدود وهو متصل اما قار كمية الاجسام

او غير قار ككمية الحركة والزمان والكل متناهي الطرفين بالفعل لا بالقوة تزايدا في الكل

موجود ممكن محدود والا لم يتوحد ولم تقبل الوجود لما مر في ابطال التسلسل نعم لو لوحظ اعم

من الوجود لا امكن وكان بالقوة **اصل** اختلف في مبدء الكم الاعداد فقيل هو الواحد وقيل

الاثنان والحق ان مبدء العدد هو الاول ومبدء العد هو الثاني ومنتهاه بالفعل ما وقف

عليه وبالقوة غير متناه ثم العدد اما ينقسم الى متساويين فزوج والا ففرد والاول اما

فانقسم ثانيا ففرد الفرد او نقسم كك فان انتهى الى الواحد ففرد الزوج والا فزوج
الزوج والفرد والثالث ان انقسم بعد بقاء واحد الى زوجين ففرد الزوج والى فردين
من وبين وهكذا الى الواحد ففرد الفرد والا فزوج الزوج والفرد ثم الآحاد اصول و
العشرات والمآت والالوف فروع والاربعة مراتب المذكورة والمركبات اضافات
وقد اثبت اهل التنجيم فاعلة لآثار رتبهم اذا رقم على الشرائط كما اثبت اهل الحروف لها خواص
كك وقد تبنى بعد كل كل من الجامع الجامع ثم العدد مراتب الوحدة والمعدود مراتب
الكثرة ولذا لا يعد الواجب بل الواحد اصل الكم القار مقدار الجسم في الابعاد وحجمه
تخنه ولا يعد وهو ثم لدى الكم القار مقدار هو حاله وهو معركة للآراء باقة الحالة في الكلام لبعد
اصل الشكل حدا وحدود للمقدار من الجسم وقيل انه هيئة حاصلة من احاطة حد او حدود بالمقدار
فيشمل الزمان ونحوه وهو بعيد اصل الكم الغير القار فالزمان مقدار الحركة اليومية للفلك
المحدد فلا يوجد منه الا ما يجد مضى والاستقبال واذا وجد كان الحال وبعد ينقضي هو المضي ونفى بعض
من الاذكياء له الحال محال لا ابتناء المضي عليه ولا بد للاكوان من الدوان والآن العرضي
اوسع والزمان ظرف للزمانيات كما ان المكان للمكانيات والحركة ضد السكون بجميع
الجمع اذ هي الكون الثاني في المحل الثاني بعد الكون الاول في المحل الاول وهو الكون الثاني
في المحل الاول بعد الكون الاول فيه وهذا الكون الاول خارج عن الحركة والسكون وقيل .

والواحد لا يعد بالعدد

المحقق

ان كون

في الكتاب

ان كونه في مكانه اينه يلزم اينا وآنا فاستقراره سكون وهذا يشمل الكون الاول
والجسم ح لا يخلو منهما ويكون السكون ضد الحركة وقيل مناقضها فالسكون
عدم الحركة سلبا في الفعلية وعدم ملكة في القوية ويخالف العرف اصل الحركة بها
هي خروج من القوة الى الفعل فان الشيء اذا كان فاقد الشيء ولا ان
يكون غير فاقده فهو له بالقوة واذا حصل له ذلك الشيء كان له بالفعل وهذا
الخروج قد يكون دفعة وذلك اذا لم يكن بين الشيئين فاصلة وبعد كالانتقال
من آخر نصف الذراع الى اول النصف الآخر ومن الخمسة الى الستة فان كان
من العدم الى الوجود يسمى كونا وبالعكس فسادا وهذه حركة معنوية وقد يكون
تدريجا وهو اذا كان بينهما فاصلة ممتدة كالانتقال من بلد الى آخر فمن كان في الجزء
الاول من الفاصلة كان الجزء الثاني له بالقوة وهكذا الى الجزء الاخير وكلما قطع
جزءا صار بالفعل بالحركة الكونية والوصول بعد بالقوة الا انه يقرب من الفعل
واذا وصل صار بالفعل فهذه الحركات الكونية المعنوية بالنسبة الى منتهاه
تدريجي تسمى حركة حسية وذات كم منقسمة بانقسام المسافة ولا يجتمع احد جزئها
غاية انها سرعة قيل كيف ينقسم ما لا يجتمع طرفاه مع ان الحسية اكثر من معنويات
وهي غير قابلة الا ان يراد بالفرض والاعتبار والحق انه نوع خاص من الكم كما ان العدد

في الكميات

ان كونه مقولة اينٍ يلزم اينا وانا فاستقراره سكون وهذا يشمل الكون الاول
والجسم ح لا يخلوا منهما ويكون السكون ضد المنحصر الحركة وقيل متناقضهما فالسكون
عدم الحركة سلبا في الفعلية وعدم ملكة في القوة ويخالف العرف **اصل** الحركة بما
هي خروج من القوة الى الفعل فان الشيء اذا كان فاقد الشيء ولان
يكون غير فاقده فهو له بالقوة واذا حصل له ذلك الشيء كان له بالفعل وهذا
الخروج قد يكون دفعة وذلك اذا لم يكن بين الشيئين فاصلة وبعد كالانتقال
من آخر نصف الذراع الى اولى النصف الآخر ومن الخمسة الى الستة فان كان
من العدم الى الوجود يسمى كونا وبالعكس فسادا وهذه حركة معنوية وقد يكون
تدريجا وهو اذا كان بينهما فاصلة ممتدة كالانتقال من بلد الى آخر فمن كان في الجزو
الاول من الفاصلة كان الجزو الثاني له بالقوة وهكذا الى الجزو الاخير وكلما قطع
جزوا صار بالفعل بالحركة الكونية والوصول بعد بالقوة الا انه يقرب من الفعل
واذا وصل صار بالفعل فهذه الحركات الكونية المعنوية بالنسبة الى منتهاه
تدريجي تسمى حركة حسية وذات كم منقسمة بانقسام المسافة ويجتمع احد حدها
عا انتهائها سرعة قيل كيف ينقسم ما لا يجتمع طرفاه مع ان الحسية مركبة من معنويات
وهي غير قابلة الآن براد بالفرض والاعتبار والحق انه نوع خاص من الكم كما ان العدد

المراد بالعدم المحض ما لا يلزم وجوده عدم الآخر ونبه لكان في حكم النقيض والمتنع ارتفاعهما معا

اذ للحرف الوجود فيهما منه

وكونه حركة ذا فشر حركات ما يترتب منه الى حركة واحدة وغيره والمعنوية منه

فالزيادة والنقصة كالواحدة متى كان متعددان في مسافة دقيقين

الاعتبار العدد القدرالخ منه

الفرق في الاجتماع منه

[illegible]

والواحد لا بعد بالعدد

كذلك فلا يقاس بالكم القار **أصل** لا بد للحركة من امور اربعة محرك يوجدها ومحل
موضوع يحلها ومبدء ومنتهى يجريها والحركة الكمية من آخر من محل تقع عليه ومحل
تقع فيه فلا تعقل هذه لبعض الاعراض من الاضافيات كالابوة والبنوة و
الافضلية والاخصاص ومتى بل قيل بعدم حركة العرض اللامع الجوهر لعدم صلاحيته
للانتقال وما يوهم ذلك فمن باب صدق الكلي على جزئياته المترتبة وجودا كما
ان نفس الحركة ايضا كذلك اذ المنتقل هو المتحرك دون الحركة ويدفعه ثبوت
التكيفات بالمجاورة وجدانا والتحقيق انها من مقولة تأثير بعض المواد في بعض
أصل اختلف في الحركة الجوهرية فقيل بها لانتقال الهيولى في صورها الى صورة وقيل
بعدمها لتجددها وبقاء الهيولى عند فناء صورتها وحدوثها هيولى لحدوث صورة
اخرى ومن امثال هذه لا تأويل لذلك والقول بتجدد الامثال والاكوان في الاباطيل
نعم لا ينكر عدم الصدق عرفا فان ورق الاشجار لا تسمى ترابا او ماء واما الحقيقي فلا بل
تكوّن المبادي في التوالد يشهد له تفكيك التركيب **أصل** الحركة خارجة عن ماهية المتحرك
لكونها وجودا بل قد تكون ذاتية لمعنى ان الماهية لو وجدت كانت متحركة اي
اخرجت ما في قوتها الى الفعل في بدو وجودها تدريجا كالحركة المتجددة على القول بكونها
طبيعية وحركة الحديد الى المقناطيس بنفس الجاد وقد تكون ارادية كما يريد ارادة

على عدم العلم

المعقول

النفوس وقد تكون قسرية تتبع القاسر وان فارقته كالسهم والذي قواه تقيد وان
من الشيء الا الشيخ بحده وثبوت نفس لكل فتكون حركاتها عن شعور كما بالنفوس
الفاعلة بالارادة او بمقتضى وجدانيته خاصة ميلا الى الملايم ودفع المنافر فتكون
جبلية على اختلاف المراتب وايضا كل جسم لا يقتضيها ولا يأباها من حيث
الجسمية فتكون الخارج هو النفس وان نسبت الى الطبيعة في ذوات النفوس
الضعيفة **أصل** الحركة قد تكون تبعية وهي ما لا يفارق المتحرك بالاصالة كحركة الراكب
بحركة الفرس وان كان محلها ابتداء هو التابع كراكب وخروجه وهو يدرجها فتسير
بنفسها فحركته ارادية وحركتها قسرية وقد تؤول الحركتان الى القسم مسلسلة
الحركات تنتهي الى الحركة الارادية والا لم يمكن اوقات لا الى طبيعة او قاسر ساكن ميلا اليه
او مانعة والا لتحركت بعد الطبيعة او القاسر وهي مبدعة قبل الزمان وان حصل به الزمان
والا دار او تسلسل وحصول الزمان بها فكيف يكون فيها وطرفا كل حركة بسيطة والا لم يكن
طرفاها في جهتين والاقل بعد والجهة طرف البعد والمادة في جهات الجسم المتوجهة
خطوط نافذة متقاطعة الوسط ذات اطراف ستة وهي الجهات الست الكلية لكل الحركة
ولكل منها من كل منها في مقصد الاشارة الحسية اليها والجهات الجزئية غير محصورة لعدم حصر ذويها وانما تثبت جهة
لمقابلة ذوات الابعاد بعضها بعضا فيها بالمواجهة وكذا الحركة والمتحرك وما كان

والمتحرك اليه

نعم انفعاله به على حسب قابليته

وقد تكون عادية وهي كالتسخير بل قد تصير طبيعية ثانوية كتأثير الطبيعة بموجبها

اشرف المواد ماده الانسان سميت كل جهة باسم طرف منه فصارت فوقا وتحتا وقداما
وخلفا ويمينا ويسارا او شمالا وقس عليه غيره موافقة له ولا يختلف الاولان بالانتكاس
لعدم نسبتهما الى اطرافه بل الى مركز العالم ومحيطه والمحدد لهما محدب الفلك التاسع

في الكيف

واما الكيف ففيه ايضا اصول اصل في الكيفيات الجسمانية وهي كثيرة [illegible] كل يدرك بالجسم
واحد بوحدته عرفا قابل للقسمة فمنها الكيفيات الاربع المزاجية تختلف باختلاف الامزجة المختلفة
من طبايع العناصر ومنها اللون واصوله اثنان السواد والبياض المتحصلان من التنور والظلمة
متضايفين او متضادين على بعد في الوجه اللونية لذلك زاد بعض الحمرة والصفرة وما عداهما
مركبة منهما بالاتفاق وفي انتقال اللون ما مر في انتقال الاعراض ومنها الرائحة فاصلها الطيبة
الملائمة لمزاج الروح الدماغي موافقا لمصالح الكون بالذات وان افسده بالعرض او افسد غيره مطلقا
والكريهة المنافرة لذلك وقد تنعكس في مزاج نوع لمقتضى كونه كما قال ان المعيار مزاج النوع الاعدل
ومنها الطعم واصله الحلو والحامض والمر والمالح الكون بالذات كل يوافق اصلاح جوهر الحاسة
قبل والعفص وكل ما بين اصول هذه الاعراض هي درجات او مزجات واعلم ان الحرارة
كيفية توجب سهولة الفعل وعسر الانفعال والبرودة بعكسهما والرطوبة توجب سهولة الانحلال
وقبولا للتشكل والبلة سهولة التفتت وعسر الانحلال وان البرودة تقبض الرطب وتسود
اليابس بعكس الحرارة وبالامتزاج تحصل مراتب الالوان وان الرائحة القوية مظنة للحرارة

وعدمها البرودة والمتوسطة للمزج وان الحار الكثيف مر والبارد كذلك عفص والمعتدل فيهما
حلو واللطيف منه حريف ومن البارد حامض والمعتدل فيهما تفه اصل الكيفيات الروحانية
امزجة الروح الحيواني المختلف باختلاف انواع الحيوان فمزاجه الاصلي حار رطب لتوجب
الحركة فكلما كان احر وارطب قوي وقويت به الحركة وطاعت وقد تغلب مزاج عرضا بتبعية
حامله ثم امزجة الروح الدماغي وهو النفساني ومزاجه الاصلي احر وارطب لسرعة حركته وحامله
بارد في الجملة رطب ليوافق اختلاف افعاله ولا لكل حيوان لوحدة فعله رتبت منهما
الارواح الجزئية وامزجتها اصل الكيفيات النفسانية اما افاضة ربانية من العقل الى النفس والدماغ
وهو العلم على قبل وعدم التفصيل وما يترتب عليه الحكمة والعدل بالاقتضاءات والكل
بتوفيقات سبحانية واما ناشئة عن امزجة الروح النباتي او الحيواني او الدماغي وهي
فقد تكون طبيعية كالجبن والرضا والذكاء وقد تكون عن سبب كالغضب والشهوة
والكلال واما ناشئة عن عادة او رياضة فتكون خلقا وقد تصير خلقا بمداومة الطويلة فالاخلاق
مراتب الاستعدادات الاكتسابية او الابتهاجية والمزاجيات بحسب الامزجة ومراتبها
مراتبها والعاديات تختلف باختلافها والرضيات بمراتبها واستقصاء الكلام في علم الاخلاق
وفقنا الله للتعرض لها علما وعملا وافضل الكلم فيه كلام مولانا امير المؤمنين فعن كميل بن زياد
قال سألت مولانا امير المؤمنين عليه السلام فقلت يا امير المؤمنين اريد ان تعرفني نفسي فقال

يا كميل واي الانفس تريد ان اعرفك فقلت يا مولاي هل هي الا نفس واحدة قال يا كميل انما هي اربعة
النامية النباتية والحسية الحيوانية والناطقة القدسية والكلية الالهية ولكل واحدة من هذه خمس
قوى وخاصيتان فالنامية النباتية لها خمس قوى ماسكة وجاذبة وهاضمة ودافعة ومربية ولها خاصيتان
الزيادة والنقصان وانبعاثها من الكبد والحسية الحيوانية لها خمس قوى سمع وبصر وشم وذوق
ولمس ولها خاصيتان الرضا والغضب وانبعاثها من القلب والناطقة القدسية لها خمس قوى فكر وذكر
وعلم وحلم ونباهة وهي اشبه الاشياء بالنفوس الملكية ولها خاصيتان النزاهة والحكمة والكلية
الالهية لها خمس قوى بقاء في فناء ونعيم في شقاء وعزة في ذل وفقر في غناء وصبر في بلاء ولها خاصيتان
الرضا والتسليم وهذه التي مبدؤها من الله واليه تعود قال الله تعالى ونفخت فيه من روحي وقال تعالى يا ايتها
النفس المطمئنة ارجعي الى ربك راضية مرضية والعقل وسط الكل والصفات النفسانية كثيرة اصولها
اربعة ومع اضدادها ثمانية العلم والحلم والعفة والعدالة وهذه امهات الفضائل والموجب
للاقتصاد فيها هي الحكمة واما اضدادها فامهات الرذائل فمن الفضائل المتعلقة بالعلم وتبعه
الحكمة الذكاء المفضي سهولة الاستنتاج والذكر المفضي ثبات الصور الذهنية والتعقل المفضي
سهولة التعرف للمتعرف وصفاء الذهن المفضي لكمال الاستعداد لحصول الصور وسرعة الانتقال
المفضي لسهولة التعلم ومن الفضائل المتعلقة بالحلم وتبعه الشجاعة كبر النفس عن الخسائس والنجدة في
الكرائم وعظم الهمة في النفوس والصبر والاطمينان والشهامة الموجبة للارتكاب عظام الامور

والكد

في الكيفيات

والكد في تحصيل الصعاب ومن الفضائل المتعلقة بالعفة وتبعها السخاء الحياء عن اتيان
القبائح والدعة تسكينا لحركة الشهوة والصبر عنها والحرية الموجبة للقبض والبسط في محلهما و
القناعة بالكفاية والدماثة الموجبة حسن الانقياد الى التجميل والانتظام في الامور على
ما ينبغي والاهتداء الى الخيرات والمسالمة مع الاخيار والوقار في الحركة والورع عن القبائح
الاشتغال بالمحاسن والنبل بترك التعاظم المكارم والمواساة مع امثاله والسماحة بترك بعض
مقاصده نيلا للاهم ومن الفضائل المتعلقة بالعدالة الموجبة للسعادة حسن المكافات وصلة الرحم
والالفة والصداقة وحسن العشرة وحسن الوفاء وحسن التودد وحسن الولاية وحسن العبادة وحسن العادة
وحسن القضاء والحاصل ان النفس الناطقة لما كانت دائمة الحركة الشوقية تدور اذا تحركت
من العقل الى المادة وافاضت عليها ما استفاضت منه ثم استعدت بمحسوساتها فيها وتحركت
الى العقل شوقا اليه تشبها به وهكذا لم تزل صاعدة وهابطة عما يعبر عنه في الشرع باليمين
والشمال فلو ظهرت ما استفاضته من المعقولات الكماليات في التعلق بالمادة كانت
فاضلة كاملة مقربة على مراتب والا كانت كاسدة وان اكتسبت اضدادها بتصرفات الوهم
المسمى بالشيطان الجوانا وما عاذ من ابليس الشيطان الرجيم كانت خبيثة رذيلة ناقصة
مطرودة وعلامات [illegible] الاعمال الاختيارية من الجوارح تصدر على مقتضى الخصال النفسانية بل على مقتضى
عقايدها ومراتب العقايد واما النسبة فالمعادلة اضافة معروفة بها الانساب وكل متعال [illegible]

والزمانية نسبة موجود بتبعية الفلك التاسع للوجها الى جزء من حركته المسمى بالزمان والجهتية الى حد ما
المسمى بالجهة وقد مر تحقيقها وما عداها ففيه اصول اصل في النسبة المكانية وهي نسبة المتمكن الى
مكانه ولا بد من معرفة المكان اعلم ان لكل جسم مكان المعروف منه مقره فيكون مختصا
به بالتخصص ما يلاقيه بالفعل مغاير فالمه بالامكان ويكفي للتحليل المغايرة وفي الطرف الناهر في الابعاد
او والى بعيد ولو مجردا على القول به والمحقق ان مكان الجسم حاويه والطبيعي منه ما يميل اليه
بالطبع في اسرع ما يمكن له بغيره وغيره واعلم ان مكان المركب مكان الجزء والغالب بالطبع للقسر
ولا غالب مكان وجوده لا يستغنه اذ فيه ولا قاسر واعلم ان الموجب لتعدد المكان تعدد
المتمكن شخصا فلا يكفي التعدد بالذات اذ لا يوجب التداخل في المكان ثم لما كانت الاجسام
منفصلة بعضها عن بعض اختلف في الحاوي فعن بعض انه السطح الملاصق للمحوي من الجسم المتصل
به وعن بعض انه البعد المجرد والفاصل بينهما وعن بعض انه ~~البعد المجرد والفاصل~~ انه بعد موهوم
والاول عرف والاوسط اقسط على القول بالبعد والمدهوم موهوم ثم لما كان حاجة الجسم
المكان طبيعيا وكان المجرد حسبا لا يحويه جسم اشكل الامر في ذلك فقيل حاويه البعد المجرد والتحقيق
ان وجه الى قيد المكان ميل كل حادث الى معدة الطابع له بالوجود وذلك الميل في المجردات
سمي طبيعة والمائل اليه مكانا طبيعيا واما قبول الابعاد [illegible] متناهية فيقتضي حاجة الجسم الى الحيز لا زيد
ولما كانت معدات المجردة مجردة استغنى عن المكان الجسم [illegible] ولا يتخلف

في الكيفيات

بعد التفصيل المذكور وان ثبتت تسميته بعدا الا انه لا دليل على وجود مجرد ممكن بعد العقل
والنفس اذ الكلام في الفصل بين الاجسام ايضا كذلك لان النفوس في متعلقات
الاجسام خارجة عنها متعلقة بها بل مركز العالم لو حصل خاليا لكان خاليا عن المجردات
وهذا المسلك اوفق بالشرع الانور نعم على القول بعدم المجردات لا يرتفع الاشكال
فيقال بالموهوم او الخلاء او السطح والكل يؤدي عند نفسه الاولين تقطع الروابط
بتخلل الاعدام الصرفة المنافية للوجود وثبوت الوجود الوهمي غير مجد في العدم
بالحقيقة مطلق والشنيع منه اشنع وبعض القائلين بالخلاء الخلاء المحسوس [illegible]
ثم ترتيب الاماكن بترتيب الكرات المحتوية في المحدد ان ثبتت صاعدا وان
ثبتت نازلا واماكن المركبات كرات وجودها على حسب ما اسلفناه فان
قيل بسبق خلق السموات على العناصر يجب الخلاء ولذلك قيل بالعكس قلنا انما الممتنع
الخلاء بعد حشو الكرات واما قبله فجوف المحدد كما زعموا واعلم انه يترتب على امتناع الخلاء
امور جزئية منها صعود الماء في القارورة الممصوصة المكبوبة عليه وذلك
انها كلما تمص ويخرج في الهواء المحصور فيها يتخلخل ما بقي منه ويترق قوامه عما
له بطبعه حتى يملأها لامتناع خلو مكان ما خرج من الهواء حتى اذا وجد الماء ورجع
الهواء الى القدر والقوام اللذين يقتضيهما طبعه ويخلط الماء منصعدا الا [illegible] يلزم

الخلاء ومن هذا الباب التشرب بالانبوب والجذب بالعلقة وانبوب الحجام
ومنها الصراع تلك القارورة في انتشاء والمص دفعة ان يولغ ذالج على
مصها ولو كانت من اصلب ما يوجد من الاجسام قيل منها انتشف الماء في مسام
الانبة القريبة منه المرتفعة في الهواء ولشدة هرب الهواء من المسام
لكون المحيط به غير ما وان كان يستوي في القرب والبعد ووضعه بالقياس الى
الجهات فرضيا فادام صعود الماء اهون من احتباسه صعد فاذا ساوى او
الاحتباس اهون دفعه لامتناع الترجيح بلا مرجح او التداخل او الخلاء
ومنها لو ملئت قارورة ذات انبوبين ماء حتى امتلأت ثم الانبوبان وقلبت
وجعل احد الانبوبين في الماء والآخر خارجا منه جذبت الماء الى الخارج ملو
الانبوبة الخارجة اقصر امكن اجراء الماء في سطح اعلى بهذا التدبير واما الفعل
فهو اثر صادر من علة تامة مختارة عن ارادة فما كان عن علة ناقصة او موجبة
قسرا او طبعا فآثار محضة لا تسمى فعلا الا من حيث هذا العرض فهو من مقولة الفعل
وان تسمى باسم منه لملاحظات آخر واما الانفعال فهو قبول الفعل او الاثر
ولا يكون الا عن مناسبة خاصة بين الفاعل والمنفعل مع حصول الشرائط وعدم الموانع تحل ذلك الاقسام

فعل

ثم حركة في المنفعل القبول كما ان الفعل حركة عن الفاعل كذا في الواجب وفيه كلام غيره واما الحاصل بها فهو عرض آخر كمي او كيفي او وضعي او غيرها منه

انفعال

نز صح

في الكيفيات

ترجيح المساوي واما الاشخاص فبوجوه كثيرة عقلية وحسية ثم قد علم
في مباحث الاعراض ان جميعها معتبرة في الجواهر موقوفة بآثارها موجودة بها
فالشنيع ما قيل لتفصل الجسم بالاعراض الاربعة بعضها اصل مركبات هذا
العالم تكونت من البسائط المتكونة من المجردات المتكونة بلا مادة ولا قدم ولا
تزول المبدا بالتفكيك لعدم الاعتدال الحقيقي في تركيبها كما تقرر وما الجزء الغالب
فانه لم يزل والمغلوب مقهور لا يزال واعدل المركبات الانسان المركب
من صورة ومادة ذات عناصر اربع في جواهر واعراض ومن ارواح ونفوس
اول تفكيكه العروق وكماله كمال البلوغ بالعقل والنوع واول تفكيكه
الذبول وضعف القوى والذهول ثم الموت بمفارقة الروح الحيواني
من الاطراف والاجواف فالكبد فيفارقها النفس النباتية فالقلب فيفارقه
النفس الحيواني فالدماغ فيفارقه الروح الدماغي كذلك ثم النفس الناطقة
الا انه يتدرج التجاوز من تخلخل الاعصاب فلا تحس كلية فيفارقها الا الكلية
الالهية وتعود النفس المجردة بها ولذلك تحس الميت الآلام واللذات
بالوجه الاتم لكن الدفن الى السؤال كما هو المروي بل ما دام البدن طريا
وذلك لتشبث الروح الدماغي بالاعصاب في صعب التفكيك كل

ذلك وروح الحياة مع النفس بعد مفارقتها البدن العنصري وعدم احساسها
حال السكتة والاغماء بل والنوم لكون اثر الروح في البدن هذا هو الموت
الطبيعي واما لو اعتراه عارض قوته بحسب مقتضا ذاك العارض ثم بعد
التفكك يتصل كل جزء بعالمه ويبقى فيه بمقتضى كونه فيه والنفس المجردة
منه لما كانت آلية الفعل لم تفارق مادة اولا وآخرا بل تلبس بمادة
ثم مادة ثم تنزع الكثيف فحينئذ تبقى في ابدان مثالية رايت في
الطيف اني اقول لجماعة من تلامذتي اني بينما انا ارفع كتابي الى السماء فارتفعت
وكان ذلك علامة للقبول واني ارفع هذا الكتاب الى السماء فان ارتفع
علمت قبوله فرفعته فارتفع الا ورقة منه فعلقت قد قبل كتابي الا هذه
الورقة فنظرت اليها فوجدت فيها مسئلة ملك الموت فبقيت متفكرا
فيها لا اعرف سبب عدم القبول فسمعت نداء يقول ملك الموت نيّف
في مركز دايرة المواد او قال في مركز دايرة الامكان والاغلب في ذكري
هو الثاني وعليه يكون للمجردات ايضا آجال **اصل** اختلف في عالم المثال
بين مثبت وناف ومخصص بالانبياء والاولياء والشريعة ترشد
الى ثبوته في الجملة بل ومع عالم الحس لمحمد وآله صلوات الله عليهم تصرفون

في عالم المثال

في الابدان

في الكشف في عالم المثال

في الابدان المثالية كتصرفهم في الحسية والذي يقتضيه التدبر ثبوته مطلقا لان
التصرف فيها يتبع مراتب قوة النفوس واما التصرف في حال الحياة فقط
فمن خوارق العادات تختص بذوي المعجزات وذلك من باب ارتباط الاشرف
بالاخس بوسايط ترتبط سلسلة المناسبة اذ البدن المثالي جسم لطيف
سنخ وجنس للحسي مجرد عن مادة وصورة الطف من الطف ما في البدن الكثيف
الحسي يتعلق به النفس اولا وبواسطته يرتبط بجوهر الروح الدماغي وبواسطته
يرتبط بالروح الحيواني وبواسطته يرتبط بالقوى والحواس وبواسطتها
ترتبط بالبدن الكثيف ولولا ذلك لزم الطفرة كيف لا وترى في المنام
انك في دار مثلا وبالتخيل ترى الدار في خيالك فما ترى في المنام ليس
في الخيال بل في المثال يعني ان النفس لما كانت متوجهة الى الباطن فارقت
عن احساس هذا البدن الحسي بالبدن المثالي وان كان تصرفها في صورة خيالية
غالبا الا ان ما تحسها في بدنها في صورته لا يجوز ان تكون صورة خيالية
والا لامكن في اليقظة ان يرى الانسان كذلك بدنه في خياله وانه ليس
فليس الا انه تلتذ النفس وتتألم في المنام بامور بدنية من غير ارادة على هذه البدن

في الكيفيات

على المثال وقد شاهدنا البدن المثالي في اليقظة ايضا انا ... والحق ان الابدان المثالية مخلوقة
من الواجب تعالى مع الحسية لما قيل ان النفس في مراتب الكمال تبلغ مرتبة لها خلاقية
في الخارج فتخلق ابدانا مثالية على حسب ارادتها كما روي ان عليا عليه السلام ضيف في اربعين مكانا
في آن واحد لما استفدنا من انها من باب الكون العالم فيكون فاعلها خالق العالم
مع ان الخلاقية في الخارج لو كانت لكم لم تكن معجزة لعيسى عليه السلام وفعل علي عليه السلام لو ثبت كان
ايضا معجزة ثم الزائد من البدن الواحد حصلت موهوبة ربانية لذوي المعجزات لا انهم يخلقونها
معجزة كغير عيسى عليه السلام والابدان المثالية لا تفارق النفس الا عند قيامها على القول الفناء
النفس بل تتلبس النفس بدنا على بدن في الابدان النورية باقية مع الذرية والمثالية
والحسية التي خلقت بعد خلق السموات والارضين سواء قلنا بسبق عالم الانوار على الاجسام
الفلكية ام قلنا بسبقها على الذرية كما هو مناسب تقدم النفوس الكلية اي الفلكية على الجزئية
لتوقف وجودها عليها لكن تقدمها على العقل نعم مقتضى بعض الاخبار ان الذرية كانت كنطفة
وغدت بعدها وجدت ولا يلزم التناسخ بل يمكن ان يقال ان البدن الذري ادرج فيها
في الحسي كل ذلك مراعاة لنسبة النفس في نشاة واحدة واذا كانت الابدان مثالية لا تختلف
الا مراتب اللطافة لا توجب تعدد النسبة اذ النفس تناسب البدن الاول وهو مناسب
الثاني وهكذا ولا كذلك التناسخ لان النفس عليه تخلع بدنا وتلبس اخرى فلا بد من تعدد

المثالية

[illegible]

في عالم المثال

المناسبة نعم ما ورد من الشرع الانور من مسخ بعض الكفار والعصاة فمن باب التعذيب
او المعجزة ولا يوجب مناسبة اصلا على ان ذلك لم يلبثوا اكثر من ثلثة ايام كما روي من ابدان مثالية وكذا ما روي
قردة وخنازير للمخالفين ويمكن ان يقال ان النفوس يجب خفاء لها تناسب الصور فاذا رسخت
لها صورة عالية او دانية تصور بدنها بتلك الصورة **اصل** اعلم ان الحكمة الحاصلة للامة
انما حصلت من حركة النفس الى العقل فوق ما استفدناه في تفاضلت ما لديه من الحكمة وانواع الفضايل
وهذه حركة اختيارية تكليفية يمكن فيها التقصير وعدم كمال الاستعداد بل واقع بل كثير بل اكثري
والحكمة التي حصلت للانبياء بتحريك رباني وافاضة من العقل على النفس سماوية ومرتبة فطرية
كونية واستعدادات موهوبة عنها فلا تقبل التقصير والنقص والتزوير فلذلك كانت ما
هناك مقطوعة يقينية وان قصرت حكمتنا عنها اذ هي لا تكون كذلك الا بعدما نتبارز عن الجهل المركب
ودونه صرف القضية فلا خلاف الصنف وان اتحد النوع كما في سائر الانواع فلا ينبغي للعاقل
ان يستبد بفكره ويجعله اصلا وان خالف الشريعة او يؤول ما ورد شرعا بما يوافق فكره اذ فكره — ان يستقل
غير مأمون والشرع مصون بل اللائق ان يجعل الشرع الثابت اصلا فان وافقه فكره فليحمد الله
وان خالفه فليجتهد ما دام العمر وليبتهل الى الله فانه يهتدي بعون الله وان لم يدرك فكره
ولم يخالفه فليتخذه تسليما واما الشرع المظنون فليتخذه ما لم يخالف فكره العلمي وان خالف
فكره الظني فانه يتوقف ما اخذه وان لم يكن كما ينبغي بناء على هذا الا يخفى ان ما ذكرناه في الكتاب

[illegible]

الباب الثالث في الالهيات

يجري فيهما على هذه القاعدة ولا نعتقد الا ما وافق الشرع الانور والبرهان الازهر

وما ذكرناه بعنوان الحدس والتعليل نقبله ما لم يخالف شرعا ولو ظنونا فاعتقدنا

ان جميع ما جاء به محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله حق لا ريب فيه والمسئول من الله ان يمتنني على ذلك ويحييني

عليه ويلقيني به ويلقيني عليه انه ولي ذلك

الباب الثالث في الالهيات وفيه فصول

متضمنة على اصول اعلم ان المقصود بالبيان في هذا العنوان معرفة اصول الدين ونعني

بها عقايد التي لا يتدين بدين نبينا صلى الله عليه وآله من لا يعتقدها سواء تدين بدين آخر ام لا ومعرفة

اصول مذهب الائمة صلوات الله عليهم ونعني بها العقايد التي لا يذهب بمذهبهم من لا يعتقدها

ومعرفة ما هو بحكم ذلك ومقاصدي خبر على نحو معلوم

الفصل الاول في معرفة الصانع تعالى

وفيه اصول **اصل** معرفة الصانع وهو الواجب تعالى شانه واجب عقلا قبل البعثة

والارشاد وشرعا وبعد ذلك بقدر الطاقة على كافة العباد سواء كان بالعيان عين البصيرة

او بالبيان بين التردد ورشحات ثلج او كشف بلا ثلج ولو الهم احد الاخرين اعتمد على الاخرين

الاقطعين **اصل** معرفته تعالى بالعيان في غاية الخفاء لنهاية الجلاء اذ لا يجد للعقل [illegible]

القدور لسواه علة يتميز بها عنه فالعقل عارف به فطرة بل وان من شيء الا يسبح

بحمده وهذا المعنى نقول معرفة الواجب فطرية ثم كل نفس بقدر العقل في فعلية الكمال

بلغ مبلغه والكشف له مطلقة قيل لعلي عم هل رأيت ربك فقال لم اعبد ربا لم

اره والبيان به قد يكون كذلك كشفا بان يلهم بلا مهلة ما يوجب الانتقال به الى معرفة

قد انكشف له وقد لا يكون الا بمهلة الاكتساب وكثير من ذلك في وجوه منها انا نقول لولا

وجود الواجب لما كان موجود الا ممكن ولو كان كذلك لانتفى الوجود فيمتنع لولا

وجود الواجب لانتفى الوجود ولكن لا ريب في وجودنا فلا ريب في وجود الواجب

اما الاولى فلانحصار الوجود فيهما واما الثانية فلان ما لا يستقل بوجوده لابد له من علة

وجودية تستقل بوجوده واذ ليست فليس فنقول لا ريب في وجود ما اما ان يكون

متسلسلا او غير متسلسل وايهما كان اما هو خارج عن ذات الموجود ام لا فان كان

الاخير من الاول ثبت المراد اذ ما كان الوجود هو عين ذاته لا يفارقه وان كان

قسمي الاخير لم يتسلسل ولا ريب في تاصلها وان كان الاول من الاول احتاج في تحقق

الوجود الى ذاته الى الثاني فيثبت المراد ايضا او نقول كلما تحقق وجود كان الواجب

موجودا ولا ريب في تحقق وجود فلا ريب في وجود الواجب اذ الوجود لا يخلو

من متاصل بنفسه او متاصل بوجود متاصل بنفسه ولما كان الثاني في وجود الاول ثبت الاول

على التقديرين وهو وجود الواجب او نقول كلما كان الواجب موجودا كان

علة وجود الممكن لكونه في وجوده ولا ريب في وجود الممكن فلا ريب في وجود الواجب

او نقول نسبة الوجود والعدم الى الماهية وما قام مقامها [illegible] وكل كان كذلك

لم يترجح وجودها الا بمرجح غير عينها وهو الواجب وقد ترجح وجودها فتحقق الوجه الواجب
او نقول وجود الماهية وما قام مقامها امتناع حركة عن محرك غير ذلك وهو الواجب
او نقول لا ريب في وجود حركة عن محرك وهو اما واجب او منتهى اليه او نقول ههنا
سكون فان كان هو الكون الاول في المكان الاول كان عن مرجح للكون الذي
هو حركة معفونة وان كان الكون الثاني في المكان الاول بعد الكون الاول فيه كان مسبوقا
بالحركة وكل حركة عن مرجح هو الواجب او منتهى اليه وكذا الكلام في الافتراق لانه كون
الشيء في مكان يخالف مكان شيء آخر مكانا اوليا او بعد اجتماع او نقول
نسبة الشرق والغرب الى المحدد سواء وقد ترجح عن واجب او نقول لولا الواجب
تحقق معلول بلا علة والتالي باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة ان الممكنات ما بلغت
من العدد ومعلولات فتفرض واحدا او لولا الواجب وجد بلا علة او نقول كلما
امكن تحقق الواجب كان موجودا بالضرورة ولا ريب في الاول فكذلك الثاني بيان
الملازمة ان امكان تحقق الواجب يمنع امكان عدمه لوجوبه في ذاته فلا يمكن تحقق الا
بعد تحقق وجوده وذلك الوجه اما واجب او اثره فاذا امكن وجب او نقول لا ريب
في وجود ما وهو اما واجب او وجوده ومعلوله او نقول لو لم يكن الواجب موجودا
في سلسلة الموجودات لزم اما الدور او التسلسل لكنهما باطلان كما تقرر في الاصول فثبت الواجب

وجد فيها بيان الملازمة انا نفرض ان الممكن ما لا يستقل في وجوده فيمتنع وجوده بغير محتاج
فيه الى علة فان كانت الواجب فالمطلوب وان كانت ممكنا ننقل الكلام اليه فان رجع دار
ولزم تقدم الشيء على نفسه والا تسلسل ولزم عدم التحديد فيما له حد او نقول انا نعلم ان الشيء ما لم يجب
لم يوجد ولا يجب الا بعد امتناع انحاء العدم فالشيء لم يوجد الا بعد امتناع انحاء
العدم عليه ثم الممكنات ما لم تستند الى الواجب وان دارت او تسلسلت والممتنع
عدمها مع وجود علتها لا يمتنع عليها العدم وعلى علتها معا فلا تجب فلا توجد
الا انها موجودة فهي واجبة فهي مستندة الى الواجب بالذات او نقول لو كان كل معلول
فلو لم يكن الواجب في سلسلة الموجودات وان دارت او تسلسلت لزم وجود معلول بلا علة
أصل لما حققنا علية الواجب للممكنات اعني ما سواه تعالى شانه ذاته الجزء الوجود فلنحقق
علوه عليته لها وذلك ان ذاته المقدسة تقتضي بحسب حقيقتها اقتضت عن اختيار وعلم وقدرة وحكمة
متعلق الارادة بايجاد كل عالم في مرتبته وكل موجود فيه في مرتبته باقتضاء واحد نعني بتعلق
اجتماع الصفات وبالمتعلق مجمعها وبالمتعلق مظهرها فالعالم حادث الوجود وان
كان اقتضاء العلة ايجاده قديما وهو اجمال عن تفصيل سابق قدمه تعالى والبديهية فنقول
أصل
ان الصانع هو واجب الوجود لزم ان لا يسبقه عدم ولا يلحقه لان المسبوق بالعدم محتاج الى مؤثر
فالواجب مستغن عنه فليس بمسبوق بالعدم واذ ثبت ان وجوده عين ذاته لو سبقه او لحقه العدم لزم

وبقوله ان اعرف دل على مظاهر الاسماء اى التحقق اراد مظاهر الاسماء وبقوله فخلقت الخلق على عالم الخلق انه مظاهر الاسماء كى اعرف اى يتحقق مظاهر اسمائه

انفكاك الشئ عن نفسه واعلم ان ها بين الصفتين تعبر عن واجب الوجود فى عرف الاولى

اصل الواجب تعالى واجب لذاته اى يمتنع على ذاته من حيث هى العدم لكونها محض وجود فلو جاز عليه العدم لزم سلب الشئ عن نفسه والا لتغير معلول ليمكن عدمه بعدم علته ثم اذا كان واجبا لذاته لم يكن واجبا لغيره اذ الوجوب للغير من خواص الامكان

اصل الواجب واجب الوجود بالاطلاق بمعنى عدم امكان تطرق العدم اليه بوجه من الوجوه اذ الوجود المحض ليس له الا جهة واحدة واذا كان واجبا بالذات لا يكون له الا جهة وجوب الوجود فمن اين يتطرقه العدم والدليل على انه محض الوجود الاصيل انه لو كان ذا وجود لاحتاج الى مؤثر فى ارتباط الوجود به فيكون محتاجا ممكنا مع انه يكون فاعلا بلا سواء كان المؤثر ذاته بلا واسطة او بواسطة ممكن و لو كان واجبا انتقل الكلام اليه فيلزم المحذور مع انه يوجب التعدد والتركيب وسيأتى بطلانهما ومن هنا كان له بالفعل كلما امكن له والا تطرقه العدم للقوة وهذا اصل ينفعك فى اثبات الصفات الكمالية فان كانت ممكنة له فتكون له بالفعل وايضا كلها وجود وهو غير فاقد للوجود

اصل الواجب مبدا كل وجود او الوجوب بط اذ ما عداه ممكن محتاج للوجود فمبدا كل وجود مبدا كل وجود وايضا لو لم يكن كذلك كان فاقدا المبدأ ما ليس هو مبدأ من الوجود فيتطرقه العدم

اصل الواجب تعالى احدى صمدى ذاتا وصفة

بمعنى

بمعنى انه لا يشبه شيئا فى شئ وذلك لانا اثبتنا انه علة لكل ما عداه فلو شابه شيئا منها لزم الترجيح بلا مرجح واذا لم يشابه شيئا كان احديا لا يشوبه كثرة بوجه من الوجوه والاشتباه بالاشياء فى الكثرة ولا احدى سواه لذلك ووحدة كل واحد مندرجة تحت وحدة الاحدية حكى وكل واحد اثر للاحد عينا و كان صمديا بمعنى كونه مصمتا غير مجوف وبمعنى انه مرجع حوائج من عداه فهو مصمود اليه وذلك لانه علة العلل فلا اقتضى حاجة الا منه ولا يشبه شيئا فلا يكون اجوف ولانه وجود محض ولا يداخله شئ ليكون له فرجة وكل وجود ينتهى اليه فاليه حاجتها حاجتها

اصل

قوله انه تعالى احد ليستفاد منه احكام الاول انه متعين متأصل بوحدة الحقيقة فلا حقيقة سوى حقيقته وما عداه حقايق اثاره

فهو ثابت ام لا اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان الثبوت حكم والاعيان لها قابل علوم للحاكم واجبا كان او ممكنا الثاني

انه متوحد منفرد بوجوده وهو لازم للاول بل هو هو مختلف التعبير اذ حقيقته وجوده والامكان وجوبا الثالث انه لا يشوبه كثرة من الكثرات

الرابع ليستفاد من الثالث الكثرات غير متناهية لانه مرتبة العدد وهي غير متناهية الخامس يستفاد من الكثرات وحدات لكل كثرة وقال الرس

ليستفاد من سلب الكثرات اثبات وحدات مقابل كل كثرة وحدة مفادة لوحدة تلك الكثرة وكذا انها وحدانية في مرتبتها والكانت مجتمعها

مندرجا فيها السابع ان جميع الوحدات في وجوه الامكان بالمعنى الاعم وما عدا الوحدة الاحدية من وجوه الامكان بالمعنى الاخص وذلك لان

كل ما هو صالح للتعين الواجب له فعلية له وكل ما هو صالح للتعين لا الواجب كان بالقوة لحقايق الممكن على مراتبها وليس العالج وهو

ما لا وحدة له بل هو ابهام صرف ممتنع وهو العدم الصرف فالاول وجود صرف لانه فعلية صرفة والثالث عدم صرف لانه ابهام

صرف واما الاوسط وجوب منسوب بالعدم لكونه صلاحية وقوة وهو ثابت الحكم معدوم العين قابل لوجود العين الا انه ما لم يكن اولو

كان خارجا عنه وما كان حكمه ثابتا بتبعيته كان اثر الواجب وكل ما كان منه مستعد الوجود العين اندرج في الامكان الاستعدادي

المنتهي بالوقوعي وفي الوجوب الغيري وما لم يستعد له كان مندرجا في الامتناع للغير والممكن بالذات وهذا الاستعداد من

رتب مراتب الوحدات فان وحدة العشرة ممتنعة قبل وحدات احادها وممكنة بعده بالذات المسبوق بالعدم وواجبة بالغير

في وحدة العشرة ممتنعة في مرتبة قبلها ثم وحدة الحقيقة هي الاحدية وما عداها وحدات اضافية في كثرات حقيقية تسلب الكثرة تسلب

الوحدات الاضافية عنها لا تحكى فان الجزئي الحقيقي مصداق الجزئيات الاضافية تحقيق ذلك بان لحاظ الكثرة لحاظ اجتماع ولحاظ الوحدة لحاظ انعزال

فان العشرة لها كثرة بلحاظ اجتماع احاد ولها وحدة بلحاظ انعزالها عن التسعة والاحد عشر وغيرها فلحاظ الاجتماعات منفي عن الواحد عينا وحكما ولحاظ

الانعزالات مجتمعة فيها حكما لا عينا فان اعيانها لا تفارق الكثرات فنقول الواحد معزول عن الاثنين والثلثة وعن الاربعة الى غير النهاية

فقد اندرج في ذلك الانعزال عن التسعة وعن الاحد عشر فوحدة العشرة قد اندرجت في وحدة الواحد الا انه حكما لا عينا فان عينها

لا تفارق العشرة والعشرة لا تجامع وحدة الواحد في رتبة والفارق ان الكثرات حدود والمتكثر والوحدات حدود والمتوحد فاطلق حد

عن كل شيء محدود عن كل شيء ومعزول عنه وهذا الحكم اصيل له لا اضافي اصيل لانه تحديد واحد جعلت الحدود والعزل عن كل شيء ما سواه واما

الكثرات فانها امور اعتبرت للوحدات المحدودة المجتمعة والرتبة الاجتماعية امر اعتباري فالعشرية اعتبار لاجتماع عشرة وحدات

والامور الاعتبارية غير اصيلة في انفسها بل باعتبار المعتبر لا حكم لها الا ما دام الاعتبار فكثرات العالم امور متعلقة بارادة صانعها

وبانقطاع الارادة لم تبق لها عين ولا اثر ولم يبق الا الحكم وحدانيا في علم المعتبر بالحدود والعلمية والصور العلمية فان واجب

الوجود معزول عن زيد وعمرو وبكر وهكذا فلم يكن للزيدية والبكرية به حدود ولم يكن الحكم بالانعزال والعدم يتم الوحدات كلها مندرجة

في الامكان الذاتي ولا يلزم منه ممتنع مندرج في الامكان الوقوعي كعدم الاستعداد لابتلاع القديم وامثال ذلك وكل كثرة نقص

لذاتها لانها محتاجة وكمال بالغير وهو الوحدات المجتمعة فلا كثرة الا بالغير ولما كانت الوحدات فيوضات كان كلها فيوضات من الفياض

الفصل الثالث

~~بمعنى انه لا شبيه له شيئا وذلك لانه لو كان لا تشبيها انه على كل ما عداه فلو كان له شبيها منها لزم~~

الترجيح بلا مرجح واذا لم يكن له شبيها كان احديا لا يشوبه كثرة بوجه من الوجوه والاشارة

الاشيا في الكثرة ولا احدى سواه كذلك وكان صمدا بمعنى كونه مصمتا غير مجوف وبمعنى

انه مرجع حوائج من عداه فهو مقصود اليه وذلك لانه علة العلل فلا يقتضي حاجة الا

منه ولا شبيه له شيئا فلا يكون اجوف ولانه وجود محض ولا بد لكل شيء ان يكون له وجه

وكل وجود ينتهي اليه خالية عن صاحبها

الفصل الثاني

الفصل الثاني في صفاته تعالى وفيه اصول اصل في

قدرته تعالى اعلم ان لله تعالى قدرة كاملة لذاته على كل قابل التعلق القدرة بمعنى كل

ما لا يمتنع في ذاته ونعني بقدرته علته بالاختيار وبالقدر من لو شاء فعل ولو لم

يشأ لم يفعل فنقول من كان نسبة الافعال وجودا وعدما اليه سواء لامكانها بالنظر

الى وجوبه قدر وعمت قدرته وله ايجاد كل شيء وافناؤه ومعنى ان كافة الممكنات

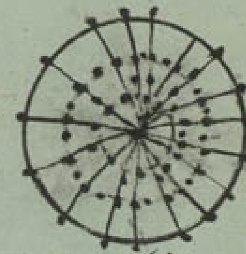
بامكانها الذاتي مقدورة بالنسبة الى الواجب وصفاته وان ترتبت بامكانها

الوقوعي لتوقفه على شرائط منها الاستعداد فان الشرط والمشروط حاضرة له لا كل

في حدة وحدة كحضور حركة اليد والمفتاح عند المتحرك والمفتاح نسبتها في المحدد اليه

هو الى العلل وهي اليه سواء والغاء لو فرض عدم قدرته على شيء فذلك الشيء

اما ممكن مقدور الايجاد ام لا فان لم يكن كان من الممتنع وخرج عن متعلق القدرة



وان لم يكن الفعل والقادر عليه قادر مع مقدوره

وان امكن فالقادر عليه اما واجب او ممكن فان كان واجبا لزم تعدد الواجب وهي
باطل لان كونه مقدورا لاحدهما ترجيح بلا مرجح وان كان ممكنا فالعلة التامة لوجوده
غير تامة لقدرته والا لم تكن العلة له تامة وايضا يقتضي القدرة ترجح بلا مرجح وايضا
لجده قد اوجده قادرا وقدرة كالعقل وامثاله مما لعموم صفة الخلاقية في عالمه
فهو اولى به او اعم قدرة منها لكونها مخلوقة له فتكرر ايضا نسبة الخالق لا على شيء الا
الاشياء متساوية وان كانت اسبابا ومسببات لكون ذلك في تحديده غاية فيكون
ارادة الواجب وكل مريد مختار وانه تعالى عالم بمعلوماته كما سيأتي فيفعل عن ارادة
ويكون عن اختيار وان مرجح فعله خارج عن ذاته وذات معلوله فلا يكون الا
ارادة عن اختيار لمرجح خارج عنهما كما سيأتي في حكمته **اصل** قدرته تعالى على المقدورات
فعلية لا امكانية لتكون بالقوة والدليل عليه ان لو فرض عدم فعليتها في وقت
لكان في ذلك الوقت عاجزا ويلزمه عدم القدرة وايضا صيرورتها فعلية بعد
كونها امكانية محتاج الى مؤثر والواجب غني عنه وايضا ذلك حادث و
الواجب ليس محلا للحوادث كما يأتي وايضا الامكان بالقوة مشوب بالعدم
والواجب لا يشوبه العدم **اصل** الواجب تعالى مختار لا موجب والدليل عليه
انه اوجد مختارا فهو اولى به وان الحركة الشرقية للمحدد لمرجح وليس طبيعة ولا ارادة

بدانکه جمیع وجوه امکان در امکان ذاتی نسبت بقدرت بمنزله مراتب مختلفه جواد است نسبت بجود او پس قدمای متقوت
نباشد بسبب عدم تناهی اعداد و در امکان وقوعی چون قدما معتقد باشند مسبوق باراده نیستند بمنزله دو مختلف که جواد در نحو از جواد
پس مسبوق باشند باراده نیستند و اراده متوون بحکمت نمیشد با امر جواد اعداد از وجوه امکان ذاتی در وقوع نمیشد تا در واقع شود
و از روی اختیار باشد تا آنکه وجوه امکان در عنوان امکان باشد نه در وجوه تنها در مقدورات کرده در امکان ذاتی نه ممتنعات
و حکمت چون از روی علم باشد تا اصلح و غیر اصلح را نیز یابند که اختیار چون از روی قدرت باشد تا کردن و نکردن در امکان
ذاتی مساوی باشد و بحکمت کردن مثلا ترجیح یابد پس اراده که متوون بحکمت و اختیار است از علم و قدرت ناشی شده
باشد و چون این با عین ذات اند پس اراده معلول ذات و واقعات معلول اراده باشد و در مشیت گویم خلق الاشیاء
بالمشیة و خلق المشیة بنفسها پس مراد واجب واجب بوجود علت و غیر مراد او ممتنع بعدم علت باشد فاذا اراد شیئا ان یقول له کن فیکون
و چون مبادی ارادات متبدل از قدرت مریوبست و وجوه مراتب مصالحه با یکی منتدرا از جود جواد در ساو مساوی بدون ترتیب
و تقدم است جف القلم بما هو کائن و چون در وقوع و صدور الحکم اتفاق در مرتبه مظاهر مختلف ظاهر کردند کل یوم هو فی شأن و این
تقدم تأخر از تعدد است که در کثرت وجوه امکان است با بالامتیاز غایة الاشتراک و چون از وجوه امکان وجود فاعل قدر بیت
نفی العلم و القدرة و الحکمة لازم آید و از آن را امور خالف حکمت پس حکمت و قوع و لا وقوع با خلق فی آن آن را مختلف کرد در
و مجرا القدرة را نیست و چون مؤثر در آثار حاضر عند الواجب است بحضور المعلول و آثاره عند العلة و عنده علم الکتاب و چون
بقدرت ذات قادر بر اجبار ذات است و در عالم امکان ان اوفق بظهور به آن در مظهر بیست که وجه امکان بود لا جبر و لا تفویض بل امر بین
الامرین و چون کون در عالم مقام عالم دیگر موقوف بر فنا دار آن عالم است کل من علیها فان و یبقی وجه ربک ذو الجلال
و الاکرام و کل شیء هالک الا وجهه و چون جود جواد علی الاطلاق منقطع نشود و الا ترجیح بلا مرجح است عالم ثانی مرتبط
بعالم اول باشد فانا لله و انا الیه راجعون و کما انتم کم تعودون و چون انسان و جمیع اساء و اختیار را معلوم و معقد و
واصب است قضاء و در بیت و چون و فق حکمت واجب باید جاری شود کل نفس بما کسبت رهینة و فی عمل مثقال
ذرة خیرا یره و فی عمل مثقال ذرة شرا یره در آخرت و ارسال رسل و انزال کتب در دنیا و ظهور عدل در روز آن لازم است

من نفسه و لا ذات الواجب لیست وی الجهات الی کل منها فیکون ارادة
الواجب و کل مرید مختار و انه تعالی عالم بمعلولاته بکلیاتها فیفعل عن ارادة
و یکون عن اختیار و ان مرجح فعله خارج عن ذاته و ذات معلوله فلا یکون
الارادة عن اختیار لمرجح خارج عنهما کالعلم بالشیء و حکمة و ایضا مع ما ذکر لو کان
موجبا کان عن غیره و کان متاثرا به فیکون ممکنا و ایضا الاختیار کمال و هو مستجمع
لا حدیثه و لا یشوبه العدم لیشوبه النقص و قد روی انه تعالی خلق الاشیاء
بالمشیة و المشیة بنفسها فعلم انه اول صادر ثم القادر بعدها بعد ما یکون باختیار او هو
مأخوذ فیها اذ الموجب لا یؤثر بمشیة و ایضا معلولاته الزمانیة مسبوقة بالعدم
الزمانی و لو کان موجبا فیها لما سبقها العدم لاستحالة انفکاکها عنه و اذ کان
مختارا فیها کان مختارا فی جمیع معلولاته لیست وی نسبتها الیه و الا کان الا
لمرجح ذاتی له فیجب لذاته او ذاتی للواجب هو فیترکب

اصل

الواجب تعالی عالم بکل ما هو قابل لتعلق العلم به بمعنی ان لا یکون الشیء خلاف الواقع علما
حضوریا بالفعل لعین ما ذکر فی قدرته تعالی من الدلیل فی المقامین و لانه عالم
بذاته فیکون عالما بمعلولاتها و لوازمها اما الاولی فلان العلم حضور مجرد عن
العلائق المادیة لمجرد تام بذاته و لا ریب فی حضور ذاته لذاته و اما الثانیة فلانه

وهو المعبر عنه شرعا باللوح المحفوظ

ولانه لو لم يكن عالما بعلته لما لم يكن عالما بذاته او نقول انه تعالى عين اختيار علته لما عداه

من الممكنات فيكون عالما بها وبانه مظهر لها بالارادة فكيف لا تكون ظاهرة له ولانه اوجد

علما وعالما فهو اولى به ونسبة المعلومات اليه متساوية فيعم علمه بلا نهاية لعدم تناهي

فيضه وامتناع التعطيل وعدم حصر الوحدات بعدد وان العلم وجود وكمال وهو

غير فاقد لشيء منه ثم علمه بالجزئيات كعلمه بالكليات وان كان جاهلا بنا فهو لا بطريق

الاحساس والا كان جسما ولا بحضورها وظهورها ~~بحضور المعلول للعلة~~

~~عليته~~ ثم علمه بعليته للمعلولات اجمالا هو علم اجمالي وهو عين ذاته اذ لا يلاحظ

فيه زايدا عليها والتفصيلي هو علم التفصيلي منه التقدير المخلوق بارادته اول خلق كان

العلم قدرته عليها اجمالا عين ذاته كذلك وتفصيلا التعلقات خارجة عنها وذلك لا تكثر فيها و

تغير الجزئيات لا يوجب تغير العلم اذا الحاضر للعلة هو الوجود وحده وتغيرها لا يلزم

حدوثه اذ العلم منطبق للمعلوم وفنائها لا يستدعي فنائه لاقتضاء العلة المعلول

بحدوده وجوده لمعلوله امتداد وجوده ولو لم يكن فكان وامثال ذلك انما يجري في

علمنا ومعلومنا بملاحظة الزمان والزمانيات وفيما عدى عالم العلل واما فيه فلا

اذ ليس ثمة الا الوجود البحت الذي لا يريبه العدم والنور الشعشعاني الذي لا يشوبه

الظلم منطبق على جميع العوالم وفيها مطابقة الجسم والتسم فالله الواحد الاحد وكل واحد

حينه ونبه وانه والي لما لله وانا اليه راجعون وكان الله ولم يكن معه شيء ثم كما كان كان

ويكون نعم يفرق بين علمه ومعلولاته وعلم معلولات غيره بان الثاني قد يفارق

ارادته تعالى دون الاول فانه تعالى يعلم الاصلح وغير الاصلح ولا يريد الا الاصلح

اذ ارادته وفق الحكمة وعلمه اعم منها كقدرته **اصل** الواجب تعالى سميع بصير اي

يسمع ويرى لكن بغير سمع وبصر بل بعلمه بالمسموعات والمبصرات والدليل عليه عموم

علمه وعلمه بها على وجه الكلي حقيقة وعلى الوجه الجزئي بمعنى ظهورها او ظهوره عليها انه تعالى

اصل الواجب تعالى حكيم اي افعاله على طبق المصلحة فيوافق نظام ما يريد اسطاته على

ذلك النظام فيفعل ما يريد على وجه ما يريد ويفعل الاشياء على الوجه الاليق والدليل

عليه مساوات علمه وقدرته بالنسبة الى وجوه الامكان للفعل فلا مرجح ذاتي منه

ولا منها والعرض لا يعرضه فيعرض للفعل والا ترجح بلا مرجح والراجح بالعرض هو الاليق

وكذا الكلام في اللايق والاليق حتى ينتهي اللياقة فلا يمكن اليق مما فعله ثم الرجحان قد يكون

للوازم الفعل فيرجح به ولو كان الفعل لغيره وارادته وكراهته في التكوين ناشئتان عن حكمته كما

في تكليفه ويسهل بما قرر القرار في درجة الرضا وتقرير كون افعاله معللة والنفي خلاف

ذلك بمعنى ولو بالاضافة ولا يصدر منه اذ لا بد من المناسبة بين العلة والمعلول مناسبة

توجب العلية ولا مناسبة بينهما بوجه من الوجوه ولا الازم التركيب لصدوره منه ضرورة

الجزم

فان احكام الوحدات ثابتة في الاحدية

والفنا الشر عدمي لا يتطرق اليه ولا نقص يكون من عند الواجب منسوبا اذ المعلول لا يزيد وجوده
وذلك غير ولا العدم وجه احدهما في المناسبة اذ لا يحكم بالمناسبة عقلا لعدم الوجه ولو قدرا
واما في نفس الامر ليس الا ربط وجه وجود الجواد تعالى ومظاهره في عدم الاليق ليس
بظهور وجه له ولا بصيرورة الحسن والقبيح شرعيا اذ العقل مجبول على دركه بما من انه كمل
المخلوقات ووثيقة لكالاوامر فما تجرد افلا يكون محجوبا عن مرجحات ارادته تعالى وكراهته
واما لا ندركه فلحجب نفوسنا والفنا ولم يكن لك لفعل قبيحا وذلك اما مع العجز او مع القدرة
ولا عجز ومع القدرة نقص ولا نقص فيه لانه مستجمع لجميع صفات الكمال القدرة الفعلية
عليها وعلمه الحضوري بها فانه لو كان متصفا بصفة نقص في آن من الاوان لزم ان يكون
في ذلك الآن متصفا بالصفة الكمالية التي نقيض هذه الصفة النقصية واللازم اجتماع النقيضين
واذا لم يكن في ذلك الآن متصف بهذه الصفة الكمالية لزم ان لا يكون عالما بها على
حضورها ولا قادرا عليها بالفعل تعالى وعليك بالفرق بين الفعل والصفة في جميع صفاته
اذا تعلقت بالافعال فان خياطة زيد هي كونه متصفا بالخياطة بالفعل غير
فعله وهو خياطة الثوب وتقرير آخر نقول الفعل القبيح لم تتعلق به الارادة لانها
متعلقة بنقيضه وهو ترك القبيح ~~.....~~ بسبب كونها صفة كمال وهو متصف
بها ولكل صفة كمال دائما ابدا فيلزم من تعلق القدرة بالقبيح تعلقها بالنقيضين في آن

واحد

واحد وذلك باطل والفنا لا داعي الى خلاف الحكمة بل كونه ربما يمنع تعلق الارادة
المختار **تنبيه** لا بد للحكيم اذ فاته دليل في العقل على حقيقة الحق وهو ما اختاره وعلى الطلال
الباطل وهو خلاف ذلك سواء اتبع ام لا والا لم تكن حجة على العباد بالغة ولكون العقل
مجردا غير محجوب عن نفس الواقع وكمالاته فعلية فيكون ذلك مرتبا فيه الا انه على
قدر مبلغه من جبلته فلا يقصر عنه العقل لحقيقة الواجب تعالى وصفاته خارج عن المقام
وهذا انما حاصل لكافة الاصول فضلا فيفتح لك ان الله تعالى **اصل** الواجب تعالى مريد كاره
بمعنى انه يريد اللائق بالحكمة والاليق وخلاف اللائق لا يحبه وهو المعبر عنه بالقبيح لك والا
ما لا يليق ولا يخالفهما فيحتاج من غير ارادة او كراهة لك والدليل عليه ان الحكيم الفياض اذا
فاض الوجود الى وجه من وجوه الامكان وجعله مقتضى الحكمة فاعلا مختارا وهو الانسان
ينبغي ان يريد منه ذلك ويحبه ويكره منه كذلك والا خالف مقتضى الحكمة ولها ارادته
التكوينية فلا يفارق مراده والا كان عاجزا **اصل** الواجب تعالى حي قيوم بمعنى
انه قائم بذاته وقيام غيره به متصف بصفة العلم والقدرة ازلا وابدا صالح لها ما صدر
منه ما يصدر من الحي لا بمعنى الكيفية التابعة للمزاج لاستحالة المزاج المؤدي الى التركيب
عليه كما سيأتي ان الله تعالى وقد ثبت كونه عالما وقادرا ازليا ابديا وسيجيء بيان
كون صفاته عين ذاته ان الله ثبت كونه حيا قيوما بالمعنى المذكور **اصل**

فما لا بد من فعله وجوبا ونحوه [illegible] وهو المعبر عنه بالحسن والمراد ارادة التكليف ويكره فلذا فالا لايق [illegible] فما لا بد من تركه قبحا ونحوه [illegible]

الواجب تعالى متكلم بمعنى انه يخلق الكلام لمساس الحاجة والمصلحة اليه وما مست الحاجة والمصلحة
اليه وجب فعله على الحكيم العالم القادر لان تركه قبيح وقد ثبت انه حكيم عالم قادر
فثبت انه متكلم وايضا قد بعثنا انه تكلم لدى المصلحة كما في قضية موسى عم فتكلم متى ما احتيج اليه
والا لزم الترجيح بلا مرجح **اصل** الواجب تعالى صادق في كلامه لقبح الكذب وهو مرجوحيته
في الحكمة سيما عن الغني العالم القادر الحكيم **الواجب** تعالى عادل بمعنى انه لم يظلم ولم يضع
شيئا في غير موضعه ولا يكون كذلك لان ذلك مخالف للحكمة قبيح ولا يصدر عنه اولقول
الظلم مع العجز عن تركه ينافي القدرة ومع القدرة ينافي الحكمة وايضا الظلم للاحتياج
او بدونه فبدونه لغو ومعه من خواص الممكن **اصل** الواجب تعالى غني ولا يحتاج الى شيء
لانه عالم قادر على كل شيء وما فرض انه يحتاج اليه اما واجب او ممكن والاول باطل للزوم
تعدد الواجب والثاني مسبوق بالعدم ففي مع عدمه اما يحتاج الواجب اليه ام لا
والثاني هو المطلوب ومع الاحتياج اما قادر عليه ام لا وقد ثبت قدرته فثبت
غناؤه عن كل شيء **اصل** الواجب تعالى لطيف بعباده بمعنى انه يفعل الاليق بهم كما هو
لكن في جميع الحكمة افعاله فيفعل بهم حسب ما يلائم الحكمة ولا يكلفهم الا بعد ازاحة
العلل اي اقدارهم على الايجاد ما كلفهم به فيجمع لهم علل ايجاد المكلف به فاذا اخذ
بعلة ايجاد المعلول فقد اطاعه والا فقد عصاه فيمكنه من الفعل والترك ولو لم يكن

كذلك

كذلك لفعل قبيحا والحكيم لا يفعله ولا يجب عليه التوفيق الموجب للطاعة والزاجر المانع
عن المعصية لمنافاته التكليف اذا صدر من حكيم نعم دون مبلغ ذلك [illegible] منه
لحسنه وهو مبدأ الاحسان **اصل** من اللطف البيانات العقلية وارسال
الرسل ونصب الحفظة فمن بذل جهده في معرفة اصول الدين غاية البذل يجب
ان يهتدي اليها اذ ادلتها برهانية فلا تكون لها الا جهة واحدة ومن لم يهتد
كان كاشفا عن تقصيره في الاستنتاج لما تقرر من وجود البراهين عقلا وفي نفس
الامر بمقتضى الحكمة واللطف فلا يعذر وكذا الفروع لمن تمكن من طلاق
حجته واما بالنسبة الى من لم يتمكن من ذلك وقد بلغ مجهوده ولم ينل ما في نفس
الامر فهو معذور لان ادلتها نقلية يمكن تعدد الجهات فيها بالعوارض من
المكلفين وان كانت في نفس الامر ذات جهة واحدة لما رأيتها مع الاصول
في كونه بيانها لطفا فمن بذل جهده فيها ولم ينل الجهة الحقة لاختلاف الادلة
لديه وخفاء الحق عليه كان الله اولى بعذره لكون التقصير فيها صادرا من غيره
ممن يجرء ممن صادم حبا لخفاء الحق من غير عذر **اصل** في انه تعالى مستجمع لجميع
صفات الكمال والدليل عليه امكانه فيكون بالفعل فيكون اتصافه وجوديا وليس
بفاقد له وانه عالم قادر بها يفعل متصفا ولانه حكيم فلو فقده لم يتأت منه الحكم [illegible]
فيكون متصفا بها ام

والنقلية

والنقلية [illegible] التكوينيات [illegible] التكليفيات
والعقل [illegible] العباد [illegible] ذلك
[illegible] اللطف [illegible]
[illegible] التوحيد [illegible]
[illegible] بعضهم [illegible]
من بعض [illegible] المكلفين [illegible]
[illegible]
الحاجة اليه [illegible]

بها دائمي متدرجون من دون درجة الوجوب الى اقل درجة الامكان وللازم اشبه

المنفي عنه لدوامه ودوام علمه وقدرته وحكمته ولا يكفي ذلك واما صفاته الفعلية فهي

حادثة متعلقة بعلمه وقدرته مسببة عنهما ولذلك يمكن عدمها بل وجود اضدادها فهي

كمالات فعلية لا ذاتية بل تتبع الحكمة وجودا وعدما والكمال منها ما وافقها ومعلوله

تعالى منها الوجودات فالاعدام تتبع باعتبار الوجود والخيرات فالشرور باعتبار

الخير **اصل** البداء عندنا جائز على الله تعالى لا بمعنى الندم او زوال العلم او تغيره لاستحالة

كل ذلك عليه اذ هي تستلزم الحدوث والترجيح بلا مرجح بل بمعنى انه يظهر للعباد

لعباده ما كان في مكنون علمه من قيد للمطلق او بيان للمجمل وغير ذلك بالنسبة الى المعلوم

بل بعروض حكمة متعلقة بحدوث تقتضيه ثم لا يكون ذلك فيما يحتاج اليه العباد الا

وقته قبل الحاجة وانما اخر عن وقت الخطاب لمصلحة تقتضيه والدليل عليه ان الحكمة قد تقتضيه

فالحكيم يفعله كما فعله في ذبح خليله عليه السلام **اصل** اعلم ان الحوادث فينا او منا او

علينا او لنا تكليفية او تكوينية لانها اما بتاثير من النفس الانسانية فالاول ام لا

فالثاني والاول حادث عن اختيارنا والا لما حسن الجزاء والثاني عن اختياره تعالى

وارادته والا لما حسن الدعاء وان آل الاول الى الثاني سقط التكليف ثم وضع الاول

تكليف ورفعه نسخ والناسخ والمنسوخ في اللوح المحفوظ ووضع الثاني اثبات

ارقوم

عن ابي عبد الله عم قال ان الله تبارك وتعالى خلق اسما بالحروف غير متصوت وباللفظ غير منطق وبالشخص غير مجسد وبالتشبيه
غير موصوف وباللون غير مصبوغ منفي عنه الاقطار مبعد عنه الحدود محجوب عنه حس كل متوهم مستتر غير مستور فجعله كلمة تامة على اربعة اجزاء
معا ليس منها واحد قبل الآخر فاظهر منها ثلثة اسماء لفاقة الخلق اليها وحجب واحدا منها وهو الاسم المكنون المخزون وهذه الاسماء التي ظهرت
فالظاهر هو الله تبارك وتعالى وسخر سبحانه لكل اسم من هذه الاسماء اربعة اركان فذلك اثنا عشر ركنا ثم خلق لكل ركن منها ثلثين اسما فعلا منسوبا
اليها فهو الرحمن الرحيم الملك القدوس الخالق البارئ المصور الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم العليم الخبير السميع البصير الحكيم العزيز الجبار المتكبر
العلي العظيم المقتدر القادر السلام المؤمن المهيمن البارئ المنشئ البديع الرفيع الجليل الكريم الرازق المحيي المميت الباعث الوارث
فهذه الاسماء وما كان من الاسماء الحسنى حتى تتم ثلثمائة وستين اسما فهي نسبة لهذه الاسماء الثلثة وهذه الاسماء الثلثة اركان وحجب
الاسم الواحد المكنون المخزون بهذه الاسماء الثلثة وذلك قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى تم الحديث
وهو من اسرار المكنون والعلم المصون ومن احاط بما حققناه في مواضع من كتبنا ... في معرفة الذات والصفة والاسم وعالم
الامر والخلق وجد الى بيانه طريقا واضحا اذ المراد بقوله خلق اسما ابداع عالم الاسماء وهذا اول اسم منها بعد عالم الحقيقة وقوله بالحروف
غير متصوت تقديره غير متصوت بالحروف يعني ليس ذلك الاسم من مقولة الحروف اذ هي تتولد من الصوت الحاصل من انضغاط الهواء
المخلوقة بعده وكذا قوله وباللفظ غير منطق اي ذلك الاسم ليس من مقولة اللفظ الذي يتلفظ به اللسان المخلوق بعده وقوله وبالشخص غير مجسد
اي ليس من مقولة الاشخاص والاجساد وقوله وبالتشبيه غير موصوف اي ليس بشبيه اذ لا اعلى منه هو الواجب فان الروح الحيواني جسم
وليس بجسد وصفاته العينية ولا شبيه له تعالى والاذ... منه لم يبلغ مرتبة التشبيه قوله وباللون غير مصبوغ اي غير ملون فليس ذا لون من
مقولة الاجسام اذ كل جسم ليس بجسد فان الروح الحيواني جسم وليس بجسد لان الجسد كثيف منفي عنه الاقطار ليس له قطر فليس بجسم
مطلقا ولم يحتج الى مكان مبعد عنه الحدود فلم يحتج الى جهة ... او الى زمان في وجوده محجوب عنه حس كل متوهم عن الاوهام غير مستور
بل في غاية الظهور فعلم انه تجرد ... ان ابدعه كلمة اي ... تامة اي في غاية ما يمكن للممكن من الكمال فيكون في اعلى درجة تجرد الممكنات دون
تجرد الواجب فيكون اول مبدع اذ كمال الممكن كلما كان اتم كان المحل احق بفيض الوجود والكمال للمناسبة بين العلة والمعلول في الوحدة
قوله على اربعة اجزاء هذا اشارة الى ابداعه بكمالات اربع ذاتية العلم والقدرة والفياضية والرابع هو المكنون فهذا الاسم لما كان
ربوبية معدودا اي جنبة ومعلوما في جنبة وفيضا في جنبة وكان متعلق للعلم والقدرة والفيض والرابع المكنون عبر عنها بالاجزاء
بالنظر الى جهة الوجود والحدوث فهو لكونه وجود حادث في غاية تجرد الممكن ... ذلك بقوله معا ليس واحد قبل الآخر فاظهر منها ثلثة جنبات
العلم والقدرة والفيض بالفاظ هي اسماء لفاقة الخلق اليها وحجب واحدا منها وهو الرابع وهو الاسم المكنون المخزون لا يعلم الا الله تعالى وليس
بلفظ وما هو الحق من الاسم الاعظم فهو منبع في اركان تلك الثلثة للنبوت فاقتم اليه وهذه الثلثة الاسماء التي ظهرت وقوله فالظاهر هو الله
تبارك وتعالى ... كقوله فتبارك الله احسن الخالقين ... الا ان الظاهر ... هو الله تبارك وتعالى قوله وسخر اي ...
جعل لكل من هذه الثلثة جنبات جعل اربعة وجعل لكل جنبة ... ووضع لكل جنبة لفظا يشير اليها فهذه حقائق الاسماء خذها وعض
عليها بالنواجذ ويشهد لذلك قوله في نسخة فهذه الاسماء الثلثة هي لفظ العليم والقادر فانها نسبة للعلم والقدرة وتعلقها والله اعلم منه

ورفعه محو والاثبات ونقش الآخر منهما باللوح المحفوظ ثبتا والاول محوا وذلك في الاول
مرتبانه وفي الثاني بيانه ان علمه بالاشياء اما على الوجه الكلي او على الوجه الجزئي ان كان
الاول كان من باب اظهار واخراج فرد من الكلي وادراجه في آخر وهو مندرج فيهما
او في المخرج عنه في عمل وان كان الثاني كان اعلاما لنا بما نجهله او ظهر في اعتقادنا
خلافه كل ذلك اجراء للامور على حكمها ومصالحها ولعل خوارق العادات من ذلك

اصل اسمائه تعالى اما موضوعة له ام لا والثاني كالضمير الراجع اليه والاول اما بملاحظة
الذات كالجلالة او الصفة الذاتية كالقيوم والازلي او الفعل الخاص به كالرحمن او
الصفة العامة كالعالم والقادر او للفعل العام كالصانع واسم الذات والصفة والفعل
الخاصين اولى به احتراما واشد اعظاما ولذا ينعقد اليمين به دون غيره ثم ارجا...
كله هو البعد من باب انه الكل افراد يرجع اليه الضمير من الغايب بعد ان ظهرت
ذاته المقدسة وكذلك انت الا انه بملاحظة غاية قربه وما ثبت انه الله اي الذات
المستجمع لجميع الكمال قوله فيه العقل واستحق الطاعة لثبوت ذلك له دون انه
الا انه اي المعبود بالحق وانه الشكور مبالغة في الفاعل بمعنى انه يثني من اطاعه او مبالغة
في المفعول بمعنى انه مشكور بالحق او مرجع كل شكر وانه الحميد بمعنى المفعول كذلك او بمعنى
او بمعنى الفاعل بان يكون حامدا لنفسه والا فالحمد مختص به دون الشكر فالمراد في الكل

وان كان ... الاسم الاعظم لحب الرواية
او ... الحاجة او بما ... الداعي
او بوجوه اخر وعلم تام هو المختص له
ينعقد ... الا بعد النفوذ فيه ممن
... داعيا مولاه
فالكما شكوه اجابه وقلبه اذ
قطره عليه وهداه م

وانه الحميد المتحمد بالنعم كرما من غير
استحقاق او واسع القدرة
والنعم م

انه جامع للكمالات الافعال لا بمعنى انه ثابت فيه يمتنع الانفكاك عنه وكذلك انه محمود

ومعبود وما ثبت من انه خالق بديع بارئ مصور مبدئ بمعنى انه قادر على ان يخلق اى

يحدث عالم يمكن وان يوجد ويصور ويبدع الا حداث وقد صدر كل ذلك منه فسمى

نفسه بها لا بمعنى ان الواجب عليه ثابت لذاته وما ثبت من انه رحمن رحيم مؤمن

غفار تواب رزاق فتاح قابض باسط خافض رافع معز مذل غفور حافظ حفيظ

مجيب واسع وكيل محيى مميت جامع غفار مما ثبت من انه مهيمن اى مستقيم فى سلطانه

وانه عزيز اى غالب فى امره وانه جبار متكبر قهار خبير عظيم على كبر وغير ذلك من الصفات

المنتزعة مما ثبت ثبوته فى الاصول الثلاثة فهى ثابتة لذاته بثبوت اصولها له وكذا

الرحمة فانها ذاتية بالغاية دون الغضب فانه فعل له بمقتضى الحكمة ولذلك سبقت رحمته غضبه

اصل ما ندركه من صفاته الثبوتية اثار تعينات اما ندركه المسلوبات عنه

ثم سلبها والا فكنه صفاته لا ندركه كما لا ندرك وجوده الخاص لان كل ذلك عين

ذاته من غير تكثر او تلبيت وقلت الا محض الوجود ويستحيل تصوره تعالى وادراك

كنهه لانه لو تصور لحد ولو حد لكان ممكنا وهذا لانه لا بد من المناسبة بين

المدرك والمدرك ولا مناسبة بينا وبينه الا من جهة العلية المعينة بالتعينات

المذكورة فقصر دركنا وتعقلنا فيها واما ما ادركنا منها مجملا فقد تقدم فيه فبملاحظة امور خارجة

عن ذاته اصل الواجب تعالى ليس بمركب لان كل مركب اما من اجزاء خارجية

سواء كانت خيالية او عينية او مقدارية او من اجزاء عقلية اى المفاهيم الكلية و

الكل باطل فى حقه تعالى ولنبين الفرق بين هذه الاجزاء ثم نشرع فى الدليل فنقول الجزء

الخارجى ما هو جزء الكل فى الخارج وفى العقل ذاتا كاليد بالنسبة الى الانسان العينى او الخيالى

والجزء العقلى ما هو عين الكل فى الخارج مغاير له فى العقل يتميز عنه فى تحليل كالنطق والحيوانية

بالنسبة الى الانسان والجزء المقدارى ما لا يوجد ولا يتميز عن الكل الا بالتقدير

لاتحاده معه فى الذات فانه ذاتى مقدار يتميز بالكسر الكسور بالنسبة الى الخط والجسم و

السطح لكن كل جزء للاثنتين بالحيثيات والدليل على كونه تعالى بسيطا غير مركب

من احد هذه الاجزاء انه لو كان كذلك للزم ان تتصور اجزائه ولو كان كذلك لزم

ان يتصور بكله ولو كان كذلك لحد ولو كان كذلك لكان ممكنا فان قيل اللازم من التركيب

امكان التصور وامكانه يستلزم امكان التحديد وامكان التحديد يستلزم امكان كونه

ممكنا لامكان عدم الواجب فى سلسلة الموجودات للتحديد قلنا يلزم من امكان تركبه

امكان حاجته لاحتياج الكل الى الجزء فى ذاته وتحققه فينافى الوجوب الصرف الذاتى

فان قيل الحاجة الى الجزء العقلى فى التعقل دون الوجود الخارجى ومقتضى الدليل

وجوب الوجود فى الخارج قلنا ما لا ثبت لانتزاعه من الاعتبار فلا يخرج الاعتبار

ذاتا م

العقل م

عنه كمقادير م

والاللازم للتحديد فعلية التصور فلا فيد ور قلنا امكان التركيب يستلزم امكان التصور م

وقد مر فى اثبات الصانع امتناعه فان منعت الملازمة الاولى واكتفى بالتعقل عن التصور الخيالى المدحب م

بغير مضاف للاعتبار وما له منشا تعدده يوجب تعدده وان كان الوجود واحدا فلا ترتفع
الحاجة في التقوم وايضا المركب من اجزاء متاخر عن اجزائه ولو في الذهن وكل متاخر حادث
فالمركب حادث والواجب ليس بحادث فليس بمركب وايضا لو كان الواجب مركبا
من اجزاء لانتفى الوجود لكن لا ريب في وجوده فلا ريب في بساطة الواجب اما المقدمة
الاولى فلان هذا الجزء واما ممكن او واجب ومن الاول يلزم امكان الكل الواجب وانتفى
وجود الواجب فانتفى الوجود فما سبق ينتج لو كان الواجب مركبا لانتفى
الوجود واما لو فرض وجوب هذا الجزء فهو اما واجب لذاته او لغيره والثاني ممكن
في ذاته ومن امكانه يلزم امكان الكل وقد عرف فساده وعلى الاول يلزم ان لا يكون عقليا
لان الواجب لذاته ما كان وجوده عين ذاته لان هذا معنى كون الشيء واجبا لذاته
اذ لو كان غير ذاته كان في تعقله بالذات محتاجا الى علة فيخرج عن الوجوب ولو كان
وجوده مغاير الوجود الكل فلا يكون عقليا لانه ما كان وجوده عين وجود الكل ولو كان
الجزء المذكور جزءا خارجيا واجبا لزم ان لا يكون الواجب موجودا لان الكل ح
من حيث احتياجه الى الجزء ممكن والممكن ليس بواجب ومن حيث انه مركب
من الواجب واجب والواجب ليس بممكن فيلزم ان لا يكون ممكنا ولا واجبا فيكون ولا ممكن
ممتنع لانحصار الاشياء في الثلاث فثبت ان الواجب لو كان مركبا لكان معدوما

كان المركب ممكن ممكن فلو كان الواجب مركبا لكان ممكنا ولو كان ممكنا لانتفى وجود الواجب ولانتفى وجود الواجب

معنى هذا انها حقيقة ولو كان وجوده مغاير الوجود الكل

دلكن

لكان الواجب معدوما فانتفى الوجود ونتيج لو كان الواجب مركبا لانتفى الوجود
او نقول لو كان الواجب مركبا من اجزاء لزم اجتماع النقيضين والتالي باطل فالمقدم مثله
بيان الملازمة ان الواجب ح من حيث انه قائم بذاته لا يجوز عليه العدم ومن حيث
امكانه لامكان اجزائه او احتياجه اليها يجوز عليه العدم فلزم كون الواجب يجوز
عليه العدم ولا يجوز وهو المحذور او نقول لو كان الواجب مركبا من اجزاء لزم اما
اجتماع النقيضين او انتفاء الوجود والتالي بقسميه باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة
ان الجزء لو كان ممكنا لزم عدم الواجب لان المركب من الممكن ممكن واذا عدم الواجب
انتفى الوجود وان كان الجزء واجبا لزم كون الواجب ممكنا من حيث احتياجه الى
الجزء وواجبا من حيث كونه مركبا من الواجب فيجوز عليه العدم ولا يجوز وهو المحذور
وايضا لو كان للواجب جزء لكان ممكنا واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة
ان الجزء الخارجي او المقداري واضح كما مر وفي العقلي انه غيره اما لتركه في احد
الاجزاء ام لا ان كان الاول فالغير اما واجب او ممكن ان كان الاول نافى
التوحيد وان كان الثاني كان ما فيه الاشتراك ممكنا ويستحيل التركيب من
واجب وممكن وان كان الثاني كانا كليتين متباينين منحصرين في فرد الكلية المعقولات
وح اما ان يستقل كل منهما في الحصول لماهيته به ام لا فعلى الاول لا يكون شيئا

فان قيل لا قد ولا فعل والحيثية فقد تقول الحيثية واحدة وهو القيام بالذات منه

الحقيقة الجزء

منها جزو الماهية وعلى الثاني احتاج كل الى الآخر والكل اليهما في التعقل والوجود فيكون
ممكنا واما بطلان اللازم فظاهر كما مر وايضا لو كان له جزو عقلي لزم ان كون الشيء الى نفسه
والتالي باطل والمقدم مثله بيان الملازمة جزو الواجب واجب والا لخرج الواجب
عن وجوبه كما مر ولو كان واجبا كان وجوده عين ذاته وعين ذات الكل
لان المفروض ان وجوده عين وجود الكل في الخارج ولو اتحد ذاتا امكن تحديد
كل لحد الآخر ولزم كون الشيء جزءا لذاته فيكون جزءا لنفسه وهو المحذور ولا كذلك الامر
في الممكن اذ وجوده غير ذاته وكذا الكلام في الجزء الخارجي اذ لو كان ممكنا خرج الواجب
عن الوجوب ولو كان واجبا كان وجوده عين ذاته ووجود الكل ايضا عين ذاته
فيكون كل منهما صرف الوجود وليصير الوجود جزءا للوجود وهو المحذور وكذا الجزء المقداري
لعدم مغايرة الخارجي مع انه ليس بموجود بالفعل ولا يوجد الا بعرض المقدار والتقدير فلا
يوجد لذاته فيكون ممكنا لا محالة فيكون ذات الكل هو الواجب ممكنا ايضا لان المفروض
اتحادهما ذهنا وخارجا والتالي باطل فالمقدم مثله وقد سبق بيان الملازمة واذا
ثبت عدم كون الواجب مركبا من الاجزاء الخارجية او الذهنية او المقدارية وثبت وجوده
وصفاته عين ذاته علمت انه لا يمكن ان يشاركه شيء في حقيقته شيء آخر حتى في الوجود
وما سوى الوجود والممكنات اما من مقولة النم من اليم كما قيل والقطرة من البحر كما قيل او الشعاع

من الشمس

من الشمس كما قيل او الظلال من الضوء كما قيل او الحرارة من النار كما قيل او فائضة الربانية
لا يعلم كنهها الا هو على ما هو التحقيق في نفي الوحدة والاحدية الكاملة الغير متناهية
على الوجوه المذكورة للزوم توحدة الموجود وحدوث الواجب على الاولين و
تحديده مع التلوين والتكيف على الآخرين وعدم تأصل الموجودات بانحيازها
على الآخرين ثم يستوي في ذلك عدم الامكان **اصل** الواجب تعالى لا يكون
جزوا من كل لان جزو الآخر اما ممكن او واجب فعلى الاول يستحيل التركيب للزوم كون
الكل ممكنا وواجبا فيتناقض وعلى الثاني ثانيا في دليل التوحيد مع ما يلزم من الحاجة على
التقديرين اذ بدونها لا يكون جزوا بل مستقل بنفسه **اصل** الواجب تعالى
ليس بجوهر لما كان موجودا لغيره فانما هو نفسه كالعناصر البسيطة والمركبة والاجسام
الفلكية والعقول والنفوس والواجب ليس كذلك لانه موجود بذاته فليس بجوهر
ذات الواجب ثم ليس حقيقة كلية بل هو جزئي متشخص بذاته لان الكلي انما يوجد
في ضمن الافراد ويكون وجوده عين وجود الافراد ولانه لنا على التحقيق من عدم
وجوده بنفسه وبطلان المثل الافلاطونية ان [illegible] لعدم استقلال الطبائع في
الوجود خارجا فعلى الاول يلزم تركب الواجب من الاجزاء ولان ماهية الكلي
مركبة او كون الواجب جزء المركب لو فرض بسيطا وقد ثبت ان الواجب

ليس كك وعلى الثاني يلزم عدم وجود ذات الواجب على انه على التقديرين يلزم احتياجه
في الوجود كما هو شأن الكلي اذا فرض كذلك وقد ثبت انه موجود لذاته غير محتاج
في الوجود الى غيره على انا لو قلنا لوجود الكلي الطبيعي في نفسه ايضا لزم المحذور لاحتياجه
من حيث حدوثه لصدقه على الكثيرين واما مفهوم واجب الوجود فكلي كسائر المفاهيم
الا انه منحصر في فرد كما سيأتي ذاته الا ان **اصل** الواجب تعالى ليس بجسم لان
كل جسم مركب وكل مركب محتاج الى جزئه الذي هو غيره او الى ما يتحقق به ذاته وكل
محتاج الى الغير ممكن والواجب ليس بممكن فليس بجسم وقد ثبت انه ليس بمركب
ايضا بوجه من الوجوه مطلقا **اصل** الواجب تعالى ليس بعرض لان كل عرض
غير مستقل بذاته بل محتاج الى جوهر في الوجود والواجب تعالى مستقل بذاته غير محتاج لانه المعني
بالوجوب الذاتي فالواجب تعالى ليس بعرض **اصل** الواجب تعالى مجرد لانه موجود
قائم بنفسه مستغن عن الزمان والمكان والجهة وكل ما كان كذلك مجرد والحق عدم الانعكاس
كليا بل المجرد اعم ان يكون موجودا بنفسه او بغيره كالمجردات الممكنة المنزلة عن التجرد
الصرف بالتركب عن وجود وحقيقة والدليل على استغنائه عنها زيادة على نفي الحاجة
انه غير محدود بها اذ المحدود بالزمان حادث وبالمكان قابل للقسمة مركب وبالجهة
كذلك وايضا هو موجد الكل لانها حادثة فلا يكون فيها **اصل** كون الواجب في

مكان

الا الافراد

ثم بهذا القدر لا يوجب التركيب لانه من المفاهيم الاعتبارية

في مكان او زمان او جهة لكون المتخيل فيها اي في صورة الخيالية ~~الواجب~~
~~تعالى ليس بمحل للحوادث وايضا الحوادث الحالة به اما صفة كمال او صفة نقص~~
~~وهو مبرا عن النقص ومستجمع لصفات الكمال ازلا وابدا لما ثبت آنفا~~ **اصل**
الواجب تعالى ليس بمحل للحوادث لان كل ما هو محل للحوادث متغير وكل متغير حادث
حادث لكن الواجب ليس بحادث فليس بمتغير فليس بمحل للحوادث وايضا
الحوادث الحالة به اما صفة نقص او صفة كمال وهو مبرا عن النقص ومستجمع لصفات
الكمال ازلا وابدا لما ثبت آنفا **اصل** الواجب تعالى ليس بمرئي لا دنيا
ولا عقبى لان كل مرئي فجسم ملون متحيز حاصل في جهة مقابلة للرائي والواجب
ليس كك لان كل ذلك من صفات الممكن فالواجب ليس بمرئي **اصل** الواجب
لا يتحد بغيره لا ذهنا ولا خارجا اما في الخارج فلان الاجزاء المتغايرة ذهنا المتحدة
خارجا كالحيوان والناطق بالنسبة الى الانسان محتاجة الى الموجود في الخارج
الجامع بينهما وقد نفينا الاحتياج عنه فيستحيل ذلك عليه واما الاتحاد ذهنا فلعدم
امكان تعقله فضلا عن وجوده واثباته للواجب اذ المعقول للاتحاد في عالم التغاير
عالم التغاير كان المتعدد خارجا لا يمكن اتحاده فيه اذ مع بقائهما ينتفي المحمول وبدونه
ينتفي الموضوع نعم هو اقرب الينا من حبل الوريد الذي هو جزء خارجي اشتهارا

لان كل ما هو محل للحوادث متغير وكل متغير حادث لكن الواجب ليس بحادث فليس بمتغير فليس بمحل للحوادث

ارتباطا بالحيوة وذلك لانه تعالى علة للوجود ولا شيء اقرب الى المعلول من العلة

اصل الواجب تعالى لا يحل في شيء لان الحلول امر حادث وقد ثبت انه ليس بمحل للحوادث ولانه يصير بذلك محدودا فيكون ممكنا **اصل** افعاله تعالى معللة بمصالح على وفق حكمته يعبر عنها بالاغراض والا لترجح فعله بلا مرجح وهي غير مرجح وهي غير راجعة اليه والا كان ناقصا مستكملا وكان له ما بالفعل في القوة بل راجعة الى غيره سواء كان وجوده مصلحة لنفسه كالانسان لكونه نتيجة الكون او لغيره كغير الانسان للمعدات لوجوده او لبقائه او الممدات لها ولا ينافي الفياضية لكونها عن حكمة وخلافها الحكمة ليس من الفيض الواجب تعالى

اصل الواجب تعالى لا يفعل القبيح لانه لا يصدر الا عن جاهل به او عاجز عن تركه او محتاج اليه او غافل عنه او عابث به والواجب تعالى برئ عن الكل لانه عالم قادر غني حكيم [illegible] ولا يجب عليه فعل كل ما فيه وجه حسن الا ان يقبح تركه بتفويت مصلحة مرجحة نعم يجوز ذلك منه لانه من عادته بالسنة العليا واما ما حسن من جميع الوجوه او بوجه راجح فقد وجب فعله على الحكيم لاجتماع العلل وارتفاع الموانع

اصل الواجب تعالى لا يجبر عباده ولا يفوض اليهم او الى احد منهم بحيث لا يقدر على المنع او لا يمنع البتة لزوما لوجود الاختيار لهم ضرورة ولانها منافية للتكليف اذ كان المكلف حكيما وهو حكيم وتكليفه

ولعموم قدرته وحكمته م

واجب

واجب عقلا واقع خارجا فلا جبر ولا تفويض اما وجوب التكليف فلان طباع العباد مايلة الى الشهوات غالب والقبائح والفساد فلا بد لهم من زاجر كما يقتضيه الحكمة فان الحكيم لا يرضى بالقبيح فلا بد من تكليفهم على انه على امكان صدور القبيح يجب التكليف على الحكيم فكيف اذ كان صادرا بل كثير الصدور فعلم من هذا الاصل ان المكلف قادر مختار في افعاله تعالى بعد القدرة على منعه وعلى ايجابه وعلى دفعه وبه يفرق عن قدرته تعالى وكل ما صدر منه من الافعال الحسنة كانت منسوبة من الله تعالى بوجه من الوجوه الا من حيث للعبادي من ايجاد القدرة والقوة وامثالها لا لانه قبيح محال عليه تعالى فعن ابي الحسن ع يا ابن آدم بمشيتي كنت انت الذي تشاء وبنعمتي اديت الي فرائضي وبقوتي قويت على معصيتي خلقتك سميعا بصيرا الحديث

ولقد م

انا اولى منك م

اولى منك وانت اولى بسيئاتك مني لاني لا اسئل عما افعل وهم يسئلون الحديث وهذه فقرات مبرهنة باحاديث مذيلة ببرهان على كلها يظهر ذلك بالتامل الصادق وانا اذكر براهين على اختيار العبد الاول انه لو لم يكن لكل انتفى الوجود ولكن لا ريب في وجوده فلا ريب في اختياره اما الاولى فلانه لو لم يكن الانسان وهو الجامع للفصول وهو نوع الانواع وهو نتيجة العالم ومجمع الآثار ومظهر الكمالات الجود مختارا لم يكن كذلك لكونها خدمة له فقد ما بوجوده احسن منه مرتبة واذا لم يكن في العالم

الدليل الحديث لاني لا اسئل عما افعل م

البرهان م

مختار لم يكن صانعه الجواد على الاطلاق مختارا والا لم يكن جوادا على الاطلاق لعدم افاضته جود الاختيار على الحالين يكون ناقصا فلا يكون واجبا ولعدم الواجب ينتفي الوجوب واما الثانية فوجدانية البرهان الثاني لو لم يكن المريد لك وعلته وهو الواجب لكم لم يتم المناسبة بينهما فلا يكون اتم المخلوقات وهو خلف البرهان الثالث ان خير محض وهو الواجب تعالى وشر محض وهو الممتنع ومشوب وهو الممكن وهو خيره بتوفيق من الله تعالى وشره لو كوله اليه واذا صدر منه اثر عن ارادة كان فيه مختارا وكان صح اثره باختياره وذلك لان الفاعل المريد المشوب يكون له اثر الخير واثر الشر بالقوة ولما كان نقيض الخير شرا للمحض تساويا اليه صدور كل اثر وعدمه ولا نعني بالمختار الا ذلك البرهان الرابع ان الممكن المختار من وجوه الامكان وليس الا الانسان وامثاله من الفاعل بالارادة البرهان الخامس ان الاختيار وظهوره في مظهر كمال فلا بد منه وهو المريد لا غير وما استدل على الايجاب بان مرجح افعال العباد ارادتهم ومرجحها ارادة الواجب والا تسلسل فيه منقوض بارادة الواجب واما يستغني عن المرجح فيها واما يجعل بدايع الحكمة الحاصلة من اجتماع الصفات فلكن لك فيها فلكل [illegible] وان في حكمة العبد امكان الخطاء لكونه متصفا ببعض ما ليس بكمال ويقع منه المعصية

وفيه تنبيه انه لا اختياره الى الاشياء

لذلك

لذلك ومن هنا عصمة المعراء عن صفة النقص منهم كالانبياء مع ان المرجح لارادتهم قد يكون وجود امر اتفاقي او لوازم وجوده ذلك او اجتماع موجودات كذلك او امورا اعتبارية فان كل ذلك ليس بفعل العبد تعالى وان كان فعله سببا بعيدا اذ الفعل الشخصي لا يسب الى السبب البعيد اذ كما بعد السبب عن المسبب والا لزم اجتماع الاسباب على مسبب شخصي فمعلولات العلل البعيدة كليات وكذا ما قيل من اوهم يتبدل العلم فانا اسلفنا في تحقيق العلم انه لا ينافي الاختيار بل علمه غير مفصول عن المعلوم وانما يتعلق الاشياء على وجوهها فيعلم اختيار العبد في فعله كما يعلم فعله

اصل الواجب تعالى لا يكلف بما لا يطاق لامتناع طلب ما يعلم امتناعه سيما من الحكيم ولانه ظلم وقبيح فلا يصدر منه الا ان يطرء عليه عدم الطاقة بفعل المكلف باختياره وقصده فخرج ذلك عن طاقته

اصل وجوده تعالى عين ذاته اذ وجوده خارجي وكل موجود خارجي وجوده عينه فيه وان غايره في الذهن وما امتنع دركه ذهنا من الموجود الخارجي امتنع ان يغايره وجوده وايضا لو كان زائدا لكان علة تعلقه اما نفسه او ذاته او غيرهما فيلزم تقدمه على نفسه او عدم الحاجة الى الواجب او ارتفاع الامكان او انتفاء الوجوب واللوازم باطلة فكذا الملزوم بيان الملازمة ان العلة ان كانت الوجود لزم تقدمه على نفسه لكونه علة للتعلق المتوقف عليه وجوده وان كان نفس الذات لزم

وكذا ما استدل به من الظواهر فانها ماولة عند معارضتها البراهين

الاستغناء عن الواجب اذ لو امكن كون الماهية علة لوجودها لامكن كل ماهية لا حاجة الى
الواجب ولزم ارتفاع الامكان لاستغناء الماهيات في الوجود عن العلة ولو امكن
الوجود فلوجوده في نفسه امكن لكل موجود ان كانت غيرهما انتفى الوجوب للحاجة الى الغير
فان قيل لم لا يكون زائدا متصفا ذاته به قديما ازلا مستغنيا عن العلة اذ المحتاج اليها
ما امكن اتصافه وعدم اتصافه فترجح احد المتساويين بمرجح هو العلة قلنا الصفة وان كانت
قديمة وكذا الاتصاف لا انه حادث اضافي لتقدم الموصوف على الصفة بالذات والا
لزم من الحكم بوصفية الترجح بلا مرجح فان قيل لا ترجح صدق الوصفية قلنا تقدم الموصوف
بالذات مفهوم ماخوذ في حد الوصف لانه قائم بالموصوف وقيام الشيء بالشيء
لا يكون الا بترتب ذاتي وكل حادث بالذات يحتاج الى العلة بالذات ويلزم المحذور
مع كونه مقتضيا للتركيب من جوهر وعرض ولكونه محلا للاعراض على ان ذلك انما يمشي في صفاته
تعالى لا في وجوده اذ الوجود ليس من مقولة الصفة حتى يقال ان المرجح صدق الوصفية
بل هو امر اعتباري لا حاجة الى تقرره او اصيل وح اما الماهية اعتبارية ولا معنى
اذا لقيام الوجود بها اذ الاصيل لا يقوم بالاعتباري واما هي ايضا اصيلة ويبقى المرجح في
العمدة اصل صفاته الذاتية ليست غير ذاته تعالى لتقوم بها المعاني بل هي عينها في حقايقها
وان خالفتها في مفاهيمها واما اختلاف التعبيرات فباختلاف الحيثيات في التعبير فهي

متحدة في المدرك مختلفة في المدرك والا فليس حقيقة له تعالى ولها زائدة على الوجه
الخاص الاحدي الصمدي السرمدي فهو الموحد بذاته لان امهات الصفات الوجوب والقدرة
والعلم والقدرة ومرجعها الى علية تعالى للمعلولات على الفياضية وهي لا تزيد
على الذات وذلك انا اذا تعقلنا صدور المعلول قلنا بقدرة العلة واذا تعقلنا
حضوره عنده قلنا بعلمها به فمنشأ الانتزاع متعدد في المعلول خاصة ولا كذلك صفات
الممكنات فانها امور خارجة عن ذواتها قائمة بها كقيام الضوء بنور الشعلة لكن
لو فرض نور بنفسه لكان هو الذات والصفة ولله المثل الاعلى والدليل على ان
الصفة الزائدة عن الذات القائمة بها محتاجة اليها وكل محتاج الى الغير ممكن لما مر
فالصفة الزائدة ممكنة حادثة مسبوقة بالعدم فيلزم في امكان تعري الذات
عنها وكونها عند الاتصاف بها محلا للحوادث وعند عدم الاتصاف بها ناقصة
ومحتاجة اليها في تدارك الكمال وايضا اذا كانت صفاته زائدة عن ذاته تعالى
موجدها اما هو او غيره فان كان غيره لزم الاحتياج والامكان وان
كان هو مع انه يلزم اما امكان تخلف المعلول عن العلة التامة او حدوث
الواجب نقول تعالى اما اوجدها مع العلم بها والقدرة عليها ام لا والثاني
باطل ضرورة والاول يلزم منه تقدم الشيء على نفسه وذلك ايضا لو كانت زائدة

لزم ما لزم من التركيب وقد مر فساده نعم آثار صفاته كمظاهر القدرة وتفاصيل العلم
والحكمة خارجة عن ذاته زائدة عليها حادثة بتغير حالة فيها ولا ضير واما كون الصفات
عينية اكمل من كونها زائدة وقد اثبتنا كونه تعالى مستجمعا لصفات الكمال لان خلوه
عن احدها نقص وذلك ممتنع عليه لانه يحتاج ح في رفع ذلك النقص الى غيره وقد مر
بطلان الاحتياج بكل وجه فرض والحاصل ان ليس ثمة الا وجود خاص هو عين ذاته
المقدسة واما اقتضاء الذات الفياضية فلا ريب ان هذا الاقتضاء والفياضية يحكيها
باعتبارات محضة للمعتبرين وليست زائدة على الذات كما ان وجوده ايضا كذلك
بالارادة التفصيلية ثم الافاضات الخاصة لكل ممكن للتمامات ح عن العلم التفصيلي صفة فعلية
ولا يلزم الجهل والعجز بالنسبة الى جزئيات الكون في مرتبة الذات لان الاجمال في
العلم والقدرة في المقام اشد ظهورا من التفصيل ولذلك كان كمالا للذات دونه
بل هو نقص للتكثر الم تر ان النور وهو الظاهر بذاته المظهر لغيره اذا كان موجودا اظهر غيره
وح كان الظهور لذاته اشد منه لاثره وهو ~~اشد منه لاثره~~ وهو اشد منه للمتاثر

اصل اذا عرفت ما سبق فاعلم ان الواجب المتصف بهذه الصفات
واحد غير متعدد وهو الله وحده لا شريك له والدليل على ذلك انه لو فرض تعدده
لكان معدودا وكل معدود محدود ومتناه وكل محدود متقوم وكل متقوم مركب وكل مركب

محتاج وكل محتاج حادث وكل حادث ممكن فلا يكون واجبا وايضا لو وجب مقاومة
بعض المتعدد وبعضه في جميع الصفات بحيث لا يمكن تفضل الكلية بها احد افراد
المتعدد في جميع الصفات على الآخر والا لكان الناقص واجبا واذا تفاوت
فقد تشاركت في جميع الصفات كذلك في بعض الصفات متشارك في الذات
كزيد وعمرو وكالشجر والعشب او كزيد وفرس او كالشجر وحجر واذا تشارك الافراد
في الذات لما تشارك في كلها كالمثلين الاولين او في بعضها كالثانيين
وكلما تشاركت كلا كان الواجب كليا او بعضا كان مركبا فتركب قياسا ونقول
لو كان الواجب متعددا لكان اما كليا او مركبا والتالي بقسميه باطل لما سبق
فالمقدم مثله وقد مر بيان الملازمة وايضا لو كان الواجب متعددا للزم
بينهما المخالفة في الامور واذا كان كذلك لزم اما ارتفاع النقيضين او
اجتماعهما او الترجيح بلا مرجح او خروج الواجب عن كونه واجبا والكل
باطل ضرورة اما المقدمة الاولى فلانه لو اتفقا في امر صادر منهما كانا علتين
علتين تامتين فيه او من جهة احدهما كان ترجيحا بلا مرجح مع تساويهما وبدونه
كان ناقصا فيستحيل الكل واما الثانية فلانه على تقدير المخالفة اما يقع ذلك
الامر على حسب مرادهما او خلاف مرادهما او على حسب مراد احدهما

دون الآخر وح اما ان يكون ذلك لمرجح وهو علية احدهما على الآخر او بلا مرجح فعلى الاول
يلزم اجتماع النقيضين وعلى الثاني ارتفاعهما وعلى الثالث خروج الواجب عن كونه
واجبا للزوم النقص على احدهما وعلى الرابع الترجيح بلا مرجح والكل باطل ضرورة فتعدد
الواجب ايضا كذلك وايضا لو كان الواجب متعددا فاما متمايزان لم لا وعلى الثاني
يلزم الاتحاد لان المتعدد الغير المتمايز اما ان يكون كل منهما مستقلا بنفسه او يكون احدهما
الكل والآخر الجزء او الكل هو المركب منهما فعلى تقدير الجزئية يلزم الاتحاد او التركب
في الواجب وقد مر بطلانه وعلى تقدير الاستقلال لا يتصور عدم تمايزهما واما على
فرض التمايز فلان التميز اما عين الذات او خارج عنه وعلى الاول يلزم الترجيح بلا مرجح و
تخصيص احدهما بشئ دون الآخر بلا مخصص اذ لو فرض له مخصص او مرجح لزم احتياجهما
اليه وخروجهما عن الوجوب وعلى الثاني فلان التميز اما حادث او قديم فعلى
الاول لا يكون ذلك الشئ مميزا مع انه يلزم كون الواجب محلا للحوادث وقد سبق
بطلانه وعلى الثاني فهو ايضا واجب آخر محتاج الى مميز فينقل الكلام اليه وهلم جرا
بل ان م — فيتسلسل بطلانه قيل فليكونا حقيقتين ممتازتين بحقيقتهما قلنا الواجب وجود صرف
لا يشوبه التعدد اذا التعدد يوجب التغاير وغير الوجود الوجود الصرف لا شئ
المنسوب م — الا الوجود والعدم المنسوب والعدم الصرف والاولان ممكن والاخير ممتنع فالتعدد

ممتنع

ممتنع فان قيل فليكونا موجودين ممتازين بتعينهما قلنا ان كان الوجود عين الذات
كان وجودا صرفا وان كان زائدا اوجب التركب او نقول الواجب
المتعدد اما يتميز بعض افراده عن بعض ام لا فعلى الاول يلزم احتياجه الى ما به
الامتياز وعلى الثاني يلزم الاتحاد وقد بينا بطلانهما وايضا لو كان الواجب
متعددا لكان العالم معدوما ولكن العالم ليس بمعدوم فالواجب ليس
العجز — بمتعدد وبيان الملازمة ان الواجبين لا بد من تقاومهما في جميع الصفات والاثار
والنقص ومع التقاوم يلزم ان يكون كل واحد منهما وحده علة تامة لايجاد الممكنات
منفردا في ايجادها اذ لو لم يتفرد فيه لكانا جميعا علة للايجاد فيكون كل واحد منهما
جزء للعلة لا علة تامة وهذا النقص وعلى تقدير تفرد كل واحد منهما في الايجاد لا يمكن
صدور الايجاد جميع الممكنات من كل واحد منهما منفردا لاستحالة توارد علتين
تامتين على معلول واحد ولا يمكن اختصاص كل واحد منهما بايجاد بعض دون
والآخر بايجاد بعض م — الآخر او تخصيص كل واحد منهما بايجاد بعض آخر لاستحالة الترجيح بلا مرجح او ترجيح
المرجوح فيلزم على ذلك عدم العالم والبطلانه والطلانه ضروري وايضا لا نجد
في العالم الا اثرا واحدا هو الوجود ويستحيل تعدد مؤثره والا اجتمعت العلل
او ترجيح بلا مرجح مع ان اثر الواحد لا يدل الا على مؤثر واحد فلا دليل على غيره

وامكان وجوده يخرجه عن الوجوب اذ ما احتمل الوجود احتمل العدم وهو شان
الممكن وايضا ايتلاف اجزاء العالم واحتياج بعضها الى بعض كالبيت الواحد
المعمور المنتظم اجزاؤه يدل على وحدة مدبرها مع ان تلازم اجزائه يدل على كون
كون بعضها علة لبعض او كلها معلولة لعلة واحدة ولما لم يكن الاول لتغير وجودها
كان الثاني كما هو الشان في كل متلازمين وايضا سلسلة الوجود يرتقي الى
وجود الصرف وسلسلة العدم ينتهي الى العدم والصرفان متناقضان كما
اسلفناه ولما امتنع تحقق احد النقيضين وجب الآخر وكان واحدا ولو على
القول بتوسط الثبوت بينهما اذ كلامنا في توحيد الموجود والثابت
رابعة من ادعى في نفسه او في غيره صفة من خصايص الواجب تعالى
ثبوتيا او سلبيا فهو كافر غال لغلوه باخراج الممكن عن درجة الامكان ولان
من ثبت له خاصة الواجب كان واجبا فيتعدد الواجب وقد
ثبت بطلانه وجميع ما مر من الصفات الثبوتية وبعض السلبية
كعدم الامكان وكسلب جميعها وكسلب الجوهرية والعرضية اجمع
خواص الواجب اذا كان بالنهج المذكوره

وما قدمناه

اعلم مع ما مر من ضعف هذا القول فالحق وحدة المناصل نفسه وايضا البساطة الحقيقية
لا تقبل التعدد لاقتضائه التمايز وكذلك حكم الاحدية لانها ضد الكثرة وايضا قد اخبر الواجب
تعالى بوحدانيته وهو صادق لقبح الكذب فلا تعدد منه لما سبق وسيأتي تم اثبات باقي
مقدمات هذا الدليل ان شاء الله تعالى **اصل** اذا عرفت انه تعالى احدي الذات وعرفت ان
وجوده عين ذاته وكل صفاته بحيث لا يوجب الكثرة عرفت انه تعالى احدي الوجود والصفات
بمعنى انه لا وجود كوجوده وصفة كصفاته بل كل صفة كمال للممكن اثر من آثاره تعالى كوجوده ثم علم
انه تعالى احدي الافعال ايضا اذ فعله اثره فلو اثر الغير اثره بالاستقلال كان مثله ولا شريك له ولا بالتشريك
والا كان تعالى علة ناقصة وكان ناقصا تعالى عنه فكما ترى من تلك المقدمة كان متعدد الفعل لو اوهم التشريك
او منع الفرق بالقدرة والعجز وامثال ذلك لو كان بالاستقلال فكمال التوحيد باربعة اركان **اصل**
اذا عرفت انه تعالى لا شريك له اعلم انه لا ضد له والا كان له مثل ولا ند له لانه العدم الصرف ويمتنع تحققه
والا لزم سلب الشيء عن نفسه كما ان الوجود الصرف يمتنع عدمه لذلك **اصل** من ادعى في نفسه
او في غيره صفة من خصايص الواجب تعالى ثبوتيا او سلبيا فهو كافر غال لغلوه باخراج الممكن
عن درجة الامكان ولان من ثبت له خاصة الواجب كان واجبا فيتعدد الواجب
وقد ثبت بطلانه وجميع ما مر من الصفات الثبوتية وبعض السلبية كعدم الامكان
وكسلب جميعها وكسلب الجوهرية والعرضية اجمع خواص الواجب اذا كان بالنهج المذكوره

احد الذات والوجود والصفة والفعل



